جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
الدراسات العليا

تحليل أثر فجوة عناصر التسرب_ الإضافة في تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة
مروة سعد جبر الطرفي
بإشراف
الأستاذ الدكتور
محمد حسين كاظم الجبوري

1446هـ 2024 م

الاية القرأنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾

صَدَقَ اللَّهُ العلي العَظِيم

(سورة الفرقان، الآية 67)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

...إلى من كانوا لي السند والدعم في رحلتي الأكاديمية

إلى والديّ العزيزين، نور عيني وقرة فؤادي، اللذين غرسا في نفسي حب العلم وأسسوا في كياني قيم العطاء والجد والمثابرة، لكم كل الشكر والامتنان، ولولا دعمكما المستمر وتشجيعكما اللامتناهي لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا لي مصدر إلهام ودافعًا للمضي قدمًا، وشجعوني في كل خطوة من خطوات رحلتي الأكاديمية.

إلى طفلي الحبيب (أيمن)، الذي أضفى على حياتي البهجة والسرور، وله أعبر عن عميق امتناني لصبره وتفهمه خلال فترات انشغالي.

إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء، الذين شاركوني هذه الرحلة، وكانوا لي نعم الرفاق والداعمين، لكم مني كل التقدير والاحترام.

وأخيرًا، إلى كل من علمني حرفًا وأضاء لي دربًا في مسيرة العلم والمعرفة، أهديكم هذا العمل العلمي.

الباحثة

مروة سعد جبر

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (ﷺ)، وعلى آلة وصحبه أجمعين.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى جميع من ساهموا في إتمام هذا العمل العلمي، الذي لم يكن ليكتمل لولا فضل الله وتوفيقه، ثم دعم ومساندة العديد من الأشخاص والجهات.

أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى مشرفي الكريم الأستاذ الدكتور (محمد حسين كاظم الجبوري)، الذي لم يدخر جهداً في تقديم التوجيه والإرشاد والنصح طوال فترة إعداد هذه الرسالة، لقد كان لخبرته وعلمه الدور الأكبر في إثراء هذا البحث وتطويره.

كما أود أن أعبر عن عميق امتناني لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، من رئيسا وأعضاء على ملاحظاتهم القيمة التي ستسهم في تحسين هذا العمل وإخراجه بأفضل صورة ممكنة.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الى الأستاذ المساعد الدكتور (هاشم جبار الحسيني) عميد كلية الإدارة والاقتصاد المحترم ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور (توفيق عباس المسعودي) وإلى جميع أساتذتي في (قسم الاقتصاد) واخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور (سلام كاظم الفتلاوي) والأستاذ المساعد الدكتور (خضير عباس الوائلي)، وعلى ما قدموه من علم ومعرفة كان لها الأثر البالغ في تكويني الأكاديمي، وأيضا اشكر شعبة الدراسات العليا على جهودهم المبذولة، والى كل من ساعدني في وزارة التخطيط وبالخصوص معاون رئيس الأبحاث الدكتورة (منتهى زهير محسن السعدي).

كذلك أقدم شكري لأصدقائي وزملائي طلبة الدراسات العليا الذين شاركوني مسيرتي الأكاديمية وقدموا لي الدعم والمساندة.

ختاماً، أتوجه بخالص الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح، والحمد لله أولاً وأخراً.

الباحثة

مروة سعد جبر

إقرار المشرف

اشهد ان اعداد الرسالة المـوسومة بـ (**تحليل أثر فجوة عناصر التسرب-الإضافة على تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022**) التي تقدمت بها الطالبة (**مروة سعد جبر**) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ / /2024

توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس الوائلي

التاريخ / /2024

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (**تحليل أثر فجوة عناصر التسرب - الإضافة على تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022**) والمقدمة من قبل الطالبة (**مروة سعد جبر**) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير(أمتياز) .

الأستاذ الدكتور

كامل علاوي كاظم الفتلاوي

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

الأستاذ المساعد الدكتور

سلام كاظم شاني الفتلاوي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ المساعد الدكتور

خليل حميد راضي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد/ للطالبة **(مروة سعد جبر)** الموسومة بـ **(تحليل أثر فجوة عناصر التسرب-الإضافة على تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022)**، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور

علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث تحليل أثر فجوة عناصر التسرب والاضافة في تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، من خلال معرفة كيفية انتقال اثر فجوة عناصر التسرب-الإضافة في تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي، وهناك اتفاق بين الباحثين ان هناك أهمية للفجوة التي تمثل الفرق بين عناصر التسرب وعناصر الإضافة بشكل كبير في تطور دالة الاستهلاك الذي يعتبر منتهى سعي النشاط الاقتصادي، أذ ان كل الأنشطة تهدف الى اشباع حاجات المجتمع وان عناصر التسرب والاضافة تتضمن هذه الأنشطة التي تحفز النشاط الاقتصادي. وتتمثل مشكلة البحث بعدة تساؤلات منها طبيعة فجوة العناصر وهل تؤثر في دالة الاستهلاك وهل ان دالة الاستهلاك تستجيب لهذا التأثير. وتمثلت فرضية البحث في ان فجوة عناصر التسرب-الإضافة لها اثر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وهذا الأثر يختلف في حالة وجود الريع النفطي وفي حالة عدم وجوده، واعتمدت الباحثة على استخدام المنهجين الاستقرائي عن طريق استقراء واقع بيانات الاقتصاد العراقي وتحليلها، فضلا عن استخدام التحليل القياسي لتوضيح المتمثل بأنموذج ARDL لبيان مدى تأثير الفجوة في دالة الاستهلاك. ولقد وتوصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها ان تأثير فجوة عناصر التسرب-الإضافة في تطور دالة الاستهلاك يختلف عبر الزمن متأثراً بالتغيرات الاقتصادية، وكذلك أوضح البحث ان هناك علاقة إيجابية بين الدخل والاستهلاك، مما يعني ان زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الاستهلاك، كما توصي الباحثة بضرورة تحديد نسبة الانفاق الاستهلاكي من الدخل نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار لتطوير القطاعات الاقتصادية كافة، وضرورة تشجيع القطاع الإنتاجي والتقليل من الاعتماد على الاستيرادات لان ذلك يحسن الاقتصاد المحلي ويقلل من الفجوة.

الكلمات المفتاحية: التسرب، الإضافة، دالة الاستهلاك.

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
.1	الآية الكريمة	أ
.2	الاهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ت
.4	المستخلص	ث
.5	فهرس المحتويات	ج-ح
.6	فهرس الجداول	خ-د
.7	فهرس الاشكال	د-ذ
.8	المقدمة	8-1
.9	اولاً: أهمية البحث	1
.10	ثانياً: مشكلة البحث	1
.11	ثالثاً: فرضية البحث	2
.12	رابعاً: هدف البحث	2
.13	خامساً: منهجية البحث	2
.14	سادساً: حدود البحث	2
.15	سابعاً: هيكلية البحث	3
.16	ثامناً: الدراسات السابقة	8-4
.17	الفضل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لفجوة عناصر التسرب -الإضافة ودالة الاستهلاك	47-9
.18	المبحث الأول/ الإطار النظري والمفاهيمي لفجوة العناصر وفق نظرية التوازن الكلي	31-11
.19	المطلب الأول/ الطلب الكلي وفقا لنظرية التوازن	11
.20	المطلب الثاني: مفهوم فجوة عناصر التسرب والاضافة	13
.21	المطلب ثالث: عناصر الإضافة (الانفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات)	14
.22	المطلب الرابع عناصر التسرب (الادخار، الضرائب، الاستيرادات)	22
.23	المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لدالة الاستهلاك	47-32
.24	المطلب الأول: مفهوم دالة الاستهلاك	32
.25	المطلب الثاني: الاستهلاك ونظرية التوازن	38
.26	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك	42
.27	الفصل الثاني: تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة	96-48
.28	المبحث الأول: تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة في الاقتصاد العراقي للمدة الدراسية (2004-2022)	70-50
.29	المطلب الاول: تحليل واقع عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)	50

.30	المطلب الثاني: تحليل عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)	55
.31	المطلب الثالث: تحليل فجوة العناصر بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)	59
.32	المطلب الرابع: تحليل واقع عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)	62
.33	المطلب الخامس: تحليل واقع عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)	66
.34	المطلب السادس: تحليل واقع فجوة العناصر بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)	69
.35	المبحث الثاني: تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	83-71
.36	المطلب الاول: تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)	71
.37	المطلب الثاني: تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)	74
.38	المطلب الثالث: تأثير النفط الخام على تطور دالة الاستهلاك	77
.39	المطلب الرابع: تحليل واقع العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	79
.40	الفصل الثالث: قياس وتحليل أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في العراق للمدة (2004-2022)	103-84
.41	المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي والجانب النظري للمفاهيم القياسية	91-86
.42	المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي	86
.43	المطلب الثاني: مفهوم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	87
.44	المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	88
.45	المبحث الثاني: قياس أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	103-92
.46	المطلب الأول: قياس أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)	92
.47	المطلب الثاني: قياس أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)	98
.48	الاستنتاجات والتوصيات	107
.49	المصادر	111
.50	Abstract	

فهرس الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
.1	الجدول (1) تطور عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	50
.2	الجدول (2) تطورعناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	55
.3	الجدول (3) الفرق بين عناصر الإضافة وعناصر التسرب في الاقتصاد بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	59
.4	الجدول (4) تطور عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	62
.5	الجدول (5) تطور عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	66
.6	الجدول (6) الفرق بين عناصر الإضافة وعناصر التسرب بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	69
.7	الجدول (7) تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	71
.8	الجدول (8) تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	74
.9	الجدول (9) الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار بوجود وبعدم وجود النفط الخام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)	77
.10	الجدول (10) العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	79
.11	الجدول (11) العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)	81
.12	الجدول (12) اختبار كي فولر لجذر الوحدة (ADF	92
.13	الجدول (13) تقدير انموذج ARDL لدالة الاستهلاك (MPC1)	93
.14	الجدول (14) اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات	95
.15	الجدول (15) اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستهلاك	95
.16	الجدول (16) اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الاستهلاك	96
.17	الجدول (17) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستهلاك	97
.18	الجدول (18) تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الاستهلاك	98
19.	الجدول (19) اختبار كي فولر لجذر الوحدة (ADF)	98
20.	الجدول (20) تقدير انموذج ARDL لدالة الاستهلاك (MPC2)	99

21.	الجدول (21) اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات	101
22.	الجدول (22) اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستهلاك	101
23.	الجدول (23) اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الاستهلاك	102
24.	الجدول (24) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستهلاك	103
25.	الجدول (25) تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الاستهلاك	103

قائمة الاشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1.	الشكل (1) منحنى الاستهلاك والادخار	27
2.	الشكل (2) دالة الاستهلاك	32
3.	الشكل (3) تحليل كينز لدالة الاستهلاك	33
4.	الشكل (4) نظرية الدخل المطلق	34
5.	الشكل (5) نظرية دورة الحياة	38
6.	الشكل (6) توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.	39
7.	الشكل (7) نموذج IS	40
8.	الشكل (8) منحنى LM	41
9.	الشكل (9) فترات الابطاء المثلى	94
10.	الشكل (10) اختبار معنوية المعالم المقدرة	96
11.	الشكل (11) فترات الابطاء المثلى	100
12.	الشكل (12) اختبار معنوية المعالم المقدرة	102

المقدمة

تعد فجوة العناصر ودالة الاستهلاك من المفاهيم الأساسية التي تساعد على فهم كيفية تخصيص الموارد واستخدامها في المجتمع، وتشير فجوة العناصر إلى الفجوة بين عناصر التسرب التي تتضمن كلا من (الادخار, الضريبة, الاستيرادات)، وعناصر الإضافة التي تتضمن كلا من (الانفاق الحكومي, الانفاق الاستثماري ,الصادرات) ، فاذا كانت عناصر التسرب تساوي عناصر الإضافة فهذا يعني تحقيق توازن اما اذا كانت عناصر التسرب أكبر من عناصر الاضافة فهذا يعني وجود انكماش، وفي حالة ان عناصر التسرب أصغر من الاضافة فهذا يعني وجود فائض وهذا ما يمثل فجوة العناصر، في حين تشير دالة الاستهلاك إلى العلاقة بين دخل الفرد ومستوى إنفاقه، فتوضح هذه الدراسة مدى تأثير فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي، وإن دراسة هذه المفاهيم لها أهمية خاصة في الاقتصاد العراقي نظرا للتحديات الاقتصادية التي يواجها بسبب اعتماده الكبير على صادرات النفط. شهد اقتصاد العراق تقلبات حادة، أدت إلى تقلبات في الدخل القومي والقدرة على التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل، فضلا عن ان التحديات الأخرى مثل البطالة والتضخم والفساد تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها أدت الى ان يقوم الافراد بتوجيه الجزء الأكبر من دخولهم نحو الاستهلاك، وبذلك فان الاستهلاك يتأثر بجميع عناصر الإضافة وبجميع عناصر التسرب، وهذا ما دفعنا للخوض بدراسة ما هو أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي.

أولا: أهمية البحث

هناك اتفاق بين الباحثين ان هناك أهمية للفجوة التي تمثل الفرق بين عناصر التسرب وعناصر الإضافة بشكل كبير على تطور دالة الاستهلاك الذي يعتبر منتهى سعي النشاط الاقتصادي أذ ان كل الأنشطة تهدف الى اشباع حاجات المجتمع وان عناصر التسرب والاضافة تتضمن هذه الأنشطة التي تحفز النشاط الاقتصادي.

ثانيا: مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية، وعدم استقرار مالي ونقدي، ويواجه أزمات متعددة، وانخفاض معدلات النمو في القطاع غير النفطي، والبطالة .... إلخ، ويسعى صناع السياسة وصناع القرار الاقتصادي إلى معالجة هذه القضايا أو المشاكل الاقتصادية، أو التخفيف من خطورتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديد فجوة العناصر وبيان مدى تأثيرها في دالة الاستهلاك لغرض معرفة كيفية الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي، ومن خلال ذلك نتساءل عن طبيعة هذه

الفجوة ومدى تأثيرها في دالة الاستهلاك وهل دالة الاستهلاك تستجيب لأثار هذه الفجوة فمن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأتية:

1-هل هناك آثار لفجوة العناصر في تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد الكلي العراقي؟

2-هل ان دالة الاستهلاك تستجيب لأثار الفجوة في الاقتصاد الكلي العراقي؟

ثالثا: هدف البحث

استناداً إلى واقع الاقتصاد العراقي ومقترناً بالخصائص الأساسية للاقتصاد فإن هدف البحث هو معرفة كيفية انتقال أثر فجوة عناصر التسرب والاضافة في تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان فجوة عناصر التسرب -الإضافة لها أثر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي. وهذا الأثر يختلف في حالة وجود الريع النفطي، عما في حالة عدم وجوده.

خامسا: منهجية البحث

لتحقيق هدف البحث اعتمدنا المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، في تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك معبرا عنها بالميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد العراقي.

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

1-تتمثل الحدود المكانية للدراسة بدراسة حالة الاقتصاد العراقي.

2-الحدود الزمانية للدراسة تمثلت بالمدة الزمنية (19) عاما للاقتصاد العراقي تتمثل بالمدة 2004-2022).

سابعا: هيكلية البحث

للوصول الى هدف البحث قسم البحث الى ثلاثة فصول فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات.

تضمن الفصل الأول، المبحث الأول الإطار المفاهيمي لفجوة العناصر وفق نظرية التوازن الكلي، اما المبحث الثاني فقد تضمن الاطار النظري والمفاهيمي لدالة الاستهلاك، اما الفصل الثاني فقد تضمن مبحثين أيضا يتناول الأول تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) ، والمبحث الثاني تطرق الى تحليل وتطور دالة الاستهلاك، اما الفصل الثالث تضمن مبحثين،

المبحث الأول توصيف النموذج القياسي والجانب النظري للمفاهيم القياسية، والمبحث الثاني تضمن قياس أثر فجوة العناصر على دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

تمثل الدراسات السابقة الأساس الذي يقوم عليه أي بحث جديد، فهي تمثل النقطة التي ينطلق منها الباحث لاستكشاف الموضوع الذي يهتم به ويعد أداة قيمة لأي بحث عند اعداده كونها تساعد الباحث في فهم ما تم عمله في المجال الذي يدرسه ومعرفة الثغرات والفرص التي يمكن استغلالها في بحثه الخاص وتُمكنه من وضع بحثه في سياق أوسع لفهم التطورات التاريخية للموضوع والتقنيات التي تم استخدامها سابقاً ونتائجها وتحليلها إذ يمكن للباحث استخدم الاستعراض المرجعي لتحديد المجالات التي لم يتم استكشافها بعد أو التي لا تزال تحتاج إلى المزيد من البحث، مما يوجه اهتمامه نحو الفجوات أو المستحدثات لإظهار أهمية البحث بصورة أفضل ولتوسيع المعرفة في هذا المجال.

أولا: الدراسات العربية

1-دراسة (احمد علي الكاظمي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد)

عنوان البحث	أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك على الاقتصاد العراقي، 2017.
هدف البحث	تحليل الفجوة في دالة الاستهلاك ومعرفة تأثيرها على الأداء الاقتصادي في العراق، مع التركيز على العوامل المساهمة في هذه الفجوة.
فرضية البحث	هناك علاقة سلبية بين فجوة العناصر في دالة الاستهلاك والنمو الاقتصادي في العراق، بحيث أن زيادة الفجوة تؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي.
مشكلة البحث	تعاني دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي من فجوة بين الاستهلاك والدخل المتاح، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والنمو.
اهم الاستنتاجات	أظهرت الدراسة أن الفجوة بين الدخل والاستهلاك تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في العراق، مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة.
اهم التوصيات	أوصت الدراسة بتطوير سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تقليل الفجوة بين الدخل والاستهلاك من خلال تعزيز السياسات الداعمة لزيادة الدخل المتاح للمواطنين وتحسين كفاءة النظام الضريبي.

2-دراسة (ساره محمد علي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الموصل العراق)

عنوان البحث	أثير فجوة العناصر في دالة الاستهلاك على مستوى المعيشة في العراق. 2019
هدف البحث	دراسة تأثير فجوة العناصر في دالة الاستهلاك على مستويات المعيشة للأسر العراقية وتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة.
فرضية البحث	تفترض الدراسة أن فجوة العناصر في دالة الاستهلاك تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة للأسر العراقية.
مشكلة البحث	تواجه الأسر العراقية تحديات في زيادة مستوى استهلاكها بسبب فجوة العناصر بين الدخل والاستهلاك، مما ينعكس على مستوى المعيشة وجودة الحياة.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى أن فجوة العناصر في دالة الاستهلاك تزيد من معاناة الأسر وتقلل من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، مما يؤثر على مستويات الرفاه الاجتماعي.
اهم التوصيات	وصي الدراسة بضرورة اعتماد سياسات اقتصادية تحفز على زيادة دخل الأسر، وخفض معدلات التضخم من أجل تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز الاستهلاك.

3-دراسة (عادل بن عيسى، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتصريف، جامعة تونس)

عنوان البحث	فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في تونس: تحليل اقتصادي، 2020
هدف البحث	تحليل فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في تونس، مع التركيز على تأثير العوامل الاقتصادية مثل الدخل والاستثمار.
فرضية البحث	تفترض الدراسة أن هناك فجوة بين الاستهلاك والدخل القابل للتصرف وأن هذه الفجوة تتأثر بالعوامل الاقتصادية مثل الاستثمار ومعدلات الفائدة.
مشكلة البحث	الفجوة بين الاستهلاك والدخل القابل للتصرف في تونس وأثر الاستثمار ومعدلات الفائدة على هذه الفجوة.
اهم الاستنتاجات	تفترض الدراسة أن هناك فجوة بين الاستهلاك والدخل القابل للتصرف وأن هذه الفجوة تتأثر بالعوامل الاقتصادية مثل الاستثمار ومعدلات الفائدة.
اهم التوصيات	توصي الدراسة بتحسين استراتيجيات الاستثمار وزيادة الدخل القابل للتصرف لتعزيز الاستقرار في دالة الاستهلاك.

4-دراسة (مريم كاظم الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية)

عنوان البحث	تقدير دالة الاستهلاك في العراق: دراسة تحليلية للفجوة بين الدخل والاستهلاك.2021
هدف البحث	تقدير وتحليل الفجوة بين الدخل والاستهلاك في العراق وتحديد العوامل المؤثرة على هذه الفجوة.
فرضية البحث	تفترض الدراسة أن عدم الاستقرار في الأسعار والمداخيل يؤثر بشكل كبير على دالة الاستهلاك، مما يؤدي إلى فجوة متزايدة.
مشكلة البحث	تأثير عدم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات على الفجوة بين الدخل والاستهلاك في الاقتصاد العراقي.
اهم الاستنتاجات	وصلت الدراسة إلى أن تقلب الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي يزيد من الفجوة بين الدخل والاستهلاك، مما ينعكس سلبًا على الاستهلاك الكلي.
اهم التوصيات	توصي الدراسة بضرورة تحسين السياسات الاقتصادية لضمان استقرار الأسعار وزيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية لزيادة الدخل وتحفيز الاستهلاك.

ثانيا: الدراسات الإنكليزية

1-دراسة (Isaac Bonuedi, Kwame NHrumah University of Science and Technoloy, GHANA)

عنوان البحث	The Impact of Economic Gaps on the Consumption Function,2012.
هدف البحث	هدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير الفجوات الاقتصادية على دالة الاستهلاك في الاقتصاديات النامية، مع التركيز على غانا كمثال. تسعى الدراسة إلى فهم تأثير الفجوات مثل الاختلالات بين الادخار والاستثمار، والتقلبات الاقتصادية، وفجوات السوق على سلوك الاستهلاك وتوقعات الاستهلاك في هذه الاقتصاديات.
فرضية البحث	تؤثر الفجوات الاقتصادية في مختلف الجوانب مثل الاختلالات بين الادخار والاستثمار، والتقلبات الاقتصادية على دالة الاستهلاك بشكل ملحوظ. يُفترض أن هذه الفجوات يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار في استهلاك الأسر، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث	تواجه دالة الاستهلاك في الاقتصاديات النامية، مثل غانا، تحديات بسبب الفجوات الاقتصادية التي تشمل الاختلالات بين الادخار والاستثمار، وتقلبات الأسعار، والاختلالات في سوق العمل. هذه الفجوات تؤثر على كيفية تفسير وتوقع سلوك الاستهلاك في هذه الاقتصاديات.
اهم الاستنتاجات	تؤثر الفجوات الاقتصادية بشكل كبير على سلوك الاستهلاك، مما يؤدي إلى تقلبات قد تؤثر على النمو الاقتصادي.
اهم التوصيات	1-تحسين السياسات الاقتصادية وتطوير سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز استقرار الاستهلاك. 2-تعزيز الادخار والاستثمار والتركيز على تقليل الفجوات بين الادخار والاستثمار من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الأطر المالية.

2- دراسة (Richard Blundell, University College London, Department of Economics, United Kingdom)

عنوان البحث	The Evolution of the Consumption Function: A New Approach،2017.
هدف البحث	تطوير دالة استهلاك أكثر دقة تعكس الطبيعة الديناميكية لسلوك المستهلك في الاقتصادات الحديثة.
فرضية البحث	يجب أن تأخذ دوال الاستهلاك الحديثة في الاعتبار الاستجابات غير الخطية لتغيرات الدخل وتأثيرات الثروة والقيود الائتمانية.
مشكلة البحث	دوال الاستهلاك التقليدية لا تستطيع استيعاب التغيرات في سلوك المستهلك بمرور الوقت، خاصةً في ظل الصدمات الاقتصادية والتغيرات السياسية.
اهم الاستنتاجات	النموذج الجديد للاستهلاك، الذي يأخذ في الاعتبار الاستجابات غير الخطية وتوقعات الدخل، يفسر بشكل أفضل العلاقة بين الدخل والاستهلاك.
اهم التوصيات	. تطبيق نماذج استهلاك تتضمن تأثير الثروة والقيود على السيولة ودور التوقعات بشأن الدخل المستقبلي.

ثالثاً: الدراسة الحالية

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات أعلاه بكونها تناولت أثر فجوة عناصر التسرب والاضافة على تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، أذ تناولت الدراسة عناصر الإضافة المتمثلة ب (الانفاق الحكومي، الانفاق الاستثماري، الصادرات)، وعناصر التسرب المتمثلة ب (الادخار، الضرائب، الاستيرادات)، وتناولت دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي ومدى تأثير الفجوة على الميل الحدي للاستهلاك.

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي لفجوة عناصر التسرب-الإضافة ودالة الاستهلاك

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لفجوة العناصر وفق نظرية التوازن الكلي

المبحث الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي لدالة الاستهلاك

تمهيد

تشكل عناصر التسرب والإضافة ودالة الاستهلاك مكونات أساسية لفهم الاقتصاد ، وتتطلب إدارة هذه العناصر وضع استراتيجيات فعالة لتعظيم الفوائد الاقتصادية وتقليل الخسائر، فتتمثل عناصر الإضافة ب(الانفاق الحكومي, الانفاق الاستثماري, الصادرات) وهي المكونات التي تضيف الى الدخل، اما عناصر التسرب فتتمثل ب(الادخار, الضرائب, الاستيرادات) وهي العناصر التي تتسرب من الدخل اما بالنسبة لدالة الاستهلاك فهي تتأثر بالدخل الشخصي، فيجب تبني سياسات اقتصادية تعزز الاستثمار الأجنبي، تشجع الصادرات، وتحارب الفساد، وفي نفس الوقت تدعم الاستهلاك المحلي من خلال تحسين مستوى الدخل وتثبيت الأسعار.

وتم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

1-المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لفجوة العناصر وفق نظرية التوازن الكلي.

2-المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لدالة الاستهلاك.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لفجوة العناصر وفق نظرية التوازن الكلي

المطلب الأول: الطلب الكلي وفقا لنظرية التوازن

اولاً: - مفهوم الطلب الكلي

حسب تحليل كينز، يتكون الطلب الكلي من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، في اقتصاد معين. والطلب الكلي يتألف من مجموعة من السلع والخدمات من قبل قطاعات مختلفة. ويشمل الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، وصافي الصادرات (الصادرات مطروحا منها الاستيرادات). يعد مفهوم الطلب الكلي المخطط أساساً لتحليل النظرية الاقتصادية الكينزية، حيث أوضح كينز أن المنتجين لن يقوموا بعرض السلع إلا بكميات كافية لتلبية الطلب المخطط له من المستهلكين والمستثمرين والحكومة والأجانب، مع الأخذ في الاعتبار محددات ندرة الموارد، فإن الطلب الإجمالي المخطط (إجمالي الإنفاق المتوقع على الاستهلاك والاستثمار والحكومي، وصافي الصادرات) سيحدد مستويات الإنتاج والعمالة، إذا توقع المنتجون أن المشترين سيطلبون ما يكفي لشراء منتجاتهم، فسوف ينتجونها، اما إذا توقعوا أن يكون الطلب ضعيفًا جدًا بحيث لا يوجد سوق لمنتجاتهم، فلن ينتجوا السلع، حتى لو كان ذلك يعني تعطيل الآلات والعمال، ولذلك، ففي إطار التحليل الكينزي نجد: {(أ) الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)، و (ب)الناتج الكلي والعمالة يتغيران بصورة مباشرة. ويحدد الطلب الكلي مستوى الناتج والعمالة} [1].

ثانياً: -عناصر الطلب الكلي

يتكون الطلب الكلي من عدة عناصر واهمها ما يأتي:

1- الاستهلاك

نظراً لأهمية الاستهلاك الإجمالي، باعتباره أحد المتغيرات الأساسية في حساب الدخل القومي، فأختلف الاقتصاديون في تفصيل مفهومه وتوضيح أبعاده ومكوناته وأنواعه، وكل منهم يتناول الموضوع من منظور مختلف، كما عرفه اخرون بأنه إجمالي الطلب على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية[2]. وخلاصة القول يتوضح لنا أن الاستهلاك هو أحد مكونات الناتج القومي لاي بلد، وانه أحد مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وان الاستهلاك هو فعل اقتصادي يركز على استخدام على استخدام السلع والخدمات بفضل الموارد المتوفرة والتي ستتلف

1- جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، السعودية، 1988، ص236.

2- Samuel labor Slavin, Maccroeconomics, McGraw-Hill, lrwin,18th, ed, 2008,p494

بغية اشباع حاجة[1]. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم الاستهلاك، إلا أن جميعها يبين ان الدخل هو المحدد الاساسي لحجم الانفاق الاستهلاكي.

2- الاستثمار

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة وأساسية في العلوم الاقتصادية ومنها الاقتصاد الكلي، أذ يُفهم الاستثمار على أنه الإنفاق على الأصول التي تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويتضمن الاستثمار في هذا السياق شراء الأصول الثابتة مثل الآلات والمباني، بالإضافة إلى الاستثمار في البحث والتطوير، وتحسين رأس المال البشري، وهناك أسس للاستثمار في الاقتصاد وهي الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يشير إلى الإنفاق على الأصول التي تستخدم في الإنتاج لفترة طويلة مثل المصانع، والآلات، والمباني، والتي تسهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، والاستثمار في رأس المال البشري يتعلق بالإنفاق على التعليم والتدريب، مما يعزز من مهارات الأفراد ويزيد من إنتاجيتهم، الاستثمار في البحث والتطوير يشمل الإنفاق على الابتكار والتكنولوجيا الجديدة، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل و الاستثمار[2].

3- الانفاق الحكومي

هو اشباع حاجات عامة ، مثل بناء المدارس والمراكز الصحية والجسور وغيرها من الخدمات التي يستفيد منها جميع الافراد، لأن تمويل هذه النفقات تجمع من الافراد مثل الضرائب ،وقد اختلفت الرؤية الاقتصادية نحو النفقات العامة ، بسبب تطور الدولة في النشاط الاقتصادي ، فبحسب رأيهم يجب تحديد مبلغ معين للنفقات ، لكي يقلل ذلك من العبء المالي على الافراد ، ويتم ذلك عن طريق حصر حجم النفقات ثم فرض الضرائب اللازمة لسداد هذه النفقات ، ونتيجة لتطور الفكر الاقتصادي فقد تغيرت النظرة نحو الانفاق العام ، حيث ازاد الاهتمام بالنفقات العامة باعتبارها أحد الأدوات الأساسية والرئيسة التي تستخدمها الحكومة في النشاط الاقتصادي [3].

3- جيرارد فوني -فارد، "مقدمة في التحليل الاقتصادي"، ترجمة هيثم احمد العزاوي, الطبعة الأول، 2013، ص115.

2-جيمس جوار تيني، مصدر سابق ص251.

3- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الملك سعود، السعودية، 1988، اعيد الطبع 1992، ص111-112.

4- صافي الصادرات

تشير الصادرات في الاقتصاد الكلي إلى السلع والخدمات التي ينتجها بلد ما ويتم بيعها إلى دول أخرى وتعتبر الصادرات أحد العناصر الأساسية في التجارة الدولية وتلعب دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي للدول من خلال زيادة الإيرادات، تحسين ميزان المدفوعات، وتحقيق فائض تجاري[1]. وفي الاقتصاد الكلي يُشير صافي الصادرات إلى الفرق بين قيمة الصادرات (السلع والخدمات المصدرة) وقيمة الواردات (السلع والخدمات المستوردة)، يُعتبر صافي الصادرات أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ويمكن حسابه كما يلي[2]:

صافي الصادرات=الصادرات–الاستيرادات

المطلب الثاني: مفهوم فجوة عناصر التسرب والاضافة

لا يعتبر النظام الاقتصادي نظام مغلق بل هناك منافذ يتسرب منها الدخل ومنافذ يضاف من خلالها الى الدخل ،فالعناصر المتسربة من الدخل تشمل كلا من (الضرائب، الاستيرادات، الادخار) والاضافة تشمل كلاً من (النفقات الحكومية، الاستثمارات، الصادرات)، يمكن تحقيق حالة التوازن عن طريق توضيح العلاقة بين عناصر التسرب -الإضافة، فإذا كانت العناصر المتسربة من الدخل وهي الضرائب والاستيرادات والادخار أكبر من العناصر المضافة الى الدخل وهي الانفاق الحكومي والاستثمار والصادرات فهذا يعني ان العناصر المتسربة تسحب من الدخل أكثر مما تضيفة عناصر الإضافة ، ومن ثم فإن إنتاج السلع الاستهلاكية (إجمالي الناتج مطروحاً منه الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات) يتجاوز احتياجات المستهلك الحالية، وهذا يعني أن الشركات تراكم مخزونات غير مرغوب فيها، وأن استثمارها الفعلي (بما في ذلك المخزونات) يتجاوز المستويات المتوقعة، مما يؤدي إلى خفض الإنتاج والإيرادات والتوظيف في الشركات في المستقبل، اما اذا كانت العناصر المتسربة من الدخل اصغر من العناصر المضافة، فهذا يعني الانفاق الحكومي والاستثمار والصادرات يضيفوا الى الدخل أكثر من التسرب (الضرائب والادخار والاستيرادات)،
مما يؤدي ذلك الى نقص في المخزون لدى المنشآت، مما يشجعها على زيادة الإنتاج لتعويض المخزون، ومن ثم تزداد فرص التوظيف، وزيادة في الدخل النقدي[3].

1- محمود عبد الرحيم، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص70.
2- عادل سعيد، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار الفكر، سوريا،2018، ص112.
3- جيمس جوار تيني، مصدر سابق، ص.ص274 -275.

المطلب الثالث: عناصر الإضافة (الاستثمار، الانفاق الحكومي، الصادرات)

اولاً- الاستثمار

هو نفقة ينتج عنها تطور اقتصادي، لأنه ينطوي على مبادلة رأس المال مقابل الحصول على الأرباح في المستقبل، أذ يعتبر أيضا الأموال التي تدفعها المؤسسة في الوقت الحاضر للحصول على الأرباح في المستقبل[1].

وقد عرفه البعض بأنه إدارة الأموال في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل، وهذه التدفقات هي ناتجة عن عائد يحصل عليه المستثمر مقابل المشاركة في رأس المال[2].

وعرفة اخرون بأنه الاستثمار الذي يكون بطريقتين أما بطريقة مباشرة من خلال شراء المكائن والمواد الأولية، او يكون بطريقة غير مباشرة من خلال شراء الأسهم والسندات[3].

وللاستثمار أهمية في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات المالية والبنوك، ويشكل الوسيلة الرئيسة لتعظيم قيمة المنظمة أو المشروع من خلال التدفقات النقدية الداخلة وانعكاسها على معدلات النمو والقيمة السوقية للمشروع، ثم تأثيرها على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية، والاستثمار عنصر من عناصر الدخل القومي، والاهتمام به وتوظيفه في القطاعات الاقتصادية ينعكس إيجابا على مستويات الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي[4].

1- دريد محمد احمد، "الاستثمار قراءه في المفهوم والانماط والمحددات"، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016، ص14-15.
2- دريد كامل أل شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، جامعة الزيتون الأردنية، دار النشر اليازوري، الأردن، عمان، 2012، ص 9.
3- ستار جبار البياتي، زينب ماجد حميد، "الاستثمار في رأس المال البشري الأسس النظرية وبعض التجاري العلمية"، الطبعة الاولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2022، ص 17.
4- ستار جبار البياتي، زينب ماجد حميد، المصدر السابق نفسه، ص 20.

1- العوامل المحددة للاستثمار

والشركات بشأن الإنفاق على الأصول الرأسمالية. هذه العوامل تشمل[1]:

أ-سعر الفائدة :يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمار. انخفاض سعر الفائدة يقلل من تكلفة الاقتراض ويحفز الشركات على زيادة استثماراتها، في حين أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تقليل هذه الاستثمارات.

ب-التوقعات الاقتصادية :التوقعات المستقبلية بشأن الأداء الاقتصادي تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار. عندما تكون التوقعات إيجابية فيما يخص النمو الاقتصادي والطلب، تزداد الاستثمارات. أما في حالة التوقعات السلبية، فقد تتراجع الاستثمارات.

ج-الاستقرار الاقتصادي والسياسي :يعتبر الاستقرار عاملًا حاسمًا، حيث يشجع على زيادة الاستثمارات في بيئة مستقرة، بينما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار إلى تقليلها أو تأجيلها.

د-التطورات التكنولوجية :الابتكارات التكنولوجية تشجع الشركات على الاستثمار في تكنولوجيا جديدة لتعزيز الإنتاجية والربحية.

و-السياسات الحكومية :السياسات الحكومية مثل الضرائب والإعانات والتشريعات تؤثر على الاستثمار. فالحوافز الضريبية يمكن أن تزيد من الاستثمارات، بينما قد تؤدي الضرائب المرتفعة إلى تقليلها.

ي-الطلب الكلي :ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات يدفع الشركات إلى زيادة استثماراتها لتلبية هذا الطلب.

2- استراتيجية جذب الاستثمار

الدولة المضيفة للاستثمار تشجع الاستثمارات الأجنبية، ونلخص أسباب ذلك فيما يأتي[2]:

أ- زيادة أو تحسين ميزان مدفعاتها وذلك اما من خلال رفع نسبة الصادرات أو زيادتها.

1- محمد إبراهيم عبد الله القري، "الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016، ص.ص198-202

2- سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص435.

ب - تحاول الدولة المضيفة للأستثمار من الدخول الى أسواق تجارية خارجية جديدة لكي تحسن وتطور من تجارتها الخارجية.

ت- ان المستثمر الأجنبي سيوفر للدولة المستثمرة السلع المحلية مما يجعلها تقلل الاعتماد على الواردات واستبدالها بالسلع المنتجة محليا وذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية والحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمر.

ث- استفادة الدولة من التقدم التكنلوجي وتوظيف الخبرات الإدارية وتدريب الكوادر الوطنية وهذا يعتبر أحد الأهداف الرئيسة لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي.

ج- ان الاستثمار الأجنبي سيقلل من البطالة الموجودة في الدولة المضيفة وذلك بتشغيل الأيدي العاملة في المشاريع الاستثمارية.

3- مضاعف الاستثمار

يشير مفهوم المضاعف إلى كيفية تأثير زيادة الاستثمار على الدخل القومي. بشكل مبسط، يوضح مضاعف الاستثمار كيف يمكن لزيادة محددة في الاستثمار أن تؤدي إلى زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. يعتمد هذا على مبدأ أن الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة في الدخل، مما يؤدي بدوره إلى زيادة في الاستهلاك، وهذا يخلق مزيدًا من الطلب الذي يحفز زيادة الإنتاج والدخل في الاقتصاد بشكل عام[1]. ومن الشروط التي يجب أن تتوفر ليعمل المضاعف بفعالية في زيادة الدخل القومي بشكل أكبر من الزيادة الأولية في الاستثمار وهي :(2)

أ-ميل الحدي للاستهلاك :لكي يكون لمضاعف الاستثمار تأثير قوي، يجب أن يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفعًا، أي أن الأفراد يجب أن ينفقوا جزءًا كبيرًا من أي زيادة في دخلهم. كلما زاد الميل للاستهلاك، زاد تأثير المضاعف.

ب-وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة :يجب أن يكون هناك قدر من الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الاقتصاد (مثل العمالة العاطلة أو رأس المال غير المستخدم) حتى يتمكن الاقتصاد من زيادة الإنتاج استجابةً للزيادة في الطلب الناجمة عن الاستثمار.

1- محمد إبراهيم القري، مصدر سابق، ص.ص215-217.

2- محمد سعيد عبد الله، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للتوزيع والنشر، مصر، 2018، ص.ص104-107.

ج-ثبات الأسعار :يعمل مضاعف الاستثمار بشكل أكثر فعالية في بيئة من الأسعار الثابتة. إذا كانت الأسعار مرنة وترتفع مع زيادة الطلب، فإن ذلك قد يضعف تأثير المضاعف حيث قد تمتص الزيادة في الأسعار جزءًا من الزيادة في الدخل.

د-غياب التسربات من الدخل القومي :التسربات مثل الادخار، الضرائب، والاستيراد تقلل من فعالية المضاعف، حيث تؤدي إلى خروج جزء من الدخل خارج دائرة الإنفاق المحلي، مما يقلل من القدرة على توليد مزيد من الطلب.

و-استقرار البيئة الاقتصادية :يتطلب مضاعف الاستثمار بيئة اقتصادية مستقرة بدون تقلبات كبيرة في السياسات المالية أو النقدية التي قد تؤثر على الثقة الاقتصادية والإنفاق.

4- أنواع المضاعف

أ-المضاعف في اقتصاد مغلق: - يمكن للحكومة أن تنفق الأموال، وتفرض الضرائب، ومن ثم تعتمد قيمة الإنتاج على مدى استعداد القطاع الأسري للاستهلاك واستعداد قطاع الأعمال للاستثمار، على خطط الحكومة لفرض الضرائب والإنفاق، لذلك في الاقتصاد المغلق، سيكون لوجود الحكومة تأثير كبير في المضاعف، وتعتمد سياستها المالية على سياسات توسعية، أي زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، أو اتباع سياسات انكماشية، أي تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب، والتي تتبعها السياسة المالية الحكومية، يتغير شكل مضاعف السياسة المالية اعتمادًا على الطريقة التي تؤثر بها الحكومة على الدخل التوازني، لذا، إذا استخدمنا الحكومة في النموذج، فلدينا مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب، بالإضافة إلى مضاعف الموازنة المتوازنة الذي يعني أذ كان هناك تغير في الانفاق الحكومي يعادل التغير في الضرائب فأن الدخل يتغير بقدر يساوي قيمة التغير في الانفاق الحكومي، وحيث ان التغير الناشئ عن تغير الانفاق الحكومي وفي الضرائب يساوي قيمة التغير في الانفاق الحكومي فأن مضاعف الموازنة يساوي (1) وهو ما يطلق علية بتوازن بمضاعف الموازنة العامة المتوازنة وتعني ان التغير في الانفاق الحكومي يكافئ التغير في الضرائب [1].

مضاعف الانفاق الحكومي $\mu = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$

مضاعف الضرائب $\mu = \frac{-\mathrm{MPC}}{1-MPC} = \frac{-\mathrm{MPC}}{MPS}$

1- حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 316ص317-320.

ب- المضاعف في اقتصاد مفتوح : يؤثر المضاعف في عوامل الطلب الكلي في الاقتصاد المغلق، فالاقتصاد المغلق لا يرتبط بالعالم الخارجي من خلال علاقات التبادل الاقتصادي الدولية، بل يعتمد فقط على الاقتصاد المحلي من خلال ثلاثة مكونات: (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي)، فيؤثر المضاعف في هذا الاقتصاد المغلق على دخل التوازن للاقتصاد، لكن اذا نظرنا أيضًا إلى فكرة ومفهوم المضاعفات، ولكن من منظور أوسع، تاركين نطاق الاقتصاد المغلق البسيط إلى الاقتصاد المفتوح، وإدخال متغيرات جديدة تؤثر على دالة الطلب الكلي مثل الإضافة في الاقتصاد أو على شكل تسرب ويتم تحقيق ذلك من خلال إدخال عنصرين: (الصادرات) و(الاستيرادات)، حيث يمثل التصدير الاضافة في التدفق الدائري للدخل، ويمثل الاستيراد الدخل من التسرب خارج التدفق الدائري[1].

فتكون الصيغة كالتالي: $Y=C+I+G+(X-M)$

ثانياً- الإنفاق الحكومي

تقوم الحكومة بالأنفاق في سبيل اشباع حاجات عامة لأجل مساعدة العوائل محدودة الدخل اما بطريقة مباشرة مثل الإعانات او غير مباشرة لكي تحقق أهداف اجتماعية، أو يكون هذا الانفاق لأجل السلع والخدمات، فيتوضح من ذلك مفهوم النفقة العامة هو مبلغ مالي تقوم الحكومة بأنفاقه أو أي شخص من اشخاص القانون العام وذلك من أجل تحقيق منفعة عامة[2].

1- أنواع الإنفاق العام

ان النفقات العامة تأخذ اشكال متعددة ومنها ما يأتي [3]:

أ- الانفاق الحكومي

(1) -الرواتب والأجور: ويقصد بها المبالغ المالية التي تدفعها الدولة للعالمين لديها مقابل خدمة يقدمها الفرد، وبعضهم يحصل على المكافئات والارباح، وعند بلوغ الفرد السن القانوني للعمل فأنه يحيل الى التقاعد فيحصل على راتب تقاعدي من الدولة، ويقسم الى عده فئات:

(2)- تسديد الدين العام وفوائده: تقوم الدولة بسداد الديون التي تم اقتراضها لأجل تمويل المشاريع أو لأجل سداد عجز الموازنة العامة وتكون هذه الديون امام ديون خارجية أو

1- حسام علي داود، مصدر سابق، ص325

2- سعود جايد العامري، عقيل حميد جابر الحلو، "مدخل معاصر في علم المالية العامة"، الطبعة الثانية، دار المناهج، الاردن، 2020، ص 25.

3- سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، العراق، 2016، ص 28-29.

داخلية، وعند تأخر الدولة في سداد ديونها فأن ذلك يؤدي الى تحميلها فوائد إضافية عليها الإيفاء بها مع سداد المبلغ المقترض، لذلك تقوم الدولة بتخصيص مبلغ مالي سنويا لأجل سداد الديون[1].

(3)- مشتريات الدولة: تتمثل مشتريات الدولة الأجهزة والمعدات والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها للحصول على الخدمات، من أجل اشباع حاجات عامة، فعلى الدولة مناقشة الأمور التالية[2]:

والخبرة والمعرفة التجارية، وبقدرات مالية عالية ستتبنى الدولة هذا الأسلوب أو النهج عندما تريد الحفاظ على سرية مشروع معين، مثل المشاريع العسكرية والأمنية، لتجنب الإعلان عن المشروع، أو عندما تكون لدى الدولة حاجة ملحة ولا تستطيع تحمل الانتظار اللازم للمناقصة العادية، في جميع الأحوال، يتجنب هذا النهج إجراءات الإدارة المعقدة و المشكلات التي تواجه الدوائر الإدارية المختصة عند اعتماد أساليب العطاءات.

ب- الانفاق الاستثماري: يوضح دور الدولة، وفقا لتطور التمويل وأهميته في الحياة الاقتصادية، أصبح الإنفاق العام محايدا في الفكر المالي القديم (النظرية التقليدية)، أما بعد التطور، ومن الناحية النظرية، بدأت النفقات تلعب دورًا أكثر نشاطًا في المناقشات حول دور الدولة أكثر من ذي قبل، ويأتي تطور هذا الدور انطلاقا من وعي الدولة، بضرورة تعزيز التدخل لتوحيد ومواجهة الأنشطة الاقتصادية، ليواجه الاقتصاد الوطني الأزمات ويتخلص منها تلقائياً، ومن ثم يحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمع[3].

ويعتبر أيضا الانفاق على المكائن والمعدات والمباني الجديدة والقديمة وله أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويعتبر من أهم العوامل في تحديد القدرة الإنتاجية لذلك يعتبر من العوامل الأساسية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر أيضا أحد مكونات الطلب الكلي والانفاق القومي، ما يميز الانفاق الاستثماري عن أنواع الانفاق الأخرى هو درجة التقلب العالية التي يتمتع بها (عدم الاستقرار)، لأن التغيرات التي تحدث بشكل أسرع بكثير في القطاع السلع الرأس مالية مقارنة بقطاع السلع الاستهلاكية والخدمية[4].

1- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة التاسعة، دار الثقافة، الأردن، 2015، ص40.
2- طاهر الجنابي، "المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1990، ص 24.
3- جمال حسين علي عبد الله، "الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي واثرة في النمو الاقتصادي في العرق للمدة (2000-2015)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 43، المجلد3، 2018، ص299.
4- محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص120.

ثالثاً ـ الصادرات

هي عملية تصدير السلع والخدمات الى خارج حدود الدولة، وبيعها مقابل عمليه مالية قد تكون عملة اجنبية، ويعتبر التصدير أحد الوسائل المفضلة التي تقتحم بها معظم المؤسسات الأسواق الدولية، ويعتبر أيضا مقدرة الدولة على تحقيق سلع وخدمات قد تكون مالية أو بشرية أو ثقافية تصديرها الى الأسواق الدولية لأجل تحقيق أهداف معينة [1].

1- مضاعف الصادرات وعلاقته في الدخل القومي: ان ارتفاع الصادرات يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي، ولكن هذا الارتفاع يؤدي أيضا الى ارتفاع مضاعف في الدخل القومي للارتفاع الأصلي في الصادرات، لذا فان مضاعف الصادرات هو المضاعف المبسط، لأن الصادرات تزداد بمقدار مستقل عن الدخل القومي وعلية فان[2] : $Kx = \frac{1}{1-MPC}$

Kx: تمثل مضاعف الصادرات.

MPC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

أذا تغيرت الصادرات بمقدار (ΔX) فيكون التغير في الدخل القومي (ΔY) يكون:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-MPC}\Delta X$$

يتوضح لنا ان العلاقة بين الصادرات والدخل القومي هي علاقة طردية موجبة، ويتضمن هذه العلاقة تأثير عمل مضاعف الصادرات في الدخل القومي، وان الصادرات عنصر إضافة في الدخل القومي.

2- أهمية الصادرات: ان أهمية الصادرات تعتبر أساسية للعديد من الأسباب، وتؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للدولة. فيما يلي أهم النقاط المتعلقة بأهمية الصادرات[3]:

أ-زيادة الناتج المحلي الإجمالي :(GDP) الصادرات تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل جزءاً من الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة في البلد. عندما تزداد الصادرات، يزداد الإنتاج والعمالة، مما يرفع الناتج المحلي الإجمالي.

1- فريد النجار،" تسويق الصادرات العالمية (اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 58.
2- عبد السلام ياسين الادريسي، "الاقتصاد الكلي"، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1986، ص350.
3- سمير الرفاعي،"الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص.ص100-103.

ب-تحفيز النمو الاقتصادي :الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يشجع الشركات على التوسع وزيادة الإنتاج. هذا التحفيز يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام.

ج-خلق فرص العمل :زيادة الصادرات تحتاج إلى زيادة في الإنتاج، مما يتطلب المزيد من العمالة، وبالتالي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.

د-تحقيق التوازن التجاري :الصادرات تساعد في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، حيث تعوض قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، مما يساهم في تقليل العجز التجاري.

و-تعزيز العملة المحلية :الصادرات تساهم في زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل الدول التي تستورد السلع والخدمات، مما يعزز من قيمة العملة المحلية.

ي-تنويع مصادر الدخل :الاعتماد على الصادرات يساعد في تنويع مصادر دخل البلد، مما يقلل من الاعتماد على القطاع المحلي أو الموارد الطبيعية.

3- دوافع الصادرات

من أهم الدوافع المشجعة على التصدير والتي توضح مدى نجاح التصدير في أي دولة، وهي:

(1) - يعتبر التصدير أحدى الوسائل التي تقلل من العجز التجاري الذي يعاني منه أكثر الدول وخاصة الدول النامية، وتقلل من عجز الأسواق المحلية عن تحقيق النمو المتواصل.

(2)- يعتبر التصدير منفذ لبعض المؤسسات لتصريف الفائض من انتاجها، وهذا دافع مهم لاقتحام السوق الخارجية، ونمو الطلب فيه وضعف التنافس[1].

ويشمل دافع الانتاج عوامل داخل المنظمة ،فيخضع لقرارات المنظمة وافكارها، وتعتمد هذه العوامل ظروف وطبيعة كل مؤسسة ، فبعضها تجاري وبعضها مالي، فالعوامل التجارية تتمثل بالسوق المحلية ، وركود السوق المحلية، وموسمية السوق المحلية، وتخصص المؤسسة، وتمديد دورة حياه المنتج، اما المالية، تتمثل بإيجاد غله الحجم، استعادة الاستثمار، خفض تكاليف الإنتاج وتقليل المخاطر عن طريق التدويل، حيث يمكن ان يحدث التدويل في المنظمة دون اتخاذ قرارات استراتيجية مخطط لها مسبقا، بل يكون من خلال الاستفادة من الفرص العارضة في البيئة، ومن هذه الفرص، الطلبات التلقائية من

1- توفيق محمد عبد المحسن، "التسوق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير"، دار النهضة العربية، مصر،1997، ص377.

الزبائن الأجانب، أو التغيرات في البيئة الدولية الناتجة عن التطورات التجارية، مثل انخفاض حواجز التجارة العالمية بسبب تطور منظمة التجارة العالمية، ورغبة المسيرين في التدويل التنظيمي[1].

المطلب الرابع: عناصر التسرب (الضرائب، الادخار، الاستيرادات)

اولاً - الضرائب

هي مبالغ مالية تتقاضاها الدولة من الافراد او المؤسسات، لكي تمول نفقاتها العامة، وتعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، ولما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، فأنها تحتل المرتبة في الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، وهي تعتبر الرابط بين الدولة والأفراد ، ومع تغير الأنظمة الاقتصادية تطور مفهوم الضرائب واتسعت اغراضها، فأصبحت تعالج المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل معالجتها لحالات التضخم والركود، للحد من التفاوت في توزيع الدخل ، وتفرض الضرائب على الصادرات والاستيرادات وتختلف من دولة الى أخرى فبعض الدول تستقطع الضريبة جبرا وبدون مقابل لتمويل نفقاتها[2].

وتعتبر الضرائب انكماشية بشكل عام لأنها تستعيد بعض القوة الشرائية لدافعي الضرائب، ومع ذلك يعتمد التأثير النهائي على نوع الضريبة، حيث تكون بعض الضرائب تصاعدية، مثل ضريبة الدخل، وبعضها الآخر تنازلي، مثل ضريبة المبيعات، ويرى بعض الاقتصاديين أن الضرائب التنازلية لها تأثير انكماشي أكبر لأنها تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، ويرى آخرون أن الضرائب التصاعدية لها تأثير انكماشي أكبر لأنها تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويختلف الاقتصاديون أيضًا حول مدى تأثير التخفيضات الضريبية، التي سيكون لها تأثيرات توسعية أكبر، والمعروفة بالضرائب التقدمية أو التنازلية، وبالإضافة إلى التغيرات في أنواع الضرائب، فإن التغيرات في طبيعة وتكوين الهياكل الضريبية ومعدلات الضرائب يمكن أن تؤثر أيضا على حجم الإيرادات الحكومية وديناميكيات النشاط الاقتصادي، اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك لدى المجموعات ذات الصلة، على سبيل المثال، يعني التغير في معدلات الضرائب زيادة العبء على أصحاب الدخل المرتفع وانخفاض العبء على أصحاب الدخل المنخفض، وهو ما قد يشجع في نهاية المطاف الطلب الكلي على السلع الاستهلاك، وتحسين المستوى الاقتصادي[3].

1- بديع جميل قدو،" التسويق الدولي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص51.
2- عزت قناوي،" اساسيات في المالية العامة "، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، سنة2006، ص 83-ص84.
3- صالح خصاونة، مصدر سابق، ص193.

1- المضاعف الضريبي

نعتبر الضرائب (T) وقد تغيرت الى ($T+\Delta T$) وفقا لذلك سيتغير الدخل المحلي من (Y) الى ($Y+\Delta Y$) فسيكون لدينا:

$$Y+\Delta Y = \frac{1}{1-b}(a- bT- b\Delta T+ b R+ I+G)$$

ومنه:

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b}(\Delta T)$$

ويعني ذلك، ان التغير في الدخل سيؤدي الى التغير في الضرائب مضروب في الكسر $(\frac{-b}{1-b})$ ويطلق علية مضاعف الضريبة، وان إشارة المضاعف سالبة، وهذا يعني عند زيادة الضريبة ينخفض الدخل المحلي، وعند ارتفاع الضريبة ينخفض الدخل المحلي، أي ان العلاقة بين الدخل والضرائب هي علاقة عكسية[1].

ثانياً - الادخار

الادخار على المستوى الوطني هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يتم استهلاكه خلال فترة معينة، وبعبارة أخرى، الادخار هو العملية التي يقوم الاقتصاد الوطني من خلالها بتوفير جزء من قيمة إنتاجه. يتم استخدامه لتوليد الإيرادات في المستقبل. تستخدم دراسات الادخار إما المدخرات المحلية الإجمالية ناقص الاستهلاك النهائي (الفرق بين الدخل من ناحية والإنفاق العادي من ناحية أخرى، أو الجزء من الدخل الذي يتم إنفاقه على الاستهلاك أو الأنشطة الجارية) وتجعل المدخرات الوطنية الإجمالية تشير إلى المدخرات المحلية بالإضافة إلى صافي التحويلات من الخارج. يتم تعريف صافي التحويلات من الخارج على أنها صافي العائدات على عوامل الإنتاج وصافي دخل الاستثمار، تحويلات العمال الأجانب.

اما على المستوى الفردي، يمكن القول ان الادخار هو الجزء الذي لا يتم إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية والذي لا يتم تخصيصه للاكتناز[2].

1 - عمر صخري، مصدر سابق، ص109-110.
2- إبراهيم المصري، "النظريات الاقتصادية (كلي)"، الطبعة الثانية، دار الحكمة للطباعة والنشر، مصر،2017، ص37.

ويمكن صياغة الادخار على الصورة التالية[1]:

$$S = y - c \qquad (1)$$

$$C = a + \beta y \qquad (2)$$

فمن خلال (1) و(2) نحصل على دالة الادخار فتصبح بالشكال التالي :

$$s = -\alpha + (1-b)\, y \qquad (3)$$

S: تمثل حجم المدخرات الحقيقية.

α: تمثل الجزء السالب من الدالة.

(1–β): يمثل الميل الحدي للادخار (MPS) ، ويكون 1>MPS> 0.

Y: يمثل الدخل الحقيقي.

1- الأهمية الاقتصادية للادخار

يلعب الادخار دوراً مهماً وفعالاً في تمويل الاستثمار، وهو وسيلة لتلبية الاحتياجات والاستجابة للأزمات الطارئة، والمسؤولية تقع على الأسرة والدولة، كما يعتبر بمثابة نظام اقتصادي ومالي يتم من خلاله تلبية رغبات واحتياجات الفرد، يمكن تلبيتها، سواء كانت فورية أو مستقبلية، خاصة في حالة حدوث أي نوع من الأزمات. ويعتبر من أهم الوسائل لتحسين الحياة وزيادة الثروة ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للآدخار على النحو التالي[2]:

(ا)- السماح للسلطات العامة بتمويل المشاريع التنموية.

(ب) - تحقيق أرباح وإيرادات لتنمية الاقتصاد الوطني حيث يتم استخدام الأموال المدخرة للاستثمار.

(ت) -الحد من زيادة الأسعار، أي مكافحة التضخم وزيادة المعروض من السلع والخدمات.

(ث) - خلق تنمية اجتماعية، مثل استيعاب البطالة من خلال الادخار وتحسين مستويات الخدمة.

1- اياد عبد الفتاح النور، "اساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2013، ص175.
2- محمود احمد المتيم، اماني صلاح محمود المخزنجي،" اثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (التطبيق على مصر)"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الأول، العدد الأول، مصر، 2020، ص 158-ص159.

(ج) - الحد من الرفاهية والهدر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي ومواجه مشاكل المستقبل.

2- أنواع الادخار

أ - الادخار الاختياري: وهو الادخار الطوعي والمجاني للفرد وفقاً لرغباته، وهو نتيجة موازنة الإنسان بين حالتين: استعداده لإنفاق دخله أو تركه، وتساهم العديد من البرامج والسياسات في زيادة حجم الادخار الحر من خلال خلق تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين، ودعم أمن وثقة الادخار، وتطوير مؤسسات الادخار، وتوسيع مؤسسات الادخار وتحسين خدماتها ولأسباب إدارية وفنية، لا يزال عدد مؤسسات الادخار في البلدان النامية محدودا ولا يمكنها سوى تقديم الخدمات الضرورية للمدخرين، وتقتصر المدخرات الشخصية في الغالب على المدخرين في المناطق الحضرية، وتكاد تكون المدخرات معدومة في المناطق الريفية[1].

ب- الادخار الاجباري: هي المدخرات التي يضطر الفرد إلى القيام بها بسبب المتطلبات القانونية أو القرارات الحكومية أو قرارات الشركات، أصبح الادخار القسري منتشرا في كل مكان في الاقتصادات الحديثة، مع المجالات الخمسة التالية في مقدمتها[2]:

(1) - نطاق مدخرات التقاعد ينتمي إلى صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. وهذا النوع من المدخرات له أهمية خاصة بسبب اتساع نطاقه واستمراريته واستقراره.

(2) - هو نطاق مدخرات الشركة، والتي تتشكل عندما تقرر جمعية المساهمين في الشركة دعم احتياطاتها أو عدم توزيع جزء من أرباحها على التمويل الذاتي، والنتيجة هي: وهذا يقلل من الأرباح الموزعة على المساهمين.

(3) - نطاق الادخار من خلال الضرائب، حيث أن الدولة تحصل على قدر كبير من الأموال، مما يوفر لها إمكانات أكبر للاستثمار في مشاريع التنمية من ناحية وتقليل الاستهلاك من ناحية أخرى وخاصة الاستهلاك الخاص المتعلق بالترف.

(4) - تقسيم القروض إلى قروض داخلية وقروض خارجية ونظراً لندرة الادخار الحر، وعدم توفر الادخار القسري المتمثل في الضرائب، فإن الجمهور الداخلي هو الأداة التي يلجأ إليها الناس، أما القروض الخارجية فهي أدوات تلجأ إليها الدول لقلة التمويل المحلي ولتجنب المخاطر الاقتصادية الداخلية مثل تدهور العملة أو قلة الفائدة تحمل ضرائب أعلى.

1- سمير الرفاعي، مصدر سابق، ص.ص 120-123.
2- محمد إبراهيم بن عبد القري، مصدر سابق، ص.ص185-190

3- الميل الحدي للادخار

يعرف بانه نسبة التغير في الادخار الكلي الى التغير في الدخل الكلي، أي التغير في الادخار الناتج عن تغير وحدة الدخل[1]:

أي ان: $MPS= \frac{\Delta S}{\Delta Y}$

وهذا يعني التغير في الادخار على التغير في الدخل ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك بالشكل الآتي:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$1= MPC+MPS$$

الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار، أي أنهما مقدران موجبان مجموعهما يساوي واحد، وهما:

الاستهلاك: $1>C>0$، الادخار: $1>1-C>0$

مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي 1، حيث:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y}=1$$

ما نشير إليه هنا هو ما يسمى بالميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار، وبالتالي فإن الميل المتوسط للاستهلاك $APC= \frac{C}{Y}$، ويمثل نسبة الدخل المستخدم للاستهلاك وهو رقم موجب أقل من واحد، وهو: $1> \frac{C}{Y} >0$، ومتوسط الميل للادخار $APS= \frac{S}{Y}$، ويمثل هذا نسبة ما يدخر من الدخل وهو موجب واقل من 1 واكبر من صفر، أي: $1> \frac{S}{Y} >0$، مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي واحداً، حيث ان :

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{C + S}{Y} = \frac{Y}{Y}=1$$

كما يوضح بالشكل (1):

1- محمد مروان، محمد ظافر، احمد زهير شامية، "مبادئ التحليل الاقتصادي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 111-ص112.

الشكل (1) منحنى الاستهلاك والادخار

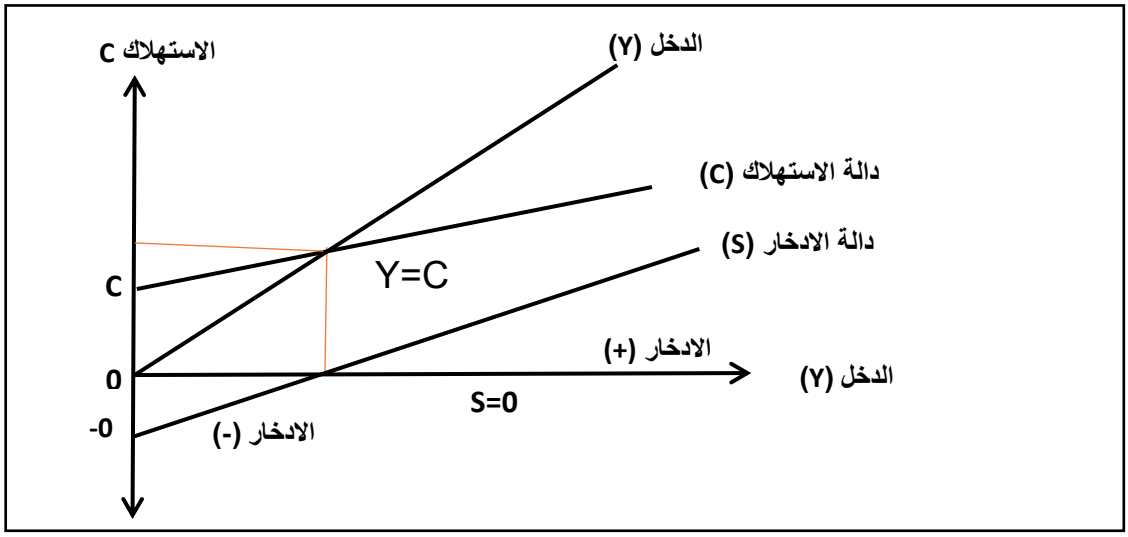

المصدر:- موشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2005، ص133

يوضح // الرسم أعلاه دالة الاستهلاك والادخار، توضح نقطة التعادل والتي تفسر مستوى الدخل الذي يتساوى عنده الاستهلاك مع الدخل، ويكون الادخار صفرا، وتتمثل بتقاطع دالة الادخار مع المحور الافقي ودالة والاستهلاك مع خط الدخل، كما يوضح نقطة التعادل، التي تعبر عن مستوى الدخل فيتضح لنا من خلال ذلك، علاقة الادخار بالدخل، وهي كما يأتي[1]:

1- توزيع الدخل والادخار بين الافراد والعائلات: إن الدخل والاستهلاك متشابكان ويجذب كل منهما الآخر في الاقتصاد، وليس بالضرورة ان يكون هناك ارتباط بين الادخار والاستثمار لأن الأفراد والأسر التي لديها مدخرات قد لا يستثمرون مدخراتهم، على عكس الشركات التي تستثمر بدافع الربح، أو الدول الملزمة بالقيام بالحد الأدنى من الاستثمارات في التوظيف العام، والإدارة، والخدمات العامة مثل النقل والمواصلات[2].

2- **تطور العلاقة بين الدخل الشخصي والادخار**: هناك العديد من الدراسات التي تبحث العلاقة بين الادخار والمتغيرات التي تفسر الادخار، ويمكن القول إن هذه الدراسات وتدور حول عدة فرضيات منها

(أ)- **نظرية الدخل المطلق** : قام كينز أولاً بتطوير العلاقة بين الدخل والاستهلاك في شكل نظري، ودرس الادخار على أساس الدخل، واقترح اسم القانون النفسي الأساسي الذي يميل

1- موشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2005، ص133.
2- عطية عبد الواحد، "التحليل الاقتصاد الكلي"، دار النهضة العربية للنشر، 2002، ص 375.

الأفراد إلى زيادة الاستهلاك كلما ازداد الدخل، ولو كانت هذه الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيادة في الدخل، وكان اتجاه الاستهلاك الحدي موجباً وأقل من الواحد، وبالتالي فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار، ولذلك نجد أن: الادخار يتحدد حسب مستوى الدخل المطلق، فكلما ارتفع مستوى الدخل المطلق يزيد من مستويات الاستهلاك والعكس صحيح، كما أشار إلى أن الاستهلاك يعتمد على الدخل والميل إلى الاستهلاك، والادخار يعتمد أيضا على الدخل والميل إلى الادخار، وكلما زاد متسوط دخل الفرد أدى الى زياده الادخار، يتوضح لنا في هذه النظرية على وجود علاقة موجبة بين الادخار والدخل[1].

(ب)- **الدخل النسبي:** تقوم على فرضية أساسية اقترحها دوزنبري، وهي أن الجزء المخصص لنفقات الاستهلاك من دخل الأسرة يعتمد على دخل تلك الأسرة، مقارنة بدخل الأسر المجاورة أو التي تماثلها، وليس على أساس دخلهم المطلق، وان العلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة تناسبية، أي أن الأفراد يميلون إلى الاستهلاك أو ادخار نسبة ثابتة من دخلهم[2].

(ت)- **فرضية الدخل الدائم (فريدمان) :** افترض فريدمان أن الاختلافات في السلوك الثابت بين الأفراد تعتمد على التوقعات الفردية، والتي لا يمكن التنبؤ بها، إن جوهر فرضية الدخل الدائم هو أن الأفراد عقلانيون وسيسعون إلى تعظيم المنفعة طوال حياتهم على الرغم من الصعوبات التي تقيدهم، ووفقاً لهذه الفرضية ينقسم الدخل والاستهلاك إلى جزئيين رئيسيين: الجزء الدائم والجزء المؤقت، لأنه يجب على الأفراد أن يخططوا لانفاقهم بناءً على الدخل الذي سيحصلون عليه في الفترة الحالية ، والدخل المتوقع أن يحصلوا عليه خلال حياتهم، أي أن المستهلكين يخططون لنفقاتهم بناءً على النظرة طويلة المدى لجميع الموارد التي سيحصلون عليها خلال حياتهم، لذلك يعتقد فريدمان أن الدخل الدائم يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند دراسة سلوك الادخار، وليس الدخل المطلق[3].

1- إبراهيم المصري، مصدر سابق، ص 54-55.

2- رمزي زكي، "مشكلة الادخار مع دراسة خاصة للبادان النامية"، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966، ص24.

3- سليمان سعيد حسن، محمد عبد العظيم طلب، "محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (1991-1019)"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد الثاني، المجلد الثالث، الجزء الرابع،2022، ص691.

ثالثاً ـ الاستيرادات

هي سحب القوة الشرائية او الجزء منها واستخدامها في عملية الانفاق على السلع والخدمات الأجنبية، فيؤدي ذلك الى مضاعفة تيار الانفاق في الداخل وتكسبه قوه في الخارج[1].

وتعرف أيضا على انها مجموعة من السلع والخدمات التي يتم تبادلها دوليا، ويعتبر احدى مظاهر العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي[2].

1 ـ مضاعف الاستيرادات وعلاقته بالدخل: ان ارتفاع الاستيرادات يؤدي الى انخفاض الدخل القومي، ولكن هذا الانخفاض يؤدي الى انخفاض المضاعف في الدخل القومي للارتفاع الأصلي للاستيرادات، لذلك مضاعف الاستيرادات يختلف عن مضاعف الصادرات وذلك بسبب وجود دالة الاستيراد وهي كالاتي[3]:

$$M = mo + my$$

mo: تمثل الميل الحدي للاستيراد.

f: تمثل الاستيراد التلقائي.

my: تمثل حجم الاستيراد وحجم الدخل القومي على التوالي.

ويكون مضاعف الاستيراد $km = \frac{-1}{1-MPC+M}$

Km: تمثل مضاعف الاستيراد.

MPC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

اذا حدث تغير في (Δm) فان التغير في الدخل القومي (Δy) فيكون:

$$\Delta y = \frac{-1}{1-MPC+m}\Delta M$$

نضيف إشارة سالبة للبسط في حالة الانخفاض لتوضيح انخفاض الدخل القومي، ويتضح ان مضاعف الاستيراد يختلف عن المضاعف البسيط في أن الميل الحدي للاستيراد (m) يضاف إلى مقام المضاعف البسيط، وإشارة (m) موجبة، حتى لو قارنا هذا المضاعف بالمضاعف للاستثمار المركب المذكور، نجد أن الفرق بين المضاعفين هو أن إشارة (m) موجبة بينما إشارة (e) تمثل الميل الحدي للاستثمار في المضاعف المركب ويكون سالب، أي أن مضاعف الاستيرادات أصغر من المضاعف البسيط، في حين أن مضاعف الاستثمار المركب أكبر، ومن وجهة نظر المضاعف البسيط، لأن المقام

1- محمود يونس، "مقدمة في نظرية التجارة الخارجية"، دار الجامعة، الجزائر،1999، ص.ص217- 218.
2- عادل احمد حشيش، واخرون، "الاقتصاد الكلي"، كلية الحقوق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص12.
3- عبد السلام ياسين الادريسي، مصدر سابق، ص342-ص 351.

أكبر في حالة الاستيراد، فيكون مقلوبه أصغر، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة لمضاعف الاستثمار المركب، ولذلك فإن زيادة الاستيرادات التلقائية تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار زيادة الاستيراد، مضروبة في مضاعف الاستيراد، لأن الاستيرادات هي تسرب من الدخل القومي، فنستنتج من هذا ان العلاقة بين الاستيرادات والدخل القومي هي علاقة عكسية وسالبة، كما يتضمن في هذه العلاقة تأثير عمل مضاعف الاستيراد على الدخل القومي.

2 -اهداف الاستيراد : هناك أهداف عديدة للأستيراد ومنها ما يأتي[1]:

(أ)- يعتبر الهدف الرئيسي من الاستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية، لتغطية النقص الموجود في التسوية، لمساعدتها للقيام بوظيفتها، وهناك أهداف أخرى تسيطر على عملية الاستيراد.

(ب)- يجب القيام بعملية الاستيراد على نحو لا تتعرض معه برامج الإنتاج للاضطراب، والمحافظة على المستوى المطلوب، بالنسبة للمنتوجات المستوردة.

(ت)- توفر احتياطي للمشروع بأقل تكلفة بالأخص المنتجات المكلفة والغير متوفرة محليا.

(ث)- الابتعاد عن حدوث الازدواج والتلف في جميع السلع المستوردة عن طريق النظر لكل عمليات الاستيراد على أساس خطط الاستغلال طويلة الأمد.

(ج)- انشاء علاقات بين الوحدات التي يتكون منها المشروع.

(ح)- سد حاجات المستهلكين من السلع والخدمات التي تحسن المعيشة، تطوير الاقتصاد الوطني عن طريق ادخال التكنولوجيا.

(خ)- تزويد السوق المحلي بالمنتجات من خارج البلد بعد تقدير لمختلف المعلومات.

(د)-جلب السلع الفائضة من انتاج الدول الأخرى.

3-أنواع الاستيراد: هناك عدة أنواع من الاستيراد، وذلك يعود الى سبب اختلاف الجهات المستوردة وما تم استيراده، ومن هذه الأنواع[2]:

(أ)- **الاستيراد للحكومة:** وهو ما تستورده الحكومة لنفسها، وذلك من أجل تحقيق اغراضها، ومصالحها العامة.

(ب)- **الاستيراد للاستخدام الخاص:** وهو كل ما يتم استيراده من أصول رأسمالية، ومواد الدعاية والاعلان، الغرض منه تحقيق منفعة ليست لشخصه وانما للغرض نفسه.

1- صديقي محمد عفيفي، "التسويق الدولي"، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص563.

2- بن شني عبد القادر،" تيسير عمليات التجارة الدولية"، تخصص تجارة دولية، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف، الجزائر،2022، ص62-63.

(ت)- **الاستيراد للاستعمال الشخصي**: وهو كل ما يستورده الفرد من أجل مصلحتة الخاصة، أي لتحقيق منفعة شخصية، قد تكون للفرد أو لعائلته، على ان تكون مناسبة من حيث الكمية والنوعية، وان لا تتصف بصفة الاتجار.

(ث)- **الاستيراد للاتجار**: وهو ما يستورده الفرد من أجل الاتجار، ويتم تسجيله وفقا لأحكام القانون، ويقيد في سجل المستوردين.

(ج)- **الاستيراد السلعي والخدمي:** وهو كل ما يتم استيراده وبيعه من أجل الانتفاع منه، بعد تغير حالته، ويشمل ذلك مستلزمات الإنتاج والخدمات، ومختلف الموارد الأولية والسلع الوسيطة.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لدالة الاستهلاك

المطلب الأول: مفهوم دالة الاستهلاك

تتكون دالة الاستهلاك من جزئيين الجزء الأول استهلاك تلقائي منفصل عن الدخل، والجزء الثاني يعتمد على الدخل[1].

ويمكن التعبير عن دالة الاستهلاك رياضيا كما يأتي:

$$c=f(yd) = c=a+ b\ yd$$

حيث أن:

C- يمثل اجمالي الاستهلاك.

a - يمثل الاستهلاك التلقائي.

b- يمثل الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

Yd- يمثل الدخل المتاح.

هناك نوعين من دالة الاستهلاك: احداهما للأجل الطويل والأخرى للأجل القصير.

الشكل (2) دالة الاستهلاك

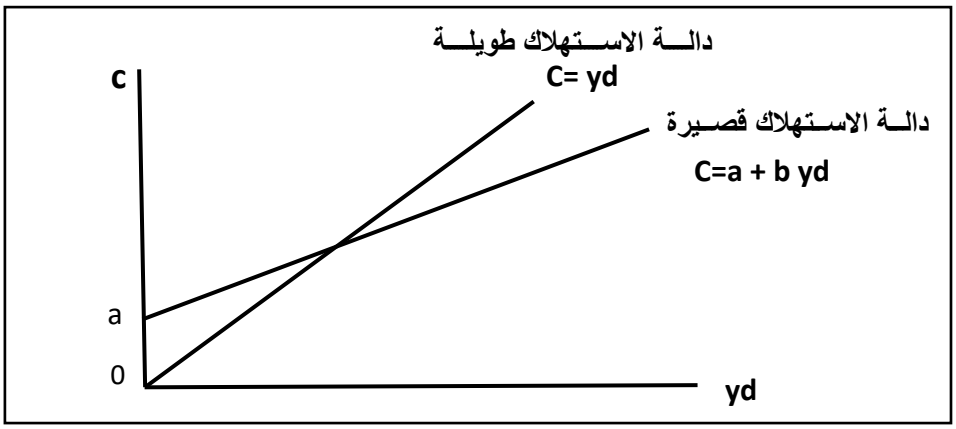

المصدر:- عمر صخري مصدر سابق، ص54.

أ- دالة الاستهلاك في الاجل الطويل والتي تنطلق من نقطة الأصل(الصفر) وتكون a=0

ب- دالة الاستهلاك قصيرة الاجل والتي تنطلق من نقطة اعلى من نقطة الأصل(الصفر)، وذلك نتيجة حدوث تغيرات لمجموعة من العوامل مثل: زيادة ثروة المستهلك مما يدفعه الى زيادة في الاستهلاك، أو دخول سلع جديدة في الأسواق. يتم استخدام دالة الاستهلاك ذات الشكل البسيط لإظهار العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح والانفاق الاستهلاك الكلي في الاقتصاد، على افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وان الميل الحدي للاستهلاك (b) من المفاهيم المهمة في الاقتصاد، حيث يمثل انحدار منحنى

1- عمر صخري، مصدر سابق، ص54.

الاستهلاك، ويبين مدى التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة، وتكون المعادلة كما يأتي[1]:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = b$$

ΔC: تمثل مقدار التغير في الانفاق الاستهلاكي.

Δyd: تمثل مقدار التغير في الدخل المتاح.

b: الميل الحدي للاستهلاك.

اولاً: - تحليل كينز لدالة الاستهلاك

وضح كينز ان الاستهلاك هو دالة في الدخل المتاح، وهو أيضا دالة لمتغيرات آخر، وهناك تفسيرات مختلفة للعلاقة بين الدخل والاستهلاك، حيث بين كينز ان الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل، ولكن تكون الزيادة في الاستهلاك أقل من مقدار الزيادة في الدخل، وقد افترض كينز ان (MPC)الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، وقد بين أيضا ان (APC) الميل المتوسط للاستهلاك، يتناقص بزيادة الدخل، ونلاحظ في الشكل البياتي الآتي[2]:

إذا كان الدخلY، فان C1/Y1 =APC اما عند زيادة الدخل من Y1 الى Y2 فان C2/Y2=APC، وبما ان الزاوية 2 اقل من الزاوية 1، فان APC اقل من Y1، ويتوضح من خلال الرسم ان MPC يكون ثابت، وأقل من APC، وان MPC لا يساويAPC، الا اذا كانت دالة الاستهلاك خطية وماره بنقطة الأصل (صفر).

الشكل (3) تحليل كينز لدالة الاستهلاك

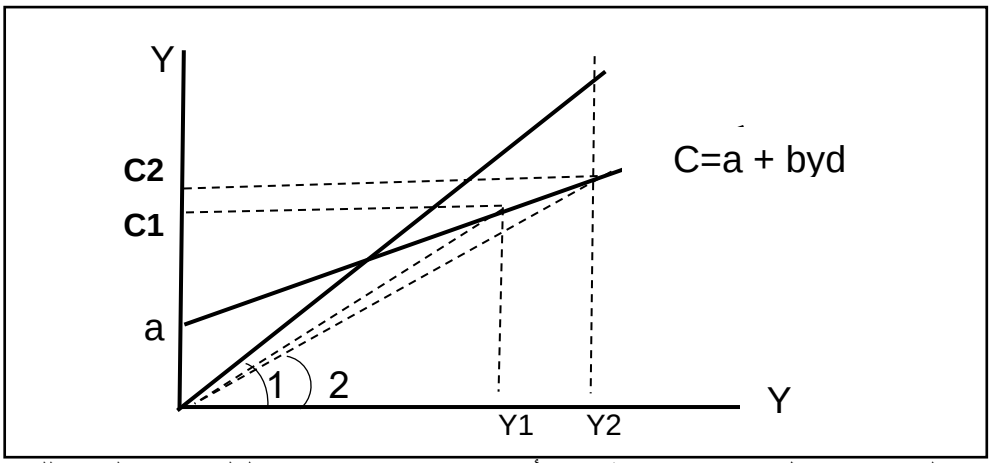

المصدر:- مايكل ابدجمان، ترجمة محمد أبراهيم منصور، "الاقتصاد الكلي "، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص137-ص138.

1- محمد بن عبد الله الجراح، احمد بن عبد الكريم المحيميد، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة السادسة، دار جرير للنشر، السعودية، 2017، ص76.

2- مايكل ابدجمان، ترجمة محمد أبراهيم منصور، "الاقتصاد الكلي "، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص137-ص138.

ثانياً: - نظريات دالة الاستهلاك

1- نظرية الدخل المطلق

جاء كينز بهذه النظرية التي مفادها ان الاستهلاك الكلي يرتبط مباشرة بالدخل، في المدى القصير والمدى الطويل، ولكن بعد الحرب كانت هناك بيانات تناقض ما جاءت به هذه النظرية، فلقد أراد الاقتصاديون بإدخال متغيرات ذاتية لدالة، فاقترحوا بان هذه المتغيرات تنقل دالة الاستهلاك الى الأعلى على مر الزمن، كما هو موضح في الشكل التي[1]:

الشكل (4) نظرية الدخل المطلق

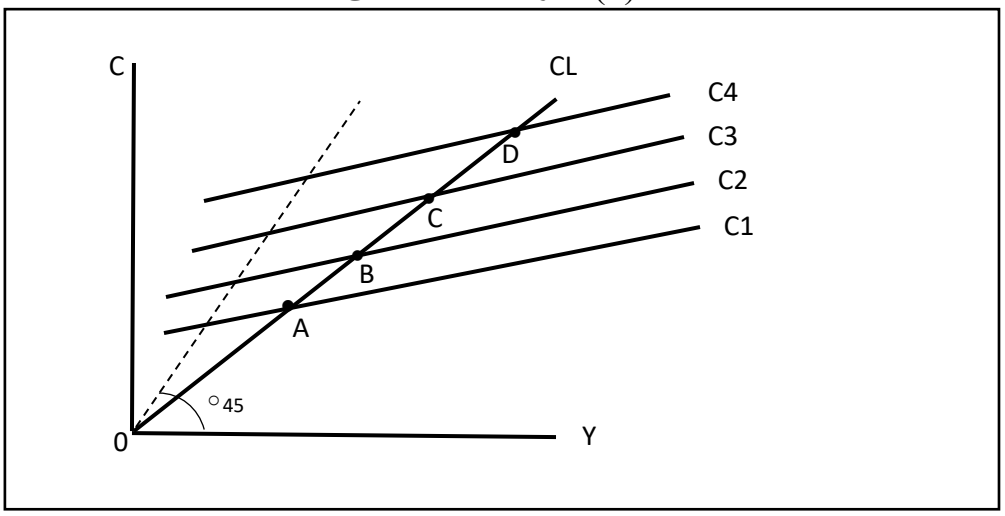

المصدر:- يوجين ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1974، ص76.

فأن C1 هي دالة قصيرة المدى، فأنها تنتقل الى الأعلى لتصبح هناك عدة نقاط متمركزة على CL تمثل مجموعة من دوال الاستهلاك قصيرة الآجل، وترتفع CL لان الاستهلاك الكلي يعادل القيمة بالنقط A،B،C،D في منحنيات الاستهلاك C1،C2،C3،C4عند مستويات مختلفة من الدخل، وان التوافق بين دالة الاستهلاك في الآجل الطويل ودالة الاستهلاك في الآجل القصير لم يكن مرضيا، لأن التوافق بين الاستهلاك والدخل المتاح في الآجل القصير لم يفسر نظريا، بل صدفة.

2-نظرية الدخل الدائم لفريدمان

على المدى الطويل، ان نسبة الاستهلاك إلى الدخل مستقرة، ولكن على المدى القصير تتقلب هذه النسبة، تشرح نظرية تدفق الدخل ذلك، حيث تشير إلى أن الأفراد يتوقعون تحقيق مستوى معين من الاستهلاك على مدى حياتهم، حتى لو لم تكن أنماط دخلهم على

1- يوجين ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1974، ص76.

مدى حياتهم متساوية، لذلك يركز هذا التفسير على الدور الذي تلعبه الثروة في وظيفة الاستهلاك، التفسير البديل، الذي يختلف في التفاصيل ولكنه يتوافق تمامًا مع روح نظرية دورة الحياة، هو نظرية الدخل الدائم للاستهلاك، ويعتقد ميلتون فريدمان، مؤسس نظرية الدخل الدائم، أن الأفراد يحددون أنماط استهلاكهم بناءً على أغراض الاستهلاك طويلة الأجل أو الدائمة بدلاً من مستويات الدخل الحالية، وأعطى فريدمان مثالا لتوضيح ذلك، حيث يحصل الشخص على الدخل مرة واحدة فقط في الأسبوع يوم الجمعة، لا نريد لمثل هذا الشخص أن يركز كل استهلاكه في يوم حصوله على دخله ويكون استهلاكه صفراً في الأيام المتبقية، إذا كنا مقتنعين بأن الأفراد يرغبون في التدفق الأفقي للاستهلاك فهو ليس مرتفعاً اليوم، ولكنه منخفض غداً أو بالأمس - لذا فإن الاستهلاك في يوم معين من الأسبوع لن يتحدد على أساس الدخل في ذلك اليوم، بل على أساس متوسط الدخل اليومي - أي دخل ذلك الشخص، الأسبوع مقسومًا على عدد أيام الأسبوع، وكما يتبين من هذا المثال المتطرف، فإن الدخل على مدى فترة أطول من السنة هو الأساس لتحديد مقدار الاستهلاك اليومي وبالمثل، تحدث فريدمان عن إن فكرة تحديد الاستهلاك على أساس الدخل طويل الأجل أو الدائم هي فكرة مقبولة ومع ذلك، فهي في الأساس نفس فكرة نظرية دورة الحياة[1].

وهناك تفسير آخر لهذه النظرية، أذ فسرت العلاقة غير المتسقة بين الاستهلاك والدخل في الآجل القصير والطويل، وهو ما تمثله نظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان، وقد وضح فريدمان ان العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الآجل الطويل هي علاقة تناسبية، وقال فريدمان إن الاستهلاك طويل الأجل يتحدد من خلال توقعات الفرد لدخله المستقبلي، خريجو الجامعات الذين دخلوا الى الحياه المهنية للتو، فانهم يفضلون الاقتراض لكي يستمتع بالاستهلاك المرتفع ، لتوقعهم في الحصول على دخل مرتفع في المستقبل، فتتلخص نظرية فريدمان بثلاث معادلات وهي:

$$C = ky_p \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

$$yc = yP + yt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$C = C_P + C_T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

1- سامي خليل، "نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام كورنيش النيل للتوزيع، مصر،1994، ص.ص1057-1058.

فالمعادلة (1) توضح أن استهلاك الفرد الدائم أو المخطط هو عبارة عن نسبة (K) من دخله الحقيقي الدائم او المخطط، ويرى فريدمان أن المعلمة(k) تعتمد على متغيرات متعددة، ومنها على وجه الخصوص أسعار الفائدة (f) والثروة غير البشرية كنسبة من إجمالي الثروة البشرية وغير البشرية، وعوامل أخرى (u) مثل العمر والذوق والجنس والعادات وغيرها وهي:

$$K=f(i ,W ,u)$$

وقد بين فريدمان انه لا يوجد ترابط (k) و(YP)، أي ان (k)ثابت ومستقل عن الدخل الدائم.

اما المعادلة (2) توضح مكونات الدخل الحقيقي الحالي (YC) خلال فترة زمنية معينة، نظر فريدمان إلى هذا الدخل على أنه إجمالي الدخل الدائم الحقيقي (yp) والدخل الحقيقي المؤقت (yt) (غير متوقع)، والدخل الدائم هو متوسط مرجح لقيم سابقة وحالية لفترات مختلفة:

$$yp=\alpha 1y1+\alpha 2y2-1 +\alpha 3yt-2 + \ ...$$

حيث:

$$\alpha 1+\alpha 2+\alpha 3+ \ ... = 1$$

و

$$\alpha 1>\alpha 2>\alpha 3> \ ...$$

أي ان الترجيح آخذ في التناقص، أما بالنسبة للدخل المؤقت أو العابر (غير المتوقع) (yt) فهو بالعكس، فحسب رأي فريدمان ان الفرق بين، الدخل الحالي والدخل الدائم، يمكن ان يكون موجب او سالب، اما المعادلة (3) تبين أن الاستهلاك الجاري يتكون من مجموع الاستهلاك الدائم (C) والاستهلاك المؤقت، ويعكس الاستهلاك الدائم قيمة السلع والخدمات المقرر استهلاكها خلال فترة زمنية محددة، بينما يعكس الاستهلاك المؤقت أو العابر يعكس شراء البضائع التي تكون غير متوفرة بشكل كاف او مفقودة، وتشترى عندما تظهر فجأة في السوق، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستهلاك في هذه النظرية لا يشمل السلع المعمرة، حيث تعتبر هذه السلع سلعا توفيرية، وذلك لأن استخدامها يستمر لفترة طويلة من الزمن. كما افترض فريدمان أنه لا يوجد ارتباط بين الاستهلاك المؤقت والدخل المؤقت، أو بين الاستهلاك المؤقت والاستهلاك الدائم، أو بين الدخل الدائم والدخل المؤقت، وتعني هذه الافتراضات أن أي زيادة أو نقصان في الدخل المؤقت لن يؤدي إلى أي تغير في

الاستهلاك، وهو ما يعني بالطبع أن الميل الحدي للاستهلاك الناجم عن الدخل المؤقت يساوي صفراً[1].

3-نظرية الدخل النسبي

نعتبر من النظريات التي حصلت على اهتمام الاقتصاديين وقد تم بناء هذه النظرية من قبل الاقتصادي دوزنبري على أساس فكرتين وهما:

أ-المستهلك عندما يعتاد على مستوى معين من المعيشة، فأنه يحاول الحفاظ على هذا المستوى حتى عندما ينخفض الدخل.

ب-الأسرة تتأثر بالأسر الأخرى المجاورة لها، والتي تراها مشابهه لها، فأنها تسلك نفس السلوك الاستهلاكي للأسرة الأخرى، وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديين يعتبرون هذا السلوك غير عقلاني، إلا أن نموذج دوزنبري يتوافق تمامًا مع الواقع، على الأقل لمدة من الزمن، وكانت نظرية الدخل المقارن أفضل بديل لنظرية الدخل المطلق[2].

4-نظرية دورة الحياة

هذه النظرية اقترحها الاقتصادي الأمريكي موديلياني (مود) عام 1963، وتؤكد أن نسبة الاستهلاك في دخل الأسرة تكون ثابتة تقريبًا طوال حياة الأسرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية: الحياة غير النشطة، الحياة النشطة، التقاعد، ويمكن تحقيق استقرار الاستهلاك من خلال الحصول على دخل حالي يفوق احتياجات الاستهلاك، ولذلك فإن حدوث الادخار يؤدي إلى تراكم الثروات المنقولة وغير المنقولة، مما يجعل سيولتها تساعد على استقرار الاستهلاك ، أثناء التقاعد، يغطي استخدام الثروة وعدم ادخارها بسبب انخفاض الدخل الحالي، خلال مرحلة عدم النشاط، وعلى الرغم من عدم وجود دخل، يظل الاستهلاك مستقرا بسبب الثروة الموروثة من الوالدين في كل جيل، إذا تصرف الشباب والناشطون والمتقاعدون بنفس الطريقة، وإذا كانت نسب النشطين وغير النشطين في إجمالي السكان متشابهة على مدى فترات طويلة من الزمن، فإن الميل إلى الاستهلاك والادخار سوف يبقى دون تغيير، ويمكن كتابة دالة الاستهلاك التي اقترحها موديلياني على النحو التالي:

$$C=\alpha \frac{W}{P} + by$$

1- عمر صخري، مصدر سابق، ص154- 156

2- سامي خليل، مصدر سابق، ص1057-1058.

الشكل (5) نظرية دورة الحياة

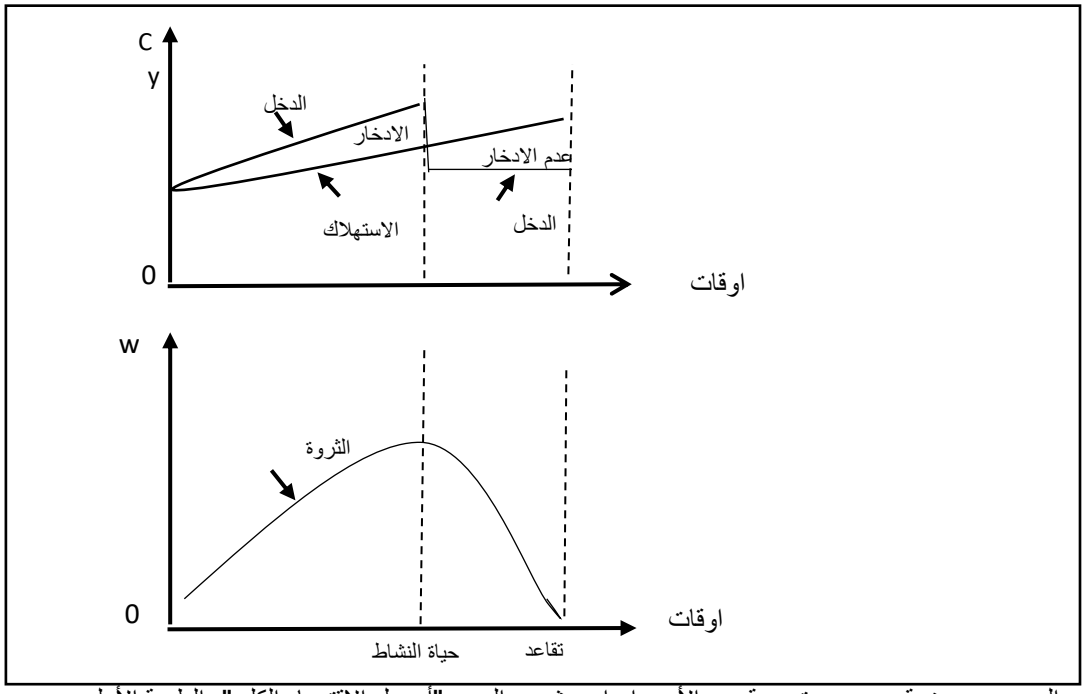

المصدر:- برنيية، سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 127.

حيث تمثل كل من

$\frac{W}{P}$: الثروة الحقيقة

P: معدل الأسعار

Y: الدخل

الثروة عامل استقرار للاستهلاك، ليس فقط بسبب بيع الأصول التي تحتويها، ولكن أيضًا بسبب تأثير الثروة الفعلية[1].

المطلب الثاني: الاستهلاك ونظرية التوازن

يتم التوازن في الاقتصاد الكلي بطريقتين وهما:

اولاً: ـ طريقة توازن العرض الكلي والطلب الكلي

تمثل الطلب الكلي أجمالي السلع والخدمات، التي تقوم القطاعات الأربعة بالأنفاق والحصول عليها، ويتكون الطلب الكلي من عناصر الانفاق الكلي ويمكن احتسابه كما يأتي[2]:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

1- برنيية، سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 127.

2- نداء محمد الصوص، "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007، ص41.

C: الاستهلاك.

I: الانفاق الاستثماري.

G: الانفاق الحكومي.

X: الصادرات.

M: الاستيرادات.

اذ ان العرض الكلي يمثل اجمالي الإنتاج من السلع والخدمات، والتي يتم انتاجها في الاقتصاد عند مستوى معين من الأسعار، خلال فترة زمنية معينة ومن مكونات العرض الكلي هي[1]:

1-الاستيرادات: تعتبر الاستيرادات احدى مكونات العرض الكلي، وتمثل عملية نقل السلع والخدمات من دولة اجنبية الى داخل البلاد، من اجل تعويض النقص الموجود في الناتج المحلي، وان أي سلعة او خدمة يتم انتاجها داخل البلد فهي لا تدخل في حساب الاستيرادات[2].

2-الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يمثل كمية السلع والخدمات النهائية، التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة، وهو يمثل الأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل البلد، بغض النظر عن من يملك الخدمات الإنتاجية، سواء كانت للمواطنين او الأجانب، وان أي سلعة او خدمة يتم انتجاها خارج البلد لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي[3].

الشكل (6) توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.

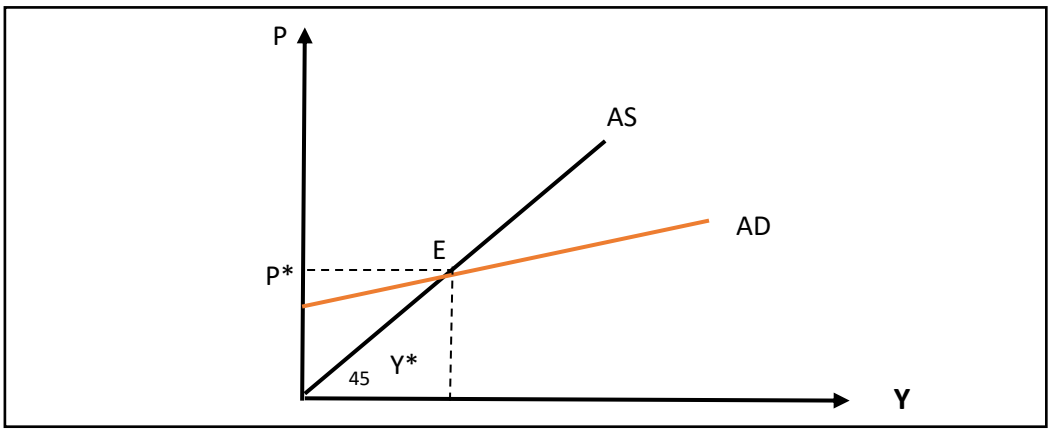

المصدر:- عبلة عبد الحميد بخاري، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص17.

ويتم تحديد التوازن من خلال المساواة بين الطلب الكلي و العرض الكلي، وبالتالي فإن مستوى الطلب الكلي يعتمد على السعر ويتم تحديده بواسطة منحنى AD، الموضح بالشكل البياني اعلاه، من خلال

[1]- صقر احمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1997، ص96.
[2]- عادل احمد حشيش، واخرون، مصدر سابق، ص12
[3]- محمود حسين الوادي، احمد العساف، مصدر سابق، ص31.

العلاقة العكسـية بين الطلب الكلي والسـعر، تؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الإنتاج والتوظيف، وما لم يصل الاقتصاد إلى مستويات التوظيف الكامل، فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع (التضخم)، ويتم تحديد مستوى إجمالي العرض من خلال منحنى ASفي الشكل، والذي يمثل العلاقة المباشرة بين العرض الكلي والسـعر، وأن ارتفاع الطلب لا يؤدي إلى زيادات كبيرة في الأسـعار لأن الإنتاج يمكن زيادته لتلبية الطلب المتزايد، فعندما يرتفع الطلب ويقترب الاقتصـاد من مسـتوى التشـغيل الكامل للعمالة، يصبح من الصعب زيادة الناتج بشكل كبير دون المخاطرة بالتضخم، وقد تكون هناك مواقف يتحول فيها منحنى العرض إلى اليسار ثم ينخفض بسبب تأثير السياسة المالية وصدمات العرض، كما حدث في أوائل السـبعينيات والثمانينيات عندما تسـبب الحظر النفطي في ارتفاع تكاليف الإنتاج في البلدان الصناعية، فانخفض العرض الكلي، مما أدى إلى كساد عام، وصاحبه تسارع التضخم، وهي الظاهرة التي عرفت بالتضخم الركودي في ذلك الوقت، وهذه ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في الاقتصاد[1].

ثانياً: - توازن الاقتصاد الكلي حسب نموذج IS-LM

يستخدم نموذج IS-LM لتحليل التوازن في الاقتصاد الكلي، وهو يتكون من سوقين وهما:

1-منحنى IS : وهو يوصف التوازن في سوق السلع، و يمثل أيضا نقطة توازن الدخل لجانب الطلب الكلي عند سعر فائدة معين، يكون ميل سالب، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الدخل (الناتج) وأسعار الفائدة، العلاقة العكسية بين الدخل وأسعار الفائدة تعكس، العلاقة العكسية بين الاستثمار وأسعار الفائدة، عندما ترتفع أسعار الفائدة، ينخفض حجم الاستثمار ومن ثم ينخفض الطلب الكلي، لأن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي، فينخفض الدخل عند انخفاض الطلب الكلي ،عندما ينخفض الطلب الكلي، يصل سوق السلع إلى التوازن في حالة السلع، يكون عرض السلع متساويًا، أو عندما يكون الادخار مساويًا للاستثمار، ومن هنا يطلق عليه منحنى (IS)، فيظهر المنحنى بهذا الشكل:

الشكل (7) نموذج IS

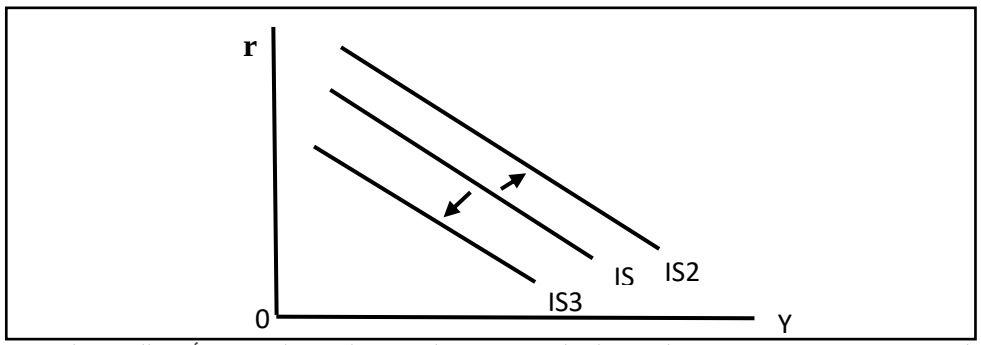

المصدر:- محمد احمد الافندي، "النقود والبنوك والاقتصاد النقدي"، الطبعة الرابعة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص403- 408.

1- عبلة عبد الحميد بخاري، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص17.

Y: يمثل الدخل.

r: تمثل سعر الفائدة.

IS: المنحنى قبل تدخل السياسة المالية.

IS2: في حالة اتباع سياسية توسعية.

IS3: في حالة اتباع سياسة انكماشية.

المنحنى IS كل النقاط الواقعة علية تمثل نقاط توازن في سوق السلع والخدمات وعند مستوى دخل نعين وسعر فائدة معين، أذ ينتقل المنحنى منIS الى الأعلى IS2، في حالة اتباع سياسة مالية توسعية، او في حالة زيادة الانفاق الحكوميG، او خفض الضرائبT، اما انتقال المنحنى IS1 الى الأسفلIS3 ، في حالة اتباع سياسة مالية انكماشية، او خفض الانفاق الحكوميG، او زيادة الضرائبT.

2- منحنى LM يمثل سوق النقد: ويعبر عن حالة التوازن في سوق النقد، وتمثل كل نقطة على منحنى LM نقطة توازن بين الطلب على النقود وعرض النقد عند مستويات مختلفة من الدخل وسعر الفائدة، ويكون ميل هذا المنحنى إيجابيا، مما يعكس العلاقة غير المباشرة بين الدخل وأسعار الفائدة، وبالتالي تحقيق توازن السوق النقدي يعني أن الطلب على النقود يساوي العرض على النقود، فيكون المنحنى بهذا الشكل [1]:

الشكل (8) يوضح منحنى LM

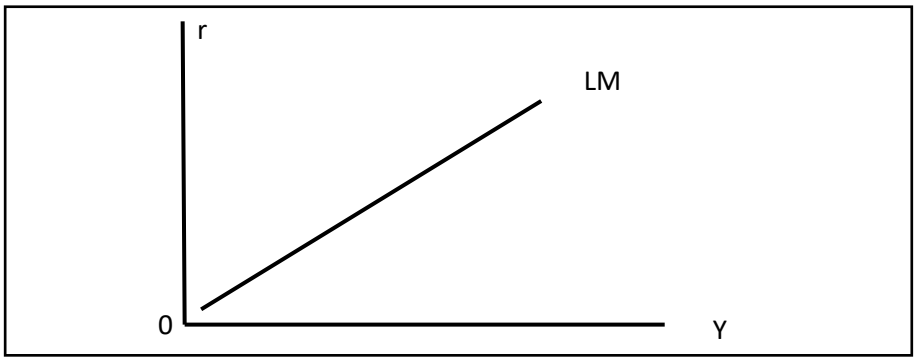

المصدر:- محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص66.

1- محمد احمد الافندي، "النقود والبنوك والاقتصاد النقدي"، الطبعة الرابعة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014، ص403- 408.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك

أولا: - تحليل العلاقة النظرية بين عناصر الإضافة ودالة الاستهلاك

يمكن توضيح العلاقة بين عناصر الإضافة التي تم شرحها سابقا وهي (الانفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات)، ومدى تأثرها في دالة الاستهلاك كما يأتي:

1-العلاقة بين الانفاق الحكومي ودالة الاستهلاك[1].

يعتبر الانفاق الحكومي احد اهم العناصر المحددة للطلب الكلي، وهو يتمثل بشراء السلع والخدمات، التي ينتج عنها منفعة عامة، ويعتبر تأثير القطاع الحكومي على المستوى العام للطلب الكلي من خلال أدوات السياسة المالية بما فيها الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) عاملاً مؤثراً في التوازن العام للدخل والناتج الكلي، ويمكن للحكومة تعديل مساهمتها في الطلب الكلي لضمان وصول هذا الأخير إلى مستوى من الدخل يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويمكن فهم دور الحكومة في الاقتصاد بشكل خاص من خلال آثار تدخلها المباشر، في شكل نفقات موجهة عادة نحو تلبية الاحتياجات العامة، وتختلف جوانب هذا الإنفاق، ومن ثم فإن تأثيره على الأداء الاقتصادي الوطني، أذ تمثل السلع الاستهلاكية جانب مهم من النفقات العامة، فعند زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، تكون اما من خلال شراء الدولة لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة من أجل اشباع حاجات عامة، مثل سلع استهلاكية لتمويل القوات المسلحة، أو على الأثاث وخدمات أخرى، او يكون الانفاق على الأجور والرواتب، وهي نفقات تدفع للموظفين مقابل أدائهم للعمل الموكل إليهم، مما يؤدي ذلك الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج الكلي عن طريق الآثار التي يحددها المضاعف، وهناك أيضا النفقات التي تقدمها الدولة على شكل اعانات لرفع المستوى الاقتصادي لبعض الصناعات، وذلك من اجل تخفيض أسعار منتجاتها، مما يؤدي الى زيادة الطلب ومن ثم زيادة الاستهلاك.

وأيضا تكون النفقات بأشكال متعددة اما تكون نفقات عينية أو نفقات على شكل سلع وخدمات، فيكون الميل الحدي للاستهلاك للدخول الفقيرة مرتفع، مما يؤدي ذلك الى زيادة في الطلب، وهناك أيضا النفقات العسكرية التي بدورها تؤثر بشكل سلبي على اقتصاد الدولة، لأنها تعتبر نفقات استهلاكية، حيث ان الدولة ستنفق على المعدات الحربية، أي توجيه الانفاق الاستهلاكي نحو المعدات العسكرية، بدل التوجه نحو الإنتاج، مما يؤدي ذلك الى خفض الاستهلاك الكلي، بالتالي خفض استهلاك الفرد، مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي[2].

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص66.

2- سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابلا الحلو، مصدر سابق، ص45

2- العلاقة بين الاستثمار ودالة الاستهلاك

أذ كان الاقتصاد ينتج بكل ما يملك من طاقة إنتاجية، أي انه ليس لدية طاقة إنتاجية فائضة، وان رأس المال ثابت، وان أي زيادة في الإنتاج فأنها تحتاج الى زيادة في رأس المال، وأذ افترضنا ان قيمة المعجل أكبر من الواحد، يؤدي ذلك الى ان أي زيادة رأس المال يجب ان تزيد عن الزيادة في الإنتاج، فتؤدي الى ان تكون الزيادة في الانفاق الاستثماري أكبر من الزيادة في الإنتاج، أي الطلب على الآلات والمعدات هو جاء نتيجة الطلب على الإنتاج، يعتبر المعجل نقطة تواصل بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد المحلي، مثل قطاعات السلع الرأسمالية وقطاع السلع النهائية، ان زيادة الطلب على السلع النهائية قد تكون مؤشر لزيادة الإنتاج، وقد لا تكون مؤشر لزيادة الإنتاج، فأن المنشأة اذا كان لديها مخزون سلعي يمكن من خلاله مواجهة الطلب المتزايد، لأن السلع النهائية قد لا تزيد وبذلك فلا داعي للاستثمار، ويكون في هذه الحالة معامل المعجل صفر [1].

وان مبدأ المعجل يهتم بالعلاقة بين الزيادة في الانفاق الاستهلاكي ومدى تأثيرها على الاستثمار، وينص أيضا على ان التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية تولد تغيرات أكبر على السلع الاستثمارية، ويكون من خلال المعادلة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{الاستثمار الصافي}}{\text{التغير الاستهلاكي}} = \frac{\text{التغير في الاصول الرأسمالية}}{\text{التغير في الاستهلاك}}$$

$$\text{ACC} = \frac{IN}{\Delta Ct-1} = \frac{\Delta k}{\Delta ct-1}$$

وعليه فان المعجل يربط الاستثمار الصافي بالمتغيرات التي تحدث في الانفاق الاستهلاكي، فتكون إعادة الصيغة أعلاه كالتالي:

$$\text{In} = \Delta k = \text{ACC, X } Ct_1$$

وان معامل المعجل يختلف على حسب اختلاف الصناعات [2].

ويتأثر الاستثمار بعوامل تمنع الاستهلاك من أن يكون متسقاً أو متماثلاً مع الاستثمار، مثل انخفاض معدل الربح المتوقع على رأس المال، يعتقد كينز أنه من الضروري تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة للتعويض عن أوجه القصور في السياسات الاقتصادية الفعالة، تتمثل المهمة الأساسية للطلب في دعم الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية، وذلك إلى حد كبير من خلال توسيع النفقات المسبقة للتعويض عن النقص في الطلب الفعال، وحسب تفسير الدولة الاستهلاك والاستثمار لا يتناسبان بشكل مباشر وبالتالي،

1- سامي خليل، مصدر سابق، ص1209-1210
2- صالح خصاونة، مصدر سابق، ص144-145.

فإن دور السياسة المالية تتحمله الدولة، لولا تدخل الدولة لم يكن من الممكن تحقيق ودفع الطلب الفعال، وهو الشرط الأساسي لتنشيط الأنشطة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة والتوظيف، والاستقرار الاقتصادي يعتمد إجمالي الطلب على السلع الاستهلاكية من قبل جميع الأفراد على عاملين هما الدخل وبعض العوامل النفسية التي تحفز الأفراد على الإنفاق أو تقليل الإنفاق، وكلما قل دخل الفرد أو البلد، يتم تخصيصه كله أو معظمه لتلبية احتياجات المستهلكين، وهذا يعني أن المدخرات معدومة أو ضئيلة جداً، ويعني أن البلاد ليس لديها صناعات مهمة والعكس صحيح[1] .

إذا كان دخل الفرد أو الدولة كبيرا، فإن النسبة المخصصة للاستهلاك أقل من النسبة المخصصة للاستثمار، وعندما يكون الدخل قليل، تكون المدخرات الناتجة عن هذا الدخل قليلة، والتفسير هو أن قدراً كبيراً من الدخل يلبي احتياجات الاستهلاك، وفي الوقت نفسه يستخدم جزء منه للادخار، وأشار كينز إلى أنه كلما زاد الدخل، زادت المدخرات، ويزداد استهلاكها ولكن الزيادة أقل من الزيادة في الدخل، والنتيجة هي أنه كلما زاد الدخل كلما زاد الادخار، ولهذه النتيجة آثار مهمة على الاقتصاد لأن المدخرات مهمة للاقتصاد، وتمثل الدولة ككل عاملاً انكماشياً، مما يعني أنها تقلل الطلب على السلع. ولأن الادخار يعني عدم الإنفاق على السلع الاستهلاكية وإذا لم توجد عوامل لتعويض هذا النقص، فإن زيادة المدخرات التي تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج من قبل المنظمين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات تشغيل العمالة وبالتالي البطالة، بالنسبة للسلع الاستثمارية، فهي تشمل الطلب على الآلات والسلع الأخرى المستخدمة في الإنتاج، والتي تتطلب أن تكون السلع الاستثمارية جهات تنظيمية[2] .

3-العلاقة بين الصادرات ودالة الاستهلاك

تعتبر الصادرات من مكونات التجارة الخارجية، لما لها من أهمية في نمو اقتصاد الدولة، وان الدولة تقوم على تشجع الصادرات، عن طريق تقديم الدعم لها مثل الإعانات وتخفيض الضرائب، يؤدي لذلك لتحفيز الجهاز الإنتاجي على زيادة الإنتاج، فعندما تتخصص دولة في إنتاج سلعة معينة، فان الموارد توجه لصناعة هذه السلعة، التي سيتم تصديرها لما تتمتع به من ميزة مطلقة، مما يؤدي لزيادة الإنتاج الكلي، أي ان عند زيادة الطلب من تلك السلعة سيحفز الجهاز الإنتاجي على زيادة الإنتاج، فعند زيادة الإنتاج الكلي يؤدي ذلك لزيادة الدخل، أي ان عند زيادة الدخل سيتم توزيع الدخل على العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية، سيرتفع دخل الفرد مما يؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي، فيتضح مما سبق ان الزيادة في الصادرات تؤدي الى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي، أي

1- جعفر طالب الخزعلي، "تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقائق الزمنية)"، الجزء الأول، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 2016، ص170-171.
2- جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، مصدر سابق، ص299.

والعكس، عند انخفاض الصادرات سيؤدي الى انخفاض الإنتاج ثم انخفاض الدخل، بالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، أي ان العلاقة بين الصادرات والانفاق الاستهلاكي هي علاقة طردية [1].

ثانياً: - تحليل العلاقة النظرية بين عناصر التسرب ودالة الاستهلاك

ان عناصر التسرب التي سبق ذكرها هي (الضرائب، الادخار، الاستيرادات) ونوضح علاقتها بدالة الاستهلاك كما يأتي:

1-العلاقة بين الضرائب ودالة الاستهلاك

تعد الضرائب عنصر أساسي ومهم في الاقتصاد، فهي تعتبر أحدى الوسائل التي توفر الإيرادات للحكومة، ولتمويل الخدمات، بطبيعة الحال، تقتطع الضرائب جزءا من الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، و ان تأثير الضرائب في الاستهلاك يكون تأثيرها على عكس مع الدخل، أي انه كلما زاد الدخل كلما زاد مقدار الضريبة على الاستهلاك، رغم أن ذلك يعتمد على مرونة الطلب على تلك السلع والخدمات، فأن الضرائب تكون أقل فعالية لأن مرونة الطلب على السلع الضرورية منخفضة، ويتم التأكيد هنا على هذا التأثير بسبب مرونة الطلب العالية على السلع التقديرية أو غير الضرورية، ولكن تأثير الضرائب هو الحد من استهلاك ذوي الدخل المرتفع وله تأثير أقل على الدخول الصغيرة، والتي يتم إنفاق معظمها عادة، وهذا جانب، والجانب الآخر هو ضرورة فهم خطط الإنفاق الحكومية والإيرادات الضريبية وما يترتب عليها من آثار لأنها هي الأثر النهائي للسياسة، ترتبط الضرائب ارتباطاً وثيقاً بتأثير سياسات الإنفاق العام ومستوى النشاط الاقتصادي، وإذا أنفقت الحكومة هذه الزيادات على الإنفاق العام في صورة طلب على السلع والخدمات، فسيؤدي ذلك إلى استبدال الطلب الحكومي بالطلب خاص، (لا يتأثر الطلب الإجمالي) هو: الطلب الكلي = الطلب الخاص + الطلب العام، وعلى العكس من ذلك، إذا قامت الحكومة بحجب الإيرادات الضريبية، فسوف ينخفض الطلب [2].

2- العلاقة بين الادخار ودالة الاستهلاك

يعتبر الادخار عنصر اقتصادي مهم لتحقيق النمو الاقتصادي، فبعض الادخارات تذهب نحو الاستثمار، والبعض الآخر تذهب نحو الاستهلاك، وفي كلتا الحالتين يحقق فائدة للمجتمع، أي ان الادخار هو الجزء

1- زكي متي عقراوي، ريبر فتاح محمد، "أثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع الإشارة الى إقليم كردستان العراق)، مجلة جامعة زاخو، العدد1، المجلد 3، 2015، ص3-4

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، مصدر سابق، ص123-124.

المتبقي من الدخل، بعد استخراج قيمة الاستهلاك، وله دور مهم في تمويل الاستثمار، فمن المهم معرفة علاقة الادخار بالأنفاق الاستهلاكي، هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، أي انه اذا زاد الدخل زاد الاستهلاك، فاذا كان الفرد لا يمتلك أي مصدر للدخل، فيستهلك الفرد عن طريق الاقتراض أو الادخار السالب والإعانات قد تكون من الحكومة أو الاقتراض الأقارب، وان الدخل المتاح يتم توجيهه اما الى الاستهلاك أو الادخار، وهما صورتان توضحان كيفية تصرف الافراد في دخولهم، فعندما يكون الدخل ثابت فان الطريقة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك، اما في حالة زيادة الاستهلاك وكان الدخل أيضا ثابت، فيكون ذلك عن طريق خفيض الادخار، أي ان العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة عكسية [1].

3-العلاقة بين الاستيرادات ودالة الاستهلاك

تعتبر الاستيرادات أحدى أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول، تحاول الدولة تحقيق أهداف اقتصادية عامة من خلال علاقاتها الخارجية والتي تكون على شكل تعاملات دولية، فتؤدي حركة التجارة الى انخفاض في الدخل القومي ، أي أن الزيادة في إنفاق الأجانب عن إنفاق المواطنين تعني زيادة في دخل بعض المواطنين، ومن المعروف أن كل زيادة في الدخل يترتب عليها زيادة في الاستهلاك، طبقاً للميل الحدي للاستهلاك، وأن كل زيادة في الانفاق يترتب عليها زيادة في الاستيرادات، طبقاً للميل الحدي للاستيراد وحسب القدرة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي الداخلي، أي ان الزيادة في الاستهلاك تعتبر زيادة في الانفاق وهو ما يعني زيادة في الدخل لبعض الفئات منتجي السلع والخدمات التي توجه إليها الزيادة في الاستهلاك، هذه الزيادة في الدخل بإخضاعها لمفعول الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد، يترتب عليها زيادة الاستهلاك وزيادة الاستيراد، ويتضح أن الزيادة الأولية في الإنفاق الناتجة عن فائض ميزان المدفوعات يترتب عليها سلسلة من الزيادات المتتالية في الإنفاق والدخل، حيث ينتج عنها زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة، ويتضح مما تقدم ان العلاقة بين الاستيرادات والاستهلاك هي علاقة طردية [2].

1- محمد بن عبد الجراح، احمد بن عبد الكريم المحيميد، " مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم واساسيات)، الطبعة السادسة، دار جرير للنشر، السعودية، 2017، ص81-83.

2- احمد جابر بدران، "الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر"، 2013-2014، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر، ص 142.

ثالثاً: ـ تحليل أثر فجوة العناصر ودالة الاستهلاك

مفهوم التوازن الكلي ان الاستثمار والانفاق الحكومي يشاركان في الطلب الكلي على السلع والخدمات فهما يحققان في تيار الدخل، وعلى العكس من ذلك، فان الادخار والضرائب تسرب من تيار الدخل الجاري. وهذه التسرب يخفض من الطلب الجاري لأنها لا تنفق على شراء السلع والخدمات، وفي حالة التوازن، فان التسرب الفعلي (الادخار والضرائب) لا بد ان يساوى الاضافة الفعلي (الاستثمار والانفاق الحكومي) لتيار الدخل، وعلى ذلك فان أي مستوى للدخل يتساوى عنده التسرب والاضافة لتيار الدخل لا يمكن الاحتفاظ به، فعندما تكون الاضافة المخططة لتيار الدخل أكبر من التسرب المخططة فان هذا يعني ان الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص يضيفان الى تيار الدخل أكثر مما يسربه الادخار والضرائب منه، وعلى ذلك فان الاستهلاك (الدخل مطروحا منه التسرب) يكون أكبر من العرض الجاري للسلع الاستهلاكية، ويترتب على ذلك نقص المخزون لدى منشآت الاعمال، ومن ثم ينخفض الاستثمار الجاري لهذه المنشآت (بما فيه الاستثمار السلبي) في المخزون الى حد أدني من المستويات المخططة، وبعدها تقوم منشآت الاعمال بزيادة الإنتاج بهدف تعويض النقص في المخزون، ويترتب على ذلك نمو تيار الدخل النقدي، وتزداد فرص التوظف، ومن ناحية أخرى عندما يكون التسرب المخطط أكبر من الاضافة المخططة فان هذا يعني أن الادخار والضرائب يسحبان من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الاستثمار والانفاق الحكومي، وعلى ذلك فان انتاج سلع الاستهلاك (الناتج الكلي مطروحا منه الاستثمار والانفاق الحكومي) يزيد على الطلب الاستهلاكي الجاري، وهذا يعني تراكم المخزون غير المرغوب فيه لدى منشآت الاعمال ويزيد استثمارها الفعلي، بما فيه المخزون، عن المستوى المرغوب فيه[1].

[1]- جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مصدر سابق، ص.ص274-275

الفصل الثاني

تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

المبحث الأول: تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

المبحث الثاني: تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

تمهيد

يعتبر الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار النفط، في هذا السياق، تلعب عناصر التسرب والإضافة ودالة الاستهلاك دوراً محورياً في تحديد مسار النمو الاقتصادي واستدامته، ويتطلب تحليل واقع عناصر التسرب والإضافة ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي فهم ديناميكيات الاقتصاد بشكل شامل، والتركيز على السياسات الاقتصادية التي تعزز من عناصر الإضافة وتقلل من تأثيرات التسرب، كما ينبغي دعم الاستهلاك المحلي من خلال تحسين مستوى الدخل وضبط معدلات التضخم، لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

المبحث الأول: تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

المطلب الاول: تحليل واقع عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

جدول (1) يوضح تطور عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي 100=2012	معدل النمو %	الانفاق الاستثماري 100=2012	معدل النمو %	الصادرات 100=2012	معدل النمو %
2004	91489336.69		8983989.31		94171707.01	
2005	50053161.16	-45.29	23375487.14	160.19	91744593.66	-2.58
2006	49107114.61	-1.89	2533565.09	-89.16	73079236.85	-20.34
2007	35850438.57	-27.00	8622929.58	240.35	58580143.25	-19.84
2008	53003234.44	47.85	25920744.03	200.60	88142492.42	50.46
2009	48254297.19	-8.96	15457535.51	-40.37	59063184.17	-32.99
2010	52028447.75	7.82	29401698.73	90.21	71542964.50	21.13
2011	64615193.55	24.19	39511368.54	34.38	102377047.41	43.10
2012	75788576.00	17.29	38139871.00	-3.47	113151788.20	10.52
2013	96119729.04	26.83	54031686.83	41.67	106532976.24	-5.85
2014	87388863.07	-9.08	53617632.90	-0.77	99591448.05	-6.52
2015	62426291.03	-28.56	48330699.14	-9.86	64114957.73	-35.62
2016	50945456.73	-18.39	27599239.62	-42.90	53223527.88	-16.99
2017	56214857.14	10.34	30790738.76	11.56	71600269.14	34.53
2018	64042884.43	13.93	36396548.81	18.21	104800387.30	46.37
2019	83541626.79	30.45	52229674.64	43.50	100558112.73	-4.05
2020	69337297.81	-17.00	15941870.69	-69.48	56942596.96	-43.37
2021	80292991.93	15.80	27600758.74	73.13	101773744.39	78.73
2022	89159800.13	-98.89	34294774.34	24.25	157633855.56	54.89
متوسط المدة	66297873.85	-3.37	30146358.6	37.89	87822370.18	8.42

المصدر: -الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

اذ تم حساب معدل النمو وفق المعادلة الآتية[1] :- $r = \frac{yt-yo}{yo} \times 100$

1- عبدالقادر محمد عبدالقادر، رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص (279).

أولا: - تحليل الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

من بيانات الجدول (1) يتضح ان الانفاق الحكومي خلال مدة البحث (2004-2022) قد حققت معدلات نمو منخفضة، حيث بلغت عام (2004) النفقات الحكومية (91489336.69) مليون دينار، بسبب زيادة الأجور والرواتب، وذلك بسبب تحسن النشاط الاقتصادي وتحسن نشاط الإنتاج والتصدير النفطي، ودخول العراق السوق العالمي، مما أدى الى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة دخل الفرد، ثم انخفضت عام (2005) حيث بلغت (50053161.16) مليون دينار، وبمعدل تغير منخفض قدرة (45.29%) بسبب ان لعراق كان يعاني من عبء ديون كبير بعد الغزو، وقد يؤثر ذلك على قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق، وتتطلب إدارة الديون تقليص الإنفاق في بعض المجالات لتحقيق التوازن المالي، كذلك ارتفع الانفاق الحكومي في عام (2008) حيث بلغ الانفاق الحكومي (53003234.44) مليون دينار، وبمعدل نمو (47.85%) وهو ثاني أعلى معدل نمو شهد الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع حجم الصادرات النفطية، وارتفاع سعر النفط في الأسواق الدولية، حيث بلغ سعر البرميل (94.45) دولار، حيث ارتفعت صادرات النفط الى (1855) ألف برميل[1].

انخفض الانفاق الحكومي عام (2009) الى (48254297.19) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (-8.96%)، فأن الانخفاض الذي حصل في الانفاق الحكومي يعود سببه الى حدوث الأزمة المالية العالمية وهي أزمة الرهن العقاري الأمريكي والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية [2].

بلغت الانفاق الحكومي (62426291.03) مليون دينار، في سنة (2015) وبمعدل تغير سالب بلغ (-28.56%) وهو منخفض جدا وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط أذ شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضًا حادًا في عام 2015، بما أن العراق يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، فإن انخفاض أسعار النفط أثر بشكل كبير على إيرادات الحكومة، مما أدى إلى تقليص الإنفاق الحكومي بسبب نقص الموارد المالية، وكذلك ارتفع الانفاق الحكومي عام (2019) حتى بلغ (83541626.79) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب قدره (30.45%) وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية وزيادة سعر النفط دوليا، مما أدى الى زيادة النفقات العامة، ثم عاد الانخفاض في عام (2020) حيث بلغ الانفاق الحكومي (69337297.81) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب (-17.00%) أذ تأثرت أسعار النفط بشدة بسبب الجائحة كورونا، مما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات النفطية، أذ ان العراق يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، مما جعله يواجه نقصًا في الموارد المالية مما اضطر الحكومة إلى تقليص الإنفاق، اما

1- محسن إبراهيم احمد، "تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-|2017)"، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، العدد (2)، المجلد (3)، 2019، ص124.
2- محسن إبراهيم احمد، المصدر نفسه، ص125.

في عام (2021) ارتفع الانفاق الحكومي الى (80292992.93) مليون دينار، وبمعدل نمو (15.80%) بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2020 بسبب جائحةCOVID-19 ، شهدت الأسعار تعافيًا ملحوظًا في عام 2021هذا التعافي في أسعار النفط ساعد على زيادة الإيرادات النفطية للحكومة، مما سمح بزيادة الإنفاق على مشاريع مختلفة، وانخفض الانفاق الحكومي عام (2022) الى (891598.13) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ(98.89-%) وهي نسبة منخفضة جدا عن السنة التي سبقتها، ويعود ذلك الى عدة أسباب ومنها عدم إقرار الموازنة العامة ، الذي أدى الى توقف المشاريع الاستثمارية ذات نسب الإنجاز المنخفضة، واستحواذ بعض القطاعات على نسبة من الأموال المخصصة للأنفاق الاستثماري، وانخفاض إنتاجية بعض القطاعات ومنها الصناعية، وعدم شمولها بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي. وسجل الانفاق الحكومي متوسط المدة (66297873.85).

ثانياً: - تحليل الانفاق الاستثماري الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

اتضح من الجدول (1) ان الانفاق الاستثماري بلغ عام (2004) (8983989.31) مليون دينار، ثم ارتفع في عام (2005) عن السنة السابقة وبلغ (23375487.14) مليون دينار وبمعدل نمو (160.19%)، وهذا بسبب النهوض بالنشاط الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي وتحسن صادرات النفط مما أدى الى زيادة الدخل الذي بدوره أدى الى زيادة النفقات الاستثمارية، واستمر الانخفاض في النفقات الاستثمارية حتى عام (2007) فقد بلغت النفقات الاستثمارية (8622929.58) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (240.35%)، وهو أعلى معدل نمو شهدة الاقتصاد العراقي أذ بعد فترة من الاضطرابات الأمنية، شهد العراق تحسنًا نسبيًا في الأوضاع الأمنية في عام 2007، وهذا التحسن ساعد على توفير بيئة أكثر استقرارًا للاستثمار والتنمية، مما شجع الحكومة على زيادة النفقات الاستثمارية، ثم انخفضت النفقات الاستثمارية في عام (2009) فقد بلغت (15457535.51) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (40.37-%)، وذلك بسبب امتداد أثار الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 أذ كان لها تأثيرات على الاقتصاد العالمي بما في ذلك العراق، وانخفاض أسعار النفط نتيجة للأزمة أثر بشكل كبير على الإيرادات النفطية للحكومة العراقية، مما أدى إلى تقليص النفقات الاستثمارية، ثم عاد الى الارتفاع في السنوات للاحقه حتى وصل الى عام (2015) حيث انخفض الاستثمار الى (48330699.14) مليون دينار، وبمعدل تغير (9.86-%) بسبب الحرب مع داعش وتوجه الانفاق نحو الانفاق العسكري بدل الانفاق الاستثماري، وارتفع في عام (2019) أذ بلغ (52229674.64) مليون دينار، وبمعدل نمو (43.50%) بسبب ارتفاع أسعار النفط دوليا مما أدى الى زيادة

الدخل ثم زيادة الاستثمار، ثم عاد للانخفاض مرة أخرى عام (2020) حيث بلغ (15941870.69) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (64.48-%)، وذلك بسبب الأزمة الصحية التي واجهت الاقتصاد العراقي مما أدى الى توجه الانفاق نحو المراكز الصحية والمستشفيات وشراء الأدوية، وكذلك ارتفع الاستثمار عام (2021) حيث بلغ (27600758.74) مليون دينار، وبمعدل نمو (73.13%)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بالتالي ارتفاع الدخل مما أدى ذلك الى ارتفاع النفقات الاستثمارية وعوده الحياة الطبيعة في العر اق بعد الازمة الصحية التي عانت منها جميع اقتصادات العالم، انخفض بعد ذلك الانفاق الاستثماري في عام (2022) بلغت النفقات الاستثمارية (34294774.34) مليون دينار، وبمعدل معدل النمو (24.25%) أذ ان العراق كان يعاني من ضغوط مالية كبيرة، بما في ذلك عجز في الميزانية، مما أدى إلى تقليص النفقات الاستثمارية، وان إدارة الأزمات المالية تتطلب غالبًا تقليل النفقات على مشاريع الاستثمار غير الأساسية. ووصل الانفاق الاستثماري متوسط المدة (30146358.6).

ثالثاً: - تحليل الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

بعد احداث عام 2003 شهد العراق نقلة حديثة في تاريخ اقتصاده، وكان للتجارة الخارجية نصيب منها، وذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجي، وتطور العلاقات الدولية، فتوسعت هذه العلاقات وازدادت أهميتها.

فمن خلال الجدول (1) يتضح لنا في عام (2004) بلغت الصادرات (94171707.01) مليون دينار، ثم انخفضت الصادرات عام (2007) الى (58580143.25) مليون دينار، وأيضا بمعدل تغير سالب بلغ (19.84-%) واجه العراق صعوبات في استقرار إنتاج النفط بسبب الهجمات على المنشآت النفطية والاضطرابات الداخلية، وتضرر البنية التحتية للعراق بشدة بسبب الحرب، والكثير من المنشآت الصناعية، وخطوط النقل، والموانئ تعرضت لأضرار كبيرة مما أثر على القدرة على إنتاج وتصدير السلع. وهجره العمالة وغيرها من الأمور السياسية التي حدثت في ذلك الوقت، مما جعل كل هذه الأسباب الى عدم تنمية الصادرات، مما أدى الى اختلال الميزان التجاري.

ارتفعت الصادرات عام (2008) الى (88142492.42) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (50.46%)، أذ ان عام 2008 شهد ارتفاعًا كبيرًا في أسعار النفط العالمية، حيث تجاوزت الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل في بعض الأوقات، وان العراق يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، استفاد بشكل كبير من هذا الارتفاع في الأسعار.

انخفضت قيمة الصادرات في عام (2009) الى (59063184.17) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (32.99-%) بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 2008، شهدت الأسعار انخفاضًا ملحوظًا في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. هذا الانخفاض أثر بشكل مباشر على العراق الذي يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل.

عادت الصادرات الى الارتفاع في عام (2011) الى (102377047.41) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (43.10%) شهدت أسعار النفط ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2011 نتيجة عدة عوامل، بما في ذلك الاضطرابات السياسية في بعض دول الشرق الأوسط (مثل ليبيا)، التي قلصت الإنتاج العالمي ورفعت الأسعار، وان العراق استفاد بشكل كبير من هذا الارتفاع في الأسعار بحكم اعتماده الكبير على صادرات النفط.

انخفضت الصادرات في عام (2015) الى (64114957.73) مليون دينار، حتى وصلت الى نسبة معدل تغير سالبة بلغ (35.62-%) في عام 2015، كان العراق يخوض حربًا شرسة ضد تنظيم داعش، الذي سيطر على أجزاء واسعة من البلاد، بما في ذلك مناطق نفطية مهمة، وان هذه الحرب أثرت سلبًا على البنية التحتية للنفط وعلى قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط بكفاءة.

ارتفعت الصادرات في عام (2018) الى (104800387.30) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (46.37%)، ويعود ذلك الارتفاع في الصادرات والعودة الى الانتعاش، بسبب ارتفاع أسعار النفط، اما بالنسبة لعام (2020) انخفضت الصادرات الى (56942596.96) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (43.37-%) وذلك بسبب اغلاق الحدود بين الدول بسبب الازمة الصحية العالمية التي سببها (covid19) او ما يعرف بفايروس كورونا.

بعد ذلك ارتفعت الصادرات في الأعوام (2021-2022) حيث بلغت الصادرات عام (2021) الى (101773744.39) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (78.73%) ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنتاج بالتالي زيادة الصادرات التي تؤدي الى زيادة دخل الفرد، اما في سنة (2022) انخفضت الصادرات بمعدل نمو اقل من عام (2021) بعد انخفاض أسعار النفط مرة اخر مما أثر على انخفاض قيمة الصادرات النفطية. وسجلت الصادرات متوسط مدة (87822370.18).

المطلب الثاني: - تحليل واقع عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

جدول (2) يوضح تطور عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	الادخار 100=2012	معدل النمو %	الضريبة 100=2012	معدل النمو %	الاستيرادات 100=2012	معدل النمو %
2004	4362086.45		100682.1754		107044857	
2005	18888927.4	333.0	249104.6832	147.42	8103640289.	-3.18
2006	28643365.3	51.64	282931.8352	13.58	55302933.0	-46.6
2007	21161962.6	-26.12	284010.0767	0.38	35981624.8	-34.9
2008	46520349.1	119.8	244934.1959	-13.76	53814151.9	49.56
2009	2700697.53	-94.19	172527.8256	-29.56	58894027.5	9.44
2010	17657878.9	553.8	168353.679	-2.42	61857607.7	5.03
2011	44984933.0	154.7	259965.0016	54.42	63969182.3	3.41
2012	40390900.8	-10.21	369792	42.25	73980251.4	15.65
2013	51356541.8	27.15	418160.2199	13.08	74524753.7	0.74
2014	37361924.7	-27.25	486454.7724	16.33	76827688.5	3.09
2015	17784111.6	-52.40	613895.9924	26.20	65161694.3	-15.1
2016	17973176.8	1.06	786902.8846	28.18	50139530.7	-23.0
2017	32984096.3	83.52	799533.3333	1.61	54603334.2	8.90
2018	56573200.8	71.52	836284.6227	4.60	64209581.6	17.59
2019	50266178.9	-11.15	854371.2919	2.16	81758770.3	27.33
2020	19701972.9	-60.80	729586.1085	-14.61	61542612.5	-24.7
2021	56825201.4	188.4	912559.6413	25.08	65941708.5	7.15
2022	110194650.	93.9	2762.956669	-99.7	85790815.6	30.10
متوسط المدة	45516519.8	77.59	451200.6998	11.96	68157127.1	1.68

المصدر: - الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

أولا: - تحليل الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول (2) ان الادخار في الاقتصاد العراقي في عام (2004) بلغ (4362086.451) مليون دينار، بعد الغزو الأمريكي في 2003، شهد العراق فترة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما دفع الكثير من الأفراد إلى تفضيل الادخار بدلاً من الاستثمار أو الإنفاق. الخوف من المستقبل الاقتصادي دفع الناس إلى الاحتفاظ بأموالهم لمواجهة أي طارئ، واستمر الارتفاع الى عام (2005) أذ بلغ الادخار (18888927.4) مليون دينار، رغم التحديات، بدأت بعض القطاعات الاقتصادية، مثل القطاع النفطي، في

الانتعاش بفضل الدعم الدولي وإعادة البناء، وهذا التحسن الجزئي أدى إلى زيادة الدخل لدى البعض، ولكنهم فضلوا الادخار بسبب المخاوف من المستقبل المجهول.

ارتفع الادخار في عام (2008) الى (46520349.1) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب بلغ (119.83%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي بدورها أدت الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالتالي ارتفاع دخل الفرد، حيث ان الفرد يقسم دخله الى قسمين يذهب قسم الى الاستهلاك والقسم الأخر الى الادخار، فعند زيادة الدخل يوجه الفرد جزء من هذه الزيادة نحو الادخار، وانخفض عام (2009) الى (2700697.533) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (94.19-%) وهو منخفض عن السنة السابقة وذلك بسبب الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط الذي تسببت به الأزمة المالية العالمية التي اثرت في التعاملات الاقتصادية في جميع دول العالم، مما أدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالتالي انخفاض الدخل مما أدى الى انخفاض الادخار، وأخذ الادخار بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل الى عام (2015) أذ بلغ (17784111.64) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (52.40-%) حيث كان سبب الانخفاض الحرب مع داعش حيث تعطلت القطاعات الاقتصادية مما سبب ذلك في انخفاض في الدخل، وعاد الى الارتفاع مره أخرى في عام (2017) بسبب تحسن الوضع الأمني في العراق مع تحسن أسعار النفط الامر الذي أدى الى ارتفاع مستوى الدخل بشكل ملحوظ، ثم انخفض في عام (2019) الى (50266178.95) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (11.15-%) بسبب انخفاض أسعار النفط مره أخرى التي أدت الى انخفاض في الدخل، اذ بلغ الادخار في عام (2020) (19701972.989) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (60.80-%) وذلك بسبب تفشي فايروس كورونا في ارجاء بلدان العالم مما تسبب في غلق الحدود ومنع الاستيراد والتصدير وانخفاض معدل الإنتاج بالتالي انخفاض صادرات النفط الذي بدوره يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي انخفاض الدخل ثم انخفاض الادخار، وارتفع الادخار في الاعوام (2021-2022) أذ بلغ في عام (2021) (56825201.4) مليون دينار، وبمعدل نمو قدره (188.4%)، اما في عام (2022) قد بلغ (110194650.5) مليون دينار، وبمعدل نمو (93.9%) وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية والصحية وعوده القطاعات الإنتاجية الى نشاطها وارتفاع أسعار النفط. وسجل الادخار متوسط مدة وصلت الى (45516519.8).

ثانياً: - تحليل الضرائب في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول (2) ان الضريبة المستقطعة من الدخل في عام (2004) بلغت (100682.1754) مليون دينار، وذلك بسبب توقف دائرة الضرائب بعد عام (2003) بسبب الوضع الاقتصادي والأمني، والخلافات السياسية في العراق، وارتفعت الضريبة على الدخل في عام (2005) الى (249104.6832) مليون دينار، وان سبب هذا الارتفاع هو ارتفاع في نسبة دخل الفرد بسبب الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الصادرات النفطية التي بدورها أدت الى ارتفاع الدخل ثم ارتفعت الضريبة على الدخل، اذ استمر الارتفاع في السنوات اللاحقة لكن بمعدل نمو تنازلي الى ان وصل الى عام (2008) حيث انخفضت الضريبة على الدخل الى (244934.1950) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (13.76-%) في عام 2008 ارتفعت أسعار النفط العالمية بشكل كبير، مما زاد من إيرادات الدولة العراقية بشكل كبير كون النفط يشكل المصدر الأساسي للعائدات. هذا التدفق الكبير من الأموال النفطية سمح للحكومة بتقليل الاعتماد على الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات، ما مكنها من تخفيض بعض الضرائب دون التأثير بشكل كبير على الميزانية العامة، أذ استمر الانخفاض الى الاعوام (2009-2010) مليون دينار، أذ بلغ معدل التغير في عام (2009) (29.56-%) وفي عام (2010) بلغ معدل التغير (2.42-%) انخفاض الضرائب في العراق عامي 2009 و2010 جاء كجزء من استراتيجية شاملة لتعزيز النمو الاقتصادي، تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين والشركات، وتحفيز الاستثمارات في ظل تحديات اقتصادية كبيرة مثل انخفاض أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية، اذ عادت الضرائب الى الارتفاع ولكن بشكل متذبذب الى عام (2020) أذ انخفضت الضرائب في هذه السنة الى ان وصلت الى معدل تغير بلغ (14.61-%) وذلك بسبب الأزمة الصحية التي اصابت بلدان العالم بسبب وانخفاض الصادرات وأسعار النفط بالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفاض الدخل ثم انخفاض الضرائب، وبلغت الضريبة على الدخل في عام (2021) (912559.6413) مليون دينار، وبمعدل بلغ (25.08%) وان سبب هذا الارتفاع هو عودة الاقتصاد العراقي الى نشاطه الامر الذي أدى الى زيادة في الإنتاج ثم زيادة في الصادرات وأسعار النفط بالتالي زيادة الدخل. وسجلت الضرائب متوسط مدة وصل الى (451200.6998).

ثالثاً: - تحليل الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

ان المدة التي سبقت عام (2003) كان فيها الاقتصاد العراقي يعاني من عقوبات اقتصادية، جاءت بعد ذلك فترة جديدة على الاقتصاد العراقي، كانت بدايتها الانفتاح على العالم الخارجي ومع توقيع الاتفاقية بين العراق والأمم المتحدة، والتي كانت تنص على استحواذ الأمم المتحدة على النفط العراقي، وبالمقابل السماح للعراق بالاستيراد فتوجه العراق نحو الاستيراد الغير منضبط [1].

بالاستعانة بالجدول (2) يتضح لنا ارتفاع الاستيرادات في عام (2004) الى (107044857) مليون دينار، بعد سقوط النظام، انفتحت الأسواق العراقية على العالم الخارجي بعد سنوات من العزلة والعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على البلاد خلال فترة التسعينيات، هذا الانفتاح أدى إلى تدفق كميات كبيرة من السلع المستوردة، حيث أصبح التجار والشركات قادرين على استيراد المنتجات من مختلف أنحاء العالم دون قيود صارمة. اما في عام (2006) بدأت الاستيرادات تنخفض بمعدل تغير بلغ (46.64-%) وذلك بسبب الأوضاع الأمنية في العراق أذ تدهورت بشكل كبير خلال عام 2006، حيث تصاعدت أعمال العنف والاشتباكات الطائفية، هذا التدهور أثر بشكل مباشر على حركة التجارة والنقل، مما جعل من الصعب استيراد السلع بسبب مخاوف من الأمان على الطرق التجارية والموانئ.، اما في عام (2008) ارتفعت نسبة الاستيرادات الى (53814151.91) مليون دينار ومعدل نمو بلغ (49.56%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل كبير، مما زاد من إيرادات العراق النفطية، هذه الإيرادات الإضافية ساعدت الحكومة والأفراد في تأمين تمويل أكبر للاستيرادات، حيث كان لديهم القدرة على شراء المزيد من السلع من الخارج. واستمر التذبذب في الارتفاع في الأعوام (2015-2016)، أذ انخفضت الاستيرادات في عام (2015) الى (65161694.37) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (15.18-%) وفي عام (2016) بلغت (50139530.77) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (23.05-%)، كان العراق في خضم حرب ضد تنظيم داعش، الذي سيطر على أجزاء واسعة من البلاد، بما في ذلك مناطق حيوية، والنزاع المستمر والأمن الهش أثروا سلبًا على العمليات التجارية واللوجستية، مما قلص القدرة على استيراد السلع بشكل فعال. ثم عاد الارتفاع في الاستيرادات حتى وصلت الى عام (2020) انخفضت

1-قصي قاسم الكليدار واخرون، "تطور التجارة الخارجية في العراق دراسة تحليلية للمدة (1950-2002)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد51، 2017، ص91.

الاستيرادات في هذه السنة أذ بلغت (61542612.56) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (24.73-%) وكان ذلك الانخفاض بسبب الأزمة الصحية التي سببها فايروس كورونا، مما أدى الى غلق الحدود بين البلدان ومنع الاستيراد، اذ ارتفعت الاستيرادات في الاعوام (2021-2022) أذ بلغت عام (2021) (65941708.52) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (7.15%) وفي عام (2022) بلغت (85790815.6) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (30.10%) وان سبب هذا الارتفاع هو تحسن الوضع الاقتصادي العراقي وعودة القطاعات الإنتاجية الى العمل وفتح الحدود بين الدول. وصلت الاستيرادات الى متوسط مدة (68157127.1).

المطلب الثالث: تحليل فجوة العناصر في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

جدول (3) يوضح الفرق بين عناصر الإضافة وعناصر التسرب بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنة	مجموع عناصر الإضافة	مجموع عناصر التسرب	الفجوة (الاضافة – التسرب)
2004	194645033	111507625.6	83137407.42
2005	165173242	306433050.5	-141259808.5
2006	124719916.6	84229230.26	40490686.29
2007	103053511.4	57427597.62	45625913.78
2008	167066470.9	100579435.2	66487035.69
2009	122775016.9	61767252.9	61007763.97
2010	152973111	79683840.41	73289270.57
2011	206503609.5	109214080.4	97289529.11
2012	227080235.2	114740944.2	112339291
2013	256684392.1	126299455.8	130384936.3
2014	240597944	114676068	125921876
2015	174871947.9	83559702	91312245.9
2016	131768224.2	68899610.48	62868613.75
2017	158605865	88386964	70218901.05
2018	205239820.5	121619067.1	83620753.39
2019	236329414.2	132879320.6	103450093.6
2020	142221765.5	81974171.65	60247593.81
2021	209667495.1	128506459.9	81161035.15
2022	281088430	195985466.1	85100200.93
متوسط المدة	184266602.4	114124847.7	70141754.7

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (1) و(2)

يتضح من الجدول (3) مجموع عناصر الإضافة ومجموع عناصر التسرب والفرق بينهما في الاقتصاد العراقي، اذ ان الفجوة في عام (2004) تساوي (83137407.42) مليون دينار وهي فجوة موجبة مما يدل على ان عناصر الإضافة أكبر من عناصر التسرب بسبب ان أحد عناصر الإضافة وهي الصادرات أذ بلغت (94171707.01) مليون دينار، في عام 2004 وذلك بسبب فتح التجارة الخارجية، اما في عام (2005) كانت الفجوة تساوي (154452933.5-) مليون دينار، وهي سالبة لان عناصر التسرب أكبر من عناصر الإضافة وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الادخار بصورة كبيرة نظرا لانفتاح العراق على العالم الخارجي وتحسن الدخل مما جعل الفرد قادر على توجيه جزء من الدخل نحو الادخار تحسباً للظروف طارئه وأيضا شجعت الحكومة على الادخار من خلال اصلاح النظام المصرفي وتقديم حوافز ادخارية مما زاد ثقه المواطنين وتوجههم نحو الادخار، بعد ذلك أصبحت الفجوة موجبة في عام (2006) اذ بلغت (73079236.85) مليون دينار، بسبب ارتفاع احد عناصر الإضافة وهي الصادرات وذلك بسبب تحسن أسعار النفط، اما في عام (2007) كانت فجوة العناصر أيضا موجبة بسبب ارتفاع الانفاق الاستثماري أذ بلغ الاستثمار(8622929.58) مليون دينار، حيث كانت الحكومة تسعى الى إعادة بناء البنى التحتية وتعزيز النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من عدم الاستقرار بسبب الصراعات التي عاشها العراق، اذ كانت الفجوة عام (2008) أيضا موجبه أذ بلغت (66487035.69) مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع عنصر الإضافة وهي الصادرات حيث ارتفعت بسبب تحسن الوضع الأمني وإصلاح البنى التحتية والعقود التي وقعها العراق مع الشركات الاجنبية لزيادة الصادرات الامر الذي أدى الى زيادة انتاج النفط رافقه أيضا ارتفاع في اسعار النفط، اما في عام (2009) بلغت الفجوة (61007763.97) مليون دينار، أيضا بسبب ارتفاع الصادرات، اما في العامين (2010 -2012) استمرت الفجوة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الموجب بسبب التذبذب في أسعار النفط حتى وصلت الى عام (2012) أذ بلغت الفجوة (130384936.3) مليون دينار، وهي مرتفعة جدا عن السنوات السابقة وذلك بسبب ارتفاع عناصر الإضافة ومنها الصادرات والنفقات الحكومية، حيث ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع قيمة الصادرات بالتالي ارتفاع الإيرادات مما أدى الى زيادة النفقات الحكومية أيضا بالتالي عناصر الإضافة قد اضافت الى الدخل اكثر مما يتسرب منه.

اما في العامين (2014-2015) اخذت الفجوة بالانخفاض الموجب وذلك بسبب انخفاض عناصر الإضافة ومنها النفقات الحكومية، الاستثمار، الصادرات، بسبب الحرب التي خاضها العراق مع داعش، حيث أدت هذه الحرب الى تدمير البنى التحتية والمصانع والجسور وتوجه الانفاق نحو الانفاق العسكري الامر الذي أدى الى انخفاض الفجوة.

بلغت الفجوة عام (2019) (103450093.6) مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع احد عناصر الإضافة وهي الصادرات وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني والدعم الدولي الامر الذي أدى النهوض بالنشاط الاقتصادي، اما في عام (2020) عادت الفجوة الى الانخفاض أذ بلغت (60247593.81) مليون دينار، وذلك بسبب جائحة كورونا حيث توجهه الانفاق نحو شراء المستلزمات الصحية وتجهيز المستشفيات من دواء ومعقمات، أما في عام (2021) عادت الفجوة الى الارتفاع بسبب ارتفاع عناصر الإضافة كل من الصادرات والانفاق الحكومي وبسبب عودة الحياة الطبيعية بعد جائحة كورونا، وعوده التجارة الخارجية وزيادة الصادرات لتعويض النقص في الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعارها اثناء جائحة كورونا، واستمر ارتفاع الفجوة الى عام (2022).

وعند المقارنة بين فجوة العناصر بوجود القطاع النفطي وبعدم وجودة، نلاحظ بان الفجوة موجبة بوجود القطاع النفطي او بدونه وهو مؤشر إيجابي يدل على ان الاقتصاد قوي ولديه القدرة الإنتاجية على تحقيق فائض بدون الاعتماد على النفط او الاعتماد على قطاع معين، ويتمتع أيضا بأدرة جيدة للموارد أذ تدر بكفاءة عالية بحيث تحقق فائض بدون الاعتماد على النفط، ويعني أيضا وجود تنوع اقتصادي أذ يمكن تحقيق فائض بوجود القطاع النفطي او بعدمه. وسجلت فجوة العناصر الى متوسط مدة (70141754.7).

المطلب الرابع: تحليل واقع عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)

اعتمد الاقتصاد العراقي بنسبة كبيرة على الناتج النفطي، فعند غياب النفط الخام سيؤثر ذلك على كل من مكونات الطلب الكلي، أي انه يؤثر في كل من الانفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات.

الجدول (4) تحليل واقع عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي 100=2012	معدل النمو %	الانفاق الاستثماري 100=2012	معدل النمو %	الصادرات 100=2012	معدل النمو %
2004	24604307.7		2416072.139		25325679.9	
2005	7369495.72	-70.0	3441651.805	42.44	13507865.9	-46.7
2006	5233427.425	-29.0	270006.2736	-92.15	7788176.63	-42.3
2007	2631462.507	-49.7	632932.7281	134.41	4299848.39	-44.8
2008	3488434.708	32.6	1705986.891	169.53	5801142.76	34.9
2009	5516813.784	58.1	1767227.997	3.58	6752571.43	16.4
2010	2997794.713	-45.7	1694078.16	-4.13	4122189.5	-39.0
2011	2426161.295	-19.1	1483566.756	-12.42	3844037.54	-6.7
2012	2549280.572	5.1	1282900.897	-13.52	3806057.2	-1.0
2013	3837741.218	50.5	2157305.62	68.15	4253507.56	11.8
2014	3837138.147	0.0	2354284.715	9.13	4372938.74	2.8
2015	14941173.87	289.4	11567520.15	391.33	15345341.1	250.9
2016	6594401.469	-55.9	3572457.251	-69.11	6889275.96	-55.1
2017	5380560.076	-18.4	2947110.926	-17.50	6853162.48	-0.5
2018	4851363.584	-9.8	2757103.979	-6.44	7938817.67	15.8
2019	9902695.764	104.1	6191100.146	124.55	11919763.1	50.1
2020	3455519.044	-65.1	794484.9237	-87.16	2837812.18	-76.2
2021	4400343.208	27.3	1512620.321	90.39	5577565.29	96.5
2022	3492685.667	-20.6	1343440.279	-11.18	6175041.97	10.7
متوسط المدة	6184778.972	10.2	2625886.945	39.99	7758462.911	9.86

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

*ونظراً لعدم وجود بيانات بدون النفط الخام وعليه لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانفاق الحكومي، الانفاق الاستثماري، الادخار، الضرائب، الاستيرادات) تم استخراجها بأستبعاد نسبة التغير في قيمة الصادرات.

أولا: - تحليل الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يوضح الجدول (4) ان الانفاق الحكومي بلغ في عام (2004) (24604307.7) مليون دينار، اما في عام (2005) انخفض الى (7369495.72) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (70.0-%) وهو معدل نمو منخفض جدا وذلك بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق والتي اثرت بشكل كبير على اقتصاده.

ارتفع الانفاق الحكومي عام (2009) الى (5516813.784) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (58.1%) وذلك بسبب استقرار الوضع الأمني بعد الحرب فتطلب ذلك زيادة في الانفاق لتعويض سنوات الحرمان التي عاشها الشعب من خلال زيادة الأجور والرواتب، وفي عام (2014) بلغ الأنفاق الحكومي (3837138.147) مليون دينار، وبمعدل بلغ (0.0%) وذلك بسبب الوضع الأمني المضطرب الذي سببته المجموعات الإرهابية أو ما يسمى (داعش) مما جعل الحكومة تقلل من الانفاق في القطاعات غير الضرورية وتوجه انفاقها نحو الانفاق العسكري وأيضا قيام الحكومة بتقليص الانفاق للسيطرة على الوضع المالي و الاداري والحد من الهدر والفساد.

عاد الانفاق الحكومي الى الارتفاع عام (2015) وقد بلغ (14941173.87) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (289.4%) وذلك بسبب قيام الحكومة بزيادة الانفاق لرفع المستوى المعاشي للمواطنين ودعمهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب مع داعش، ثم اخذ الانفاق الحكومي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض والوصل الى معدلات تغير سالبة حتى وصلت الى عام (2019) حيث ارتفع الأنفاق الحكومي وبلغ (9902695.764) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (104.1%) بسبب استقرار الوضع الأمني وتطلب من الحكومة زيادة الانفاق لأعاده بناء البنى التحية ولتوطين النازحين وتقديم المساعدات لهم بسبب تركهم لمنازلهم اثناء الحرب مع (داعش).

انخفض الانفاق الحكومي عام (2020) الى (3455519.044) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (65.1-%) وذلك بسبب الأزمة الصحية (كورونا) التي حتمت على الحكومة تقليل الانفاق نحو القطاعات الأقل ضرورة وتوجه الانفاق نحو القطاعات الأكثر ضرورة وهي القطاعات الصحية، ثم ارتفعت النفقات في عام (2021) حيث بلغ (4400343.208) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (27.3%) ذلك بسبب التعافي من جائحة كورونا وعوده الحياه الى طبيعتها وتشغيل القطاعات الإنتاجية، ثم عادت النفقات الى الانخفاض في عام (2022) حيث بلغ(3492685.667) مليون دينار، وبلغ معدل تغير بلغ (20.6-%) وذلك

بسبب السياسات التقشفية التي اتبعتها الدولة للحد من العجز المالي وتقليص المبالغ المالية المخصصة للأنفاق الحكومي. وسجل الانفاق الحكومي متوسط مدة (6184778.972).

ثانياً: - تحليل الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يوضح الجدول (4) ان النفقات الاستثمارية بلغت عام (2004) (2416072.139) مليون دينار، ثم ارتفعت في عام (2005) حيث بلغت (3441651.805) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (42.44%) وذلك بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنه 2003 الامر الذي تطلب إعادة الاعمار والبنى التحية التي تم تدميرها وخلق فرص عمل لتقليل من نسبة البطالة المرتفعة، اما عام (2007) بلغت النفقات الاستثمارية (632932.7281) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (134.41%) أذ بدأ الوضع الأمني في العراق يشهد بعض التحسن النسبي نتيجة زيادة القوات الأمريكية، هذا التحسن النسبي في الأمن ساهم في فتح المجال أمام مزيد من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، حيث تم إطلاق العديد من المشاريع التنموية والاستثمارية بهدف إعادة الإعمار، وفي عام (2009) قد بلغت النفقات الاستثمارية (1767227.997) مليون دينار، وبلغ معدل النمو(3.58%) وهو معدل نمو منخفض مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت سنه 2008 مما جعل الحكومة تقلل الانفاق الاستثماري على المشاريع لأجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ثم أخذ بالارتفاع والانخفاض بين معدلات التغير السالبة والموجبة حتى وصل الى عام (2015) حيث بلغ فيها الاستثمار (11567520.15) مليون دينار، وبمعدل نمو (391.31%) وهو يعتبر أعلى معدل نمو خلال مدة البحث وذلك سبب إعادة الاعمار وبناء الجسور والدوائر الحكومية التي قامت بتخريبها التنظيمات الإرهابية (داعش) وأيضا محاوله الحكومة للنهوض بالنشاط الاقتصادي وجعل العراق بيئة مناسبة للاستثمار، ثم عاد للانخفاض في عام (2020) وقد بلغ فيها الأنفاق الاستثماري (794484.9237) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب قدره (87.1-%) وذلك بسبب جائحة (كورونا) حيث توجه الانفاق نحو الانفاق الصحي، اما في عام (2021) ارتفع الانفاق الاستثماري الى (1512620.321) مليون دينار، وبلغ معدل النمو (90.39%) وذلك بسبب تحسن الأوضاع الصحية مما جعل الحكومة تزيد من الانفاق الاستثماري للنهوض بالنشاط الاقتصادي، اما في عام (2022) انخفض الانفاق الاستثماري الى (1343440.279) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (11.18-%) وذلك بسبب عدم إقرار الموازنة العامة. وصل الانفاق الاستثماري الى متوسط مدة (2625886.945).

ثالثاً: ـ تحليل الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يوضح الجدول (4) ان الصادرات في عام (2004) بلغت (25325679.9) مليون دينار، وهي مرتفعة جدا بسبب اعتماد عام 2012 سنة أساس، ثم انخفضت الصادرات في عام (2005) الى (13507865.9) مليون دينار، وقد بلغ معدل النمو (46.7-%) وذلك بسبب تقلب أسعار الصادرات وانخفاض الطلب عليها، ثم عادت الى الارتفاع عام (2008) الى (5801142.76) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب قدره (34.9%) وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني وعودة التبادل التجاري، اما في عام (2015) بلغت الصادرات (15345341.1) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب (250.9%) وذلك بسبب انتهاء الحرب مع داعش الأمر الذي أدى الى تحرير مناطق العراق وعوده القطاعات الإنتاجية الى العمل ورافق ذلك ارتفاع الطلب على مما شجع على زيادة الصادرات ، اما في عام(2020) انخفضت الصادرات الى (2837812.18) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (76.2-%) وذلك بسبب الأزمة الصحية التي سببت انتكاسه في الاقتصاد العراقي واقتصادات العالم ، مما أدى الى ذلك الى غلق الحدود بالتالي انخفاض الصادرات، اما في عام (2021) ارتفعت الصادرات الى (5577565.29) مليون دينار، وبلغ معدل النمو (96.5%)، وذلك بسبب فتح الحدود بعد انتهاء جائحة كورونا واستقرار الوضع الاقتصادي، وفي عام (2021) عادت الصادرات الى الانخفاض حيث بلغت (6175041.97) مليون دينار، وبلغ معدل النمو (10.7%) وذلك بسبب قضايا تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي داخل العراق، بما في ذلك الاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار الحكومي، مما أثر على العمليات اللوجستية والإنتاجية في البلاد. وسجلت الصادرات متوسط مدة (7758462.911).

المطلب الخامس: ـ تحليل عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)

يوضح الجدول تطور عناصر التسرب وهي الادخار، الضرائب، الاستيرادات في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام

جدول (5) تحليل واقع عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	الادخار بالأسعار 100=2012	معدل النمو %	الضريبة على الدخل 100=2012	معدل النمو %	الاستيرادات 100=2012	معدل النمو %
2004	1177763.342		27076.54589		28787667.45	
2005	2833339.119	140.5	36676.5226	35.5	15259309.32	-47.0
2006	3150770.193	11.2	30152.5194	-17.8	5893726.168	-61.4
2007	1692957.014	-46.2	20846.65901	-30.9	2641091.729	-55.2
2008	3256424.437	92.3	16120.4681	-22.7	3541805.652	34.1
2009	324083.704	-90.0	19724.74871	22.4	6733232.102	90.1
2010	1059472.736	226.9	9700.265734	-50.8	3564134.961	-47.1
2011	1799397.323	69.8	9761.125678	0.6	2401904.965	-32.6
2012	1615636.032	-10.2	12438.5971	27.4	2488454.429	3.6
2013	2054261.673	27.1	16695.74735	34.2	2975525.652	19.6
2014	1868096.236	-9.03	21359.63438	27.9	3373409.882	13.4
2015	4268186.794	128.4	146930.5097	587.9	15595868.17	362.3
2016	2336512.988	-45.2	101857.0422	-30.7	6490082.072	-58.4
2017	3298409.638	41.1	76526.69332	-24.9	5226314.455	-19.5
2018	4525856.069	37.2	63350.06302	-17.2	4863991.199	-6.9
2019	6031941.474	33.2	101273.8116	59.9	9691362.974	99.2
2020	985098.649	-83.6	36359.9213	-64.1	3067060.246	-68.4
2021	3409512.086	246.1	50011.53305	37.5	3613841.535	17.8
2022	4407786.02	29.2	108.2341946	-99.8	3360711.348	-7.0
متوسط المدة	2636605.554	44.37	41945.82328	26.35	6819447.069	13.14

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

أولاً: ـ تحليل الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول(5) ان الادخار في عام (2004) بلغ (1177763.342) مليون دينار، ثم ارتفع الادخار في عام (2005) الى (2833339.119) مليون دينار، وبمعدل نمو قدره (140.5%)، وسبب ذلك بعد عام 2003، بدأت العراق بزيادة صادراته، مع تحسن البنية التحتية وزيادة الاستثمار، أذ شهدت البلاد زيادة في الإيرادات، وهذه الزيادة في الإيرادات أدت الى الزيادة في الدخل وهذه الزيادة

في الدخل قد أدت إلى ارتفاع مستويات الادخار الشخصي نتيجة لتحسن الرواتب وزيادة الإنفاق الحكومي، ثم ارتفع في عام (2006) الى (3150770.193) مليون دينار، وبلغ معدل النمو (11.2%%) بسبب ارتفاع الدخل وتوجه جزء كبير منه نحو الادخار تحسبا لأي ظرف طارئ، وعاد للانخفاض مره أخرى في عام (2009) الى (324083.704) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (90.0-%) وذلك بسبب امتداد آثار الأزمة المالية عام 2008 اذ أدت الى انخفاض الأسعار ثم انخفاض الإيرادات التي تؤدي بدورها الى انخفاض الدخل بالتالي انخفاض الادخار، ثم انخفض في عام (2014) الى (1868096.236) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (9.03-%)وذلك بسبب الحرب مع المنظمات الإرهابية (داعش) الأمر الذي أدى الى توجه الدخل نحو الاستهلاك لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، ثم ارتفع في عام (2019) الى(6031941.474) مليون دينار، ومعدل النمو بلغ (33.2%) بسب تحسن الوضع الأمني والاقتصادي وارتفاع الصادرات بالتالي ارتفاع الدخل ثم ارتفاع الادخار، وارتفع في عام (2021) بمعدل نمو قدره (39.2%) وذلك بسبب توجه الجزء الأكبر من الدخل نحو الادخار. وسجل الادخار متوسط مدة (2636605.554).

ثانياً: - تحليل الضرائب في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول (5) ان الضرائب في عام (2004) بلغت (27076.54589) مليون دينار، استمر الارتفاع في عام (2006) حيث بلغت (36676.5226) مليون دينار، وبمعدل نمو قد بلغ (35.5%)، وان من أهم أسباب ارتفاع الضرائب هو ارتفاع الدخل الذي أدى الى ارتفاع الضريبة، وفي عام (2015) بلغت الضريبة (146930,5097) مليون دينار، وبمعدل نمو قدره (587.9%) وهي نسبه مرتفعة جدا عن السنوات السابقة وسبب إصلاحات في النظام الضريبي الذي تضمن جهوداً لتحسين الوضع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فبدأت الحكومة العراقية بإصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد، اما في عام (2020) بلغت الضريبة (36359.9213) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (64.1-%) وذلك بسبب الأزمة الصحية حيث قامت الحكومة بخفض الضريبة على المواطنين لتخفيف العبء عليهم، ثم ارتفعت في عام (2021) حيث بلغت (50011.53305) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب قدره (37.5%) وذلك بسبب قيام الحكومة بفرض الضريبة لتعويض الانخفاض في الإيرادات، واحتياجها للتمويل المالي للقيام بالنشاط الاقتصادي بعد انتهاء الازمة الصحية، اما في عام (2022) انخفضت الضريبة الى (108.2341946) مليون دينار، وبلغ مقدار

النمو (99.8-%) وذلك بسبب عدم إقرار الموازنة العامة التي أدت الى انخفاض المخصصات المالية بالتالي انخفاض الدخل مما يؤدي الى انخفاض الضريبة. وصلت الضرائب الى متوسط مدة (41945.82328).

ثالثا: - تحليل الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول (5) ان الاستيرادات في عام (2004) بلغت (28787667.45) مليون دينار، بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي وفتح التجارة الخارجية، ثم انخفض الاستيرادات في عام (2005) الى (15259309) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (47.0-%) أذ كان العراق يعاني من حالة عدم استقرار أمني كبيرة بسبب تصاعد أعمال العنف والإرهاب، بما في ذلك الهجمات على البنية التحتية ووسائل النقل، هذا التدهور الأمني أثر سلبًا على حركة التجارة والاستيراد، حيث واجهت الشركات والمستوردون صعوبات في نقل البضائع داخل البلاد وتأمين سلامتها، ثم ارتفعت الاستيرادات في عام (2009) الى (6733232.102) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب قدره (90.1%) وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الاستقرار، ارتفع الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية مثل الأجهزة الإلكترونية، السيارات والمنتجات الغذائية، وزيادة الدخل لدى بعض الشرائح من السكان أسهمت في زيادة الطلب على السلع المستوردة، ثم اخذ بالارتفاع والانخفاض الى ان وصل الى عام (2015) حيث ارتفعت الاستيرادات في هذه السنة الى (15595868.17) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (362.3%) وذلك بسبب الضرر الذي حصل في القطاعات الإنتاجية الذي سببته الحرب مع (داعش) مما جعل الحكومة ملزمة للاستيراد لسد النقص الحاصل في السوق من سلع وخدمات ومواد غذائية وتطلب أيضا استيراد مواد البناء والمعدات اللازمة لأعاده بناء ما خربه التنظيم الإرهابي، اما في عام (2020) انخفضت الاستيرادات الى (3067060.246) مليون دينار، وبمعدل تغير سالب بلغ (68.4-%) بسبب الازمة الصحية التي أدت الى غلق الحدود بين الدول للسيطرة على الفايروس (covied19) وعدم انتشاره مما اثر ذلك على الاستيرادات، اما في عام (2021) ارتفعت الاستيرادات الى (3613841.535) مليون دينار، وذلك بسبب انتهاء الازمة الصحية وفتح الحدود الدولية وعوده التجارة الى طبيعتها، وفي عام (2022) انخفضت الاستيرادات بسبب ما شهده العراق من تحديات سياسية واقتصادية في الفترة الأخيرة، بما في ذلك عدم الاستقرار الحكومي والتوترات السياسية، هذه العوامل قد تؤدي

إلى تعطيل الأنشطة التجارية وعمليات الاستيراد. وسجلت الاستيرادات متوسط مدة (6819447.069).

المطلب السادس: تحليل فجوه العناصر بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022)

جدول (6) يوضح الفرق بين عناصر الإضافة وعناصر التسرب في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	مجموع عناصر الإضافة	مجموع عناصر التسرب	الفجوة (الاضافة – التسرب)
2004	52346060	29992507	22353552
2005	24319013	18129325	6189688
2006	13291610	9074649	4216961
2007	7564244	4354895	3209348
2008	10995564	6814351	4181214
2009	14036613	7077041	6959573
2010	8814062	4633308	4180754
2011	7753766	4211063	3542702
2012	7638239	4116529	3521710
2013	10248554	5046483	5202071
2014	10564362	5262866	5301496
2015	41854035	20010985	21843050
2016	17056135	8928452	8127683
2017	15180833	8601251	6579583
2018	15547285	9453197	6094088
2019	28013559	15824578	12188981
2020	7087816	4088519	2999297
2021	11490529	7073365	4417164
2022	11011168	7768606	3242562
متوسط المدة	16569129	9497998	7071130

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (4)(5)

يتضح من الجدول (6) ان الفجوة في عام (2004) بلغت (22353552) مليون دينار، وهي موجبه وهذا يدل على ان عناصر الإضافة أكبر من عناصر التسرب وذلك لارتفاع أحد عناصر الإضافة وهي

الصادرات بسبب عودة التجارة الخارجية بعد ما كانت تخضع للعقوبات التي نصت على حضر التجارة على العراق باستثناء دخول المساعدات، فبعد عام 2003 انتهت هذه العقوبات عادت تجارة العراق على العالم الخارجي وارتفع الطلب على السلع مما شجع القطاعات الإنتاجية على زيادة الإنتاج بالتالي أدى ذلك الى ارتفاع الصادرات، وفي عام (2005) بلغت الفجوة (6189688)مليون دينار، وهي أيضا موجبة وذلك بسبب ارتفاع النفقات الاستثمارية، حيث قامت الحكومة بزيادة الانفاق الاستثماري لأعاده ما دمرته الحرب ولجعل العراق بيئة مناسبة لجذب الاستثمار، وفي عام (2006) بلغت الفجوة (4216961) مليون دينار، وهي موجبة بسبب ان عناصر الإضافة أكبر من عناصر التسرب، اما في عام (2007) أيضا كانت الفجوة موجبة أذ بلغت (3209348) مليون دينار، بسبب ارتفاع عنصر الإضافة وهو الانفاق الاستثماري وذلك لأعاده بناء البنية التحتية وبناء الجسور، وفي عام (2009) بلغت (6959573) مليون دينار، أذ الفجوة موجبة وذلك بسبب ارتفاع الأسعار التي أدت الى ارتفاع عنصر الإضافة وهي الصادرات، وفي عام (2015) بلغت الفجوة (21843050) مليون دينار، وتعتبر فجوة مرتفعة جدا بالنسبة، وذلك بسبب ارتفاع عناصر الإضافة الانفاق الحكومي, الانفاق الاستثماري, الصادرات وبمعدلات نمو مرتفعة بسبب ارتفاع الأسعار التي أدت الى ارتفاع الصادرات، والصادرات بدورها أدت الى ارتفاع كل من الانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري، وفي عام (2019) بلغت الفجوة (12188981) مليون دينار، وهي فجوة مرتفعة وذلك بسبب ارتفاع عنصر الإضافة وهي الصادرات بسبب تحسن الوضع الأمني وارتفاع الأسعار، اما في عام (2021) بلغت الفجوة (4417164) مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع عنصر الإضافة الصادرات بسبب انتهاء الازمة الصحية وعودة الحياة الى طبيعتها الامر الذي أدى الى عودة التجارة وارتفاع الأسعار. وسجلت الفجوة متوسط مدة (7071130).

المبحث الثاني: - تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

المطلب الاول: تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

الجدول (7) تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

العام	الدخل المتاح 100=2012	معدل النمو %	الانفاق الاستهلاكي 100=2012	معدل النمو%	الميل الحدي للاستهلاك	الادخار 100=2012	معدل النمو%	الميل الحدي للادخار
2004	118567431.6		104205345.2			4362086.4		
2005	115942715.3	-2.21	97053787.8	-6.86	2.72	18888927.4	333.03	-1.72
2006	104314966.6	-10.0	75671601.2	-22.03	1.83	28643365.3	51.64	-0.83
2007	94257688.4	-9.64	73095725.75	-3.40	0.26	21161962.67	-26.12	0.74
2008	100426797.6	6.54	83906448.47	14.79	1.75	46520349.1	119.83	-0.75
2009	112596225.8	12.11	109895528.3	30.97	2.13	2700697.5	-94.19	-1.13
2010	132661874.6	17.82	115003995.6	4.65	0.25	17657878.9	553.83	0.75
2011	171207432.8	29.05	126222499.7	9.75	0.29	44984933.0	154.76	0.71
2012	183849100.6	7.38	143458199.8	13.66	1.36	40390900.8	-10.21	-0.36
2013	200006932.7	8.78	150650390.8	5.01	0.45	51356541.8	27.15	0.55
2014	200985119	0.489	153623194.3	1.97	3.03	37361924.7	-27.25	-2.03
2015	155890855	-22.43	138106743.3	-10.10	0.34	17784111.6	-52.40	0.66
2016	160406652.1	2.89	142433475.3	3.13	0.96	17973176.8	1.06	0.04
2017	176033174.9	9.74	143049078.5	0.43	0.04	32984096.3	83.52	0.96
2018	209185477.1	18.8	152612276.2	6.69	0.29	56573200.8	71.52	0.71
2019	214857892.3	2.71	164591713.4	7.85	2.11	50266178.9	-11.15	-1.11
2020	203196271.2	-5.42	104205345.2	-6.74	5.17	19701972.9	-60.80	-4.17
2021	195152977	-3.95	97053787.88	3.15	0.89	56825201.4	188.4	0.11
2022	187801871.9	-3.76	75671601.2	5.86	2.90	110194650.5	93.9	-1.90
متوسط المدة	159860076.7	3.27	129105752.6	3.26	1.48	45516519.8	77.59	-0.48

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1) (2)

يوضح الجدول (7) تطورالميل الحدي الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)، الدخل عام (2004) بلغ (118567431.6) مليون دينار، و بلغ الانفاق الاستهلاكي (104205345.2) مليون دينار، ومن أسباب هذه الزيادة هو التحسن التدريجي في أنتاج النفط، على الرغم من الصعوبات الأمنية والسياسية في العراق بعد عام 2003، مما ساهم ذلك في زيادة إيرادات الدولة وبالتالي زيادة القدرة على الإنفاق، بالتالي ادا ذلك الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك أذ بلغ (2.72). مما أدى انعكاس ذلك سلباً على الادخار أذ بلغ الميل الحدي للادخار (1.72-). اما في سنوات (2005-2006-2007) انخفض الانفاق الاستهلاكي على التوالي أذ بلغ في عام (2005) (97053787.88) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (6.86-) وفي عام (2006) بلغ (75671601.2) مليون دينار، وأيضا بمعدل تغبر بلغ (22.03-) وفي عام (2007) بلغ الانفاق الاستهلاكي (73095725.75) مليون دينار، ومعدل تغير بلغ (3.40-) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة التي أدت الى انخفاض الدخل، مما ذلك الى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك في تلك السنوات. ثم ارتفع الميل الحدي للاستهلاك في عامي (2008،2009) أذ بلغ على التوالي (1.75،2.13) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما ساهم في زيادة إيرادات العراق باعتباره أحد أكبر منتجي النفط في العالم. وهذا الارتفاع في الإيرادات النفطية أثر بشكل مباشر على ميزانية الدولة وأتاح لها زيادة الإنفاق العام بالتالي زيادة الدخل ثم الانفاق الاستهلاكي بالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. مما أدى ذلك الى انخفاض الادخار الى التغير السالب. اما في عام (2015) انخفض الانفاق الاستهلاكي الى (138106743.3) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (10.10-)، مما انعكس ذلك على انخفاض الميل الحدي للاستهلاك أذ بلغ (0.34) حيث ان في تلك الفترة كان العراق يواجه تحديات أمنية كبيرة بسبب سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من البلاد الحروب والنزاعات المسلحة أثرت بشكل كبير على البنية التحتية والاقتصاد المحلي، مما أدى الى انهيار أسعار النفط عالمياً وتوقف الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية في العديد من المناطق. ارتفع الانفاق الاستهلاكي مره أخرى بسبب تحسن الوضع الأمني والاقتصادي إذ ارتفعت أسعار النفط في السنوات اللاحقة وتحسن دخل الفرد، لكن في عام (2020) حدثت الأزمة الصحية التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد العراقي وعلى اقتصادات العالم اجمع، أذ أثرت على تراجع أسعار النفط، مما أدى ذلك الى ، مما أثر على صادرت العراق إذ بغلت (56942596.96) مليون ، وهي نسبة منخفضة جدا عن العام السابق، بحسب ما

جاء في تقرير الصادرات السنوية لوزارة التخطيط، وأثر أيضا على ميزانية الدولة وذلك بسبب فايروس covid19 او ما يعرف بفايروس (كورونا)، مما أدى ذلك الى اغلاق الحدود وارتفاع المستوى العام للأسعار، أذ أدى ذلك الى انخفاض الميل الحدي للادخار أذ بلغ (4.17-) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الى (5.17)، وزيادة الانفاق نحو القطاع الصحي من أجل الوقاية من الفايروس، اما في عام (2021) بلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.89) بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا، إذ اعتبرت قفزة سعرية ملحوظة، اذ استمر الارتفاع الى عام (2022) إذ بلغ الميل الحدي للاستهلاك (2.90) بالرغم من أن أسعار النفط ارتفعت في 2022، إلا أن الانخفاض الذي حدث في السنوات السابقة أثّر سلبًا على الإيرادات الحكومية، حيث يعتمد العراق بشكل كبير على صادرات النفط لتوليد دخله. مما جعل الفرد ينفق مدخراته مما أثر ذلك على انخفاض الادخار اذ بلغ الميل الحدي للادخار (1.90-). وسجل الانفاق الاستهلاكي متوسط مدة (129105752.6). وسجل الدخل المتاح متوسط مدة (159860076.7).

المطلب الثاني: - تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)

الجدول (8) تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

العام	الدخل المتاح 100=2012	معدل النمو %	الانفاق الاستهلاكي 100=2012	معدل نمو %	الميل الحدي للاستهلاك	الادخار 100=2012	معدل النمو %	الميل الحدي للادخار
2004	11566511.1		10388747.7			1177763.3		
2005	19,030,216.6	64.52	15475877.5	48.96	0.68	2833339.1	140.56	0.32
2006	24867929.9	30.67	21717159.7	40.32	1.06	3150770.1	11.20	-0.06
2007	26282719.4	5.68	24690762.4	13.69	2.10	1692957.0	-46.26	-1.10
2008	32812252.6	24.84	29555828.2	19.70	0.75	3256424.4	92.35	0.25
2009	47692299.7	45.34	47368216	60.26	1.19	324083.7	-90.04	-0.19
2010	50267219.8	5.39	49208047.0	3.88	0.71	1059472.7	226.91	0.29
2011	48183344.2	-4.14	46383946.8	-5.73	1.35	1799397.3	69.83	-0.35
2012	56623426.3	17.51	55007790.2	18.59	1.02	1615636.0	-10.21	-0.02
2013	77870672.7	37.52	75816411.0	37.82	0.98	2054261.6	27.14	0.02
2014	78292602	0.541	76424510.7	0.80	1.44	1868096.2	-9.06	-0.44
2015	93304058.2	19.17	89035871.4	16.50	0.84	4268186.7	128.47	0.16
2016	95217334	2.05	92880821.0	4.31	2.00	2336512.9	-45.25	-1.00
2017	91209310.4	-4.20	87910900.7	-5.35	1.23	3298409.6	41.16	-0.23
2018	93983740.5	3.04	89457884.4	1.75	0.56	4525856.0	37.21	0.44
2019	104971156.9	11.69	98939215.4	10.59	0.86	6031941.4	33.27	0.14
2020	115096338.7	9.64	114111240	15.33	1.49	985098.6	-83.66	-0.49
2021	91458055.6	-20.53	88048543.5	-22.8	1.10	3409512.0	246.10	-0.10
2022	91256551.4	-0.22	86848765.3	-1.36	5.95	4407786.0	29.27	-4.95
متوسط المدة	65788723.16	13.80	63119502.09	14.29	1.40	2636605.5	44.39	-0.40

المصدر- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (7)

يتضح من الجدول (8) ان في عام (2004) الدخل المتاح بلغ (11566511.13) مليون دينار، و بلغ الانفاق الاستهلاكي (10388747.79) مليون دينار، في حين بلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.68) والميل الحدي للادخار (0.32) وذلك بسبب امتداد أثار اخضاع الاقتصاد العراقي للعقوبات حتى هذا العام وبعد فتح التجارة الخارجية ارتفع الاستيراد مما

أدى الى توجه الأفراد نحو الاستهلاك لإشباع متطلباتهم من السلع المستوردة التي كانوا يفتقرون لها، وبعد ما كانوا يعانون من الحصار لعدة سنوات وكانت الدخول منخفضه وكان الميل الحدي للادخار منخفض في تلك السنة، وذلك لتغطية الاستهلاك من المدخرات، اما في عام (2005) ارتفع الدخل المتاح الى (19030216.6) أذ أدى ذلك الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي (15475877.56) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (48.96%) ارتفع الميل الحدي للاستهلاك الى (1.06) وانخفض الميل الحدي للادخار الى (0.06-) وهو وذلك بسبب ارتفاع الدخل.

ارتفع الدخل المتاح في عام (2009) الى (47692299.7) مليون دينار، وبلغ نصيب الانفاق الاستهلاكي من الدخل (47368216) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (45.34%) وكذلك ارتفع الميل الحدي للاستهلاك الى (1.19)وبالمقابل انخفاض الميل الحدي للادخار الى (90.04-) وذلك بسبب امتداد آثار الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 ، اما في عام (2010) كان الدخل مرتفع أيضا اذ بلغ (50267219.8) مليون دينار، وبلغ الانفاق الاستهلاكي (49208047.06) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (3.88%) اما للميل الحدي للاستهلاك قد انخفض الى (0.71) قابله ارتفاع طفيف في الميل الحدي للادخار أذ بلغ (0.29) بسبب ارتفاع الدخل الأمر الذي شجع الفرد على الادخار، وفي عام (2015) ارتفع الدخل المتاح الى (93304058.24) مليون دينار، وكان نصيب الانفاق الاستهلاكي من الدخل (89035871.45) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (16.50%)، وانخفض الميل الحدي للاستهلاك الى (0.84) قابلة ارتفاع في الميل الحدي للادخار أذ بلغ (0.16) وهذا يعني تحول جزء من الدخل نحو الادخار، بسبب الاوضاع الأمنية الغير مستقرة التي دفعت الفرد الى الادخار تحسباً لوضع طارئ، والتفكير في المستقبل البعيد.

وارتفع الدخل المتاح عام (2016) الى (95217334.02) مليون دينار، وارتفع الاستهلاك الى (92880821.03) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (4.31%) مما أدى الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الى (2.00) وانخفاض الميل الحدي للادخار الى (45.25-) وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني في بعض مناطق العراق في عام 2016 وكانت هناك تحركات عسكرية ناجحة لتحرير بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش. وهذا التحسن الأمني ساهم في عودة النشاط الاقتصادي في بعض المناطق وزيادة الثقة لدى المستهلكين، والحكومة العراقية قامت ببعض الإجراءات الاقتصادية لدعم الاقتصاد في تلك الفترة، بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية ومحاولة دفع الرواتب في الوقت

المحدد، ما ساهم في زيادة السيولة في السوق وتحفيز الإنفاق الاستهلاكي. اما في عام (2020) ارتفع الدخل المتاح الى (115,096,338.7) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (9.64%) أذ ارتفع الانفاق الاستهلاكي الى (114111240) مليون دينار، وبمعدل نمو قدره (15.33%) وارتفع الميل الحدي للاستهلاك الى (1.49) قابله انخفاض في الميل الحدي للادخار اذ بلغ (0.49-) وذلك بسبب الأزمة الصحية وانتشار فايروس كورونا أذ كان الانفاق نحو شراء الأدوية والمستلزمات الطبية، اما عام (2021) انخفض الدخل الى (91458055.6) مليون دينار، مما أدى الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي الى (88048543.51) مليون دينار، وبمعدل تغير بلغ (22.83-%) وانخفض الميل الحدي للاستهلاك الى (1.10) بسبب الكساد والتوقف في الاقتصاد العراقي، وبالرغم من الجهود الحكومية لدعم الاقتصاد إلا أن نقص السياسات الفعالة لمعالجة تداعيات الجائحة وتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أدى إلى استمرار تراجع الدخل والاستهلاك.

انخفض الدخل المتاح في عام (2022) الى (91256551.4) مليون دينار، أدى الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي أذ بلغ (86848765.38) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (1.36-%) وارتفع الميل الحدي للاستهلاك الى (5.95)، وانخفض الميل الحدي للادخار الى (4.95-) أذ ان شهد العراق في 2022 ارتفاعاً في معدلات التضخم بسبب عدة عوامل، من بينها زيادة أسعار السلع المستوردة إلى جانب ذلك خفض قيمة الدينار العراقي. هذا التضخم أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للأسر، مما أثر على مستويات الاستهلاك. بالإضافة الى ذلك استمرار معدلات البطالة في العراق في الارتفاع، خصوصاً بين الشباب، نتيجة لضعف التنوع الاقتصادي وضعف القطاع الخاص. البطالة المرتفعة تقلل من دخل الأسر، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي. مما جعل الفرد ينفق جميع مدخراته من اجل اشباع حاجاته. وسجل الانفاق الاستهلاكي متوسط مدة (63119502.09). وسجل الدخل المتاح كتوسط مدة (65788723.16).

المطلب الثالث: ـ تأثير النفط الخام في تطور دالة الاستهلاك

يوضح الجدول (9) الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار بوجود وبعدم وجود النفط الخام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

العام	بدون النفط الخام		بوجود النفط الخام	
	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
2004				
2005	0.68	0.32	2.72	-1.72
2006	1.06	-0.06	1.83	-0.83
2007	2.10	-1.10	0.26	0.74
2008	0.75	0.25	1.75	-0.75
2009	1.19	-0.19	2.13	-1.13
2010	0.71	0.29	0.25	0.75
2011	1.35	-0.35	0.29	0.71
2012	1.02	-0.02	1.36	-0.36
2013	0.98	0.02	0.45	0.55
2014	1.44	-0.44	3.03	-2.03
2015	0.84	0.16	0.34	0.66
2016	2.00	-1.00	0.96	0.04
2017	1.23	-0.23	0.04	0.96
2018	0.56	0.44	0.29	0.71
2019	0.86	0.14	2.11	-1.11
2020	1.49	-0.49	5.17	-4.17
2021	1.10	-0.10	0.89	0.11
2022	5.95	-4.95	2.90	-1.90
متوسط المدة	1.40	-0.40	1.48	-0.48

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7) (8)

يتضح من الجدول (9) ان الميل الحدي للاستهلاك بدون القطاع النفطي مرتفع يقابله ارتفاع طفيف في الميل الحدي للادخار، وتفسير ذلك ان الاقتصاد العراقي بدون القطاع النفطي يتجه نحو قطاعات أخرى مثل القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، مما يؤدي ذلك الى انخفاض الدخل، فيميل الفرد الى أنفاق النسبة

الأكبر من الدخل نحو الاستهلاك لسد حاجاتهم الأساسية، وان كل زيادة في الدخل ستوجه نحو الاستهلاك أذ يؤدي ذلك الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك، ولا تكون هناك فرصه للادخار مما يؤدي الى انخفاض الميل الحدي للادخار، اما في حال وجود القطاع النفطي فأن الدخول تكون مرتفعة، لكن الميل الحدي للاستهلاك يكون متذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويكون هناك نصيب للادخار من الدخل، وذلك يتبع ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، فعند ارتفاع أسعار النفط فأن الحكومة ستزيد من الانفاق الذي يعزز الاستهلاك، اما في حال انخفاض أسعار النفط فأن الحكومة ستقلل من الانفاق بالتالي ينخفض الميل الحدي للاستهلاك، وان عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق يدفع الفرد الى تحويل جزء من الدخل نحو الادخار خوفا من ازدياد الوضع الاقتصادي سوءاً، مما يؤدي ذلك الى ارتفاع الميل الحدي للادخار، بالتالي فأن التغير في الميل الحدي للاستهلاك في اقتصاد يعتمد على القطاع النفطي، فأن الميل الحدي للاستهلاك يتأثر في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، ويتأثر في السياسات الحكومية، والعوامل الداخلية مثل الاستقرار الأمني والسياسي، والوضع الاقتصادي العالمي. وسجل الميل الحدي للاستهلاك بوجود النفط الخام متوسط مدة (1.48). وسجل الميل الحدي للادخار بوجود النفط الخام متوسط مدة (4.48-). وسجل الميل الحدي للاستهلاك بدون النفط الخام متوسط مدة (1.40). وسجل الميل الحدي للادخار بدون النفط الخام متوسط مدة (0.40-).

المطلب الرابع: تحليل واقع العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في العراق للمدة (2004-2022)

اولا: - تحليل واقع العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في العراق بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

الجدول (10) العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	مجموع عناصر الإضافة	مجموع عناصر التسرب	فجوة العناصر	الدخل المتاح 100=2012	الانفاق الاستهلاكي 100=2012	ميل دالة الاستهلاك
2004	194645033	111507625.6	83137407.42	118567431.6	104205345.2	
2005	165173242	306433050.5	-141259808.5	115942715.3	97053787.8	2.72
2006	124719916.6	84229230.26	40490686.29	104314966.6	75671601.2	1.83
2007	103053511.4	57427597.62	45625913.78	94257688.4	73095725.7	0.26
2008	167066470.9	100579435.2	66487035.69	100426797.6	83906448.4	1.75
2009	122775016.9	61767252.9	61007763.97	112596225.8	109895528.3	2.13
2010	152973111	79683840.4	73289270.57	132661874.6	115003995.6	0.25
2011	206503609.5	109214080.4	97289529.11	171207432.8	126222499.7	0.29
2012	227080235.2	114740944.2	112339291	183849100.6	143458199.8	1.36
2013	256684392.1	126299455.8	130384936.3	200006932.7	150650390.8	0.45
2014	240597944	114676068	125921876	200985119	153623194.3	3.03
2015	174871947.9	83559702	91312245.9	155890855	138106743.3	0.34
2016	131768224.2	68899610.48	62868613.75	160406652.1	142433475.3	60.9
2017	158605865	88386964	70218901.05	176033174.9	143049078.5	40.0
2018	205239820.5	121619067.1	83620753.39	209185477.1	152612276.2	90.2
2019	236329414.2	132879320.6	103450093.6	214857892.3	164591713.4	2.11
2020	142221765.5	81974171.65	60247593.81	203196271.2	104205345.2	5.17
2021	209667495.1	128506459.9	81161035.15	195152977	97053787.88	90.8
2022	281088430	195985466.1	85100200.93	187801871.9	75671601.2	2.90
متوسط المدة	184266602.4	114124847.7	70141754.7	159860076.7	129105752.6	1.48

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الجداول (3) (7).

يتضح من الجدول (10) ان عام (2004) بلغت فجوة العناصر (83137407.42) مليون دينار، وهي نسبة كبيرة وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وعودة التجارة الخارجية التي أدت الى ارتفاع الصادرات وبالتالي ارتفاع الدخول مما جعل الحياه تعود الى طبيعتها وقيام الافراد بشراء الحاجات المؤجلة ، اما في عام (2005) انخفضت فجوة العناصر الى (141259808.5-) مليون دينار، وهي سالبة وذلك بسبب ارتفاع الاستيرادات مما جعل عناصر التسرب أكبر من عناصر الإضافة ولكن ارتفاع الدخول في ذلك العام أدى الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي بالتالي انعكس ذلك على ميل دالة الاستهلاك أذ ارتفع الى (2.72)، وارتفعت فجوة العناصر في عام (2008) الى (66487035.69) مليون دينار، و ارتفع ميل دالة الاستهلاك الى (1.75) وذلك بسبب ارتفاع الدخل الذي أدى بدورة الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي بالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. اما في عام (2015) انخفضت فجوة العناصر على التوالي الى (91312245.9) مليون دينار، وانخفض ميل دالة الاستهلاك الى (0.34) وذلك بسبب الحرب مع التنظيمات الإرهابية (داعش) مما جعل الانفاق يتجه نحو الانفاق العسكري، اذ ارتفعت فجوة العناصر في الأعوام (2018) الى (83620753.39) مليون دينار على التوالي ، وارتفع ميل دالة الاستهلاك الى (0.29) ، وذلك بسبب ارتفاع الصادرات التي أدت الى ارتفاع الدخل بالتالي ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ثم ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، اما في عام (2019) ارتفعت فجوة العناصر الى (103450093.6) مليون دينار، وارتفع ميل دالة الاستهلاك الى (2.11) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما في عام (2020) انخفضت فجوة العناصر الى (60247593.81) مليون دينار، اما ميل دالة الاستهلاك فقد ارتفعت الى (5.17) وذلك بسبب الازمة الصحية (كورنا) التي اثرت على الاقتصاد العراقي واعلى اقتصادات الدول اجمع، وعلى الرغم من ارتفاع الدخل الا ان بسبب هذه الازمة انخفض الانفاق الاستهلاكي توجه الانفاق نحو الانفاق الصحي مما جعل الفرد ينفق مدخراته على شراء الادوية والمستلزمات الطبية بالتالي انخفضت فجوة العناصر وارتفع ميل دالة الاستهلاك، وكذلك ارتفعت فجوة العناصر في عام (2021) الى (81161035.15) مليون دينار ، قابلها انخفاض في ميل دالة الاستهلاك أذ بلغ (0.89) على التوالي وذلك بسبب قيام الافراد بتوجيه الجزء الأكبر من الدخل نحو الادخار بسبب عدم ثقة الفرد بالوضع الاقتصادي وخوفا من عودة الازمة الصحية مره اخرى. وسجلت فجوة العناصر متوسط مدة (7041754.7). وسجل الميل الحدي للاستهلاك كتوسط مدة (1.48).

ثانيا: - تحليل واقع العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في العراق بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)

الجدول (11) العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	مجموع عناصر الإضافة	مجموع عناصر التسرب	الفجوة العناصر	الدخل المتاح 100=2012	الانفاق الاستهلاكي 100=2012	ميل دالة الاستهلاك
2004	52346060	29992507	22353552	11566511.1	10388747.79	
2005	24319013	18129325	6189688	19030216.6	15475877.56	0.68
2006	13291610	9074649	4216961	24867929.9	21717159.71	1.06
2007	7564244	4354895	3209348	26282719.4	24690762.44	2.10
2008	10995564	6814351	4181214	32812252.6	29555828.21	0.75
2009	14036613	7077041	6959573	47692299.7	47368216	1.19
2010	8814062	4633308	4180754	50267219.8	49208047.06	0.71
2011	7753766	4211063	3542702	48183344.2	46383946.88	1.35
2012	7638239	4116529	3521710	56623426.3	55007790.27	1.02
2013	10248554	5046483	5202071	77870672.7	75816411.03	80.9
2014	10564362	5262866	5301496	78292602	76424510.76	1.44
2015	41854035	20010985	21843050	93304058.2	89035871.45	0.84
2016	17056135	8928452	8127683	95217334	92880821.03	2.00
2017	15180833	8601251	6579583	91209310.4	87910900.78	1.23
2018	15547285	9453197	6094088	93983740.5	89457884.43	60.5
2019	28013559	15824578	12188981	104971156.9	98939215.43	0.86
2020	7087816	4088519	2999297	115096338.7	114111240	1.49
2021	11490529	7073365	4417164	91458055.6	88048543.51	1.10
2022	11011168	7768606	3242562	91256551.4	86848765.38	5.95
متوسط المدة	16569129	9497998	7071130	65788723.16	63119502.09	1.40

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول (6) (8).

يتضح من الجدول (11) في عام (2004) بلغت فجوة العناصر (22353552) مليون دينار، وذلك بسبب تغير النظام السابق وفتح الحدود اما التجارة الخارجية أذ أدى ذلك الى ارتفاع الصادرات التي بدورها أدت الى ارتفاع الدخول التي أدت الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ، مما حفز الفرد على الاستهلاك لتعويض الحرمان الذي كان يعيشه سابقا

بسبب العقوبات الاقتصادية بالتالي انعكس ذلك على ارتفاع دالة الاستهلاك، اما في عام (2005) انخفضت فجوة العناصر الى (6189688) مليون دينار، بسبب انخفاض الانفاق الحكومي وتوجه الدخل نحو الانفاق الاستثماري. وفي عام (2008) ارتفعت فجوة العناصر الى (4181214) مليون دينار، قابلها انخفاض ميل دالة الاستهلاك اذ بلغت (0.75) وهذا غير مطابق للنظرية الاقتصادية.

ارتفعت فجوة العناصر في عام (2014) الى (5301496) مليون دينار، وارتفع ميل دالة الاستهلاك الى (1.44) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية أذ عند ارتفاع الانفاق الاستثماري ترتفع الدخول ثم يرتفع الاستهلاك أذ ان الفرد عند ارتفاع دخلة يضع اشباع حاجاته بالدرجة الأساسية بالتالي أدى ذلك الى ارتفاع ميل دالة الاستهلاك ،اما في عام (2015) ارتفعت فجوة العناصر الى (21843050) مليون دينار، وانخفض ميل دالة الاستهلاك الى (0.84) على الرغم من ارتفاع الدخول الا ان دالة الاستهلاك انخفضت وذلك بسبب امتداد اثار الحرب مع (داعش) أذ كان الانفاق متجه نحو الانفاق على المعدات العسكرية من أجل الدفاع عن الوطن، ووجه أيضا الفرد جزء من الدخل نحو الادخار لأجل الحيطة والحذر، وانخفضت فجوة العناصر في الأعوام (2017-2018) على التوالي الى(6094088,6579583) مليون دينار، مما أدى الى انخفاض ميل دالة الاستهلاك على التوالي الى (0.56،1.23) وذلك بسبب ارتفاع الانفاق على الحرب مع المنظمات الإرهابية (داعش) مما أدى الى حدوث عجز في الموازنة العامة وتراكم الديون مما أدى الى قيام الحكومة برفع الضريبة على الدخول لتغطية العجز الأمر الذي أدى الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وبالتالي انخفض ميل دالة الاستهلاك، اما في عام (2019) ارتفعت فجوة العناصر الى (12188981) مليون دينار، وارتفعت ميل دالة الاستهلاك الى (0.86) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، أذ ام ارتفاع الدخل أدى الى ارتفاع الانفاق الحكومي بالتالي ارتفع الدخل ثم ارتفع الانفاق الاستهلاكي الذي أدى الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. اما في عام (2020) انخفضت فجوة العناصر الى (2999297) مليون دينار، اما ميل دالة الاستهلاك فقد ارتفع الى (1.49) وذلك بسبب زيادة الانفاق على شراء الادوية والمستلزمات الطبية بسبب تفشي فايروس (كورونا) ،اما في عام (2021) ارتفعت فجوة العناصر الى (4417164) مليون دينار، قابلها انخفاض في ميل دالة الاستهلاك أذ بلغت (1.10) وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الغير مستقرة وانخفاض الانفاق الاستهلاكي بالتالي انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، اما في عام (2022) انخفضت فجوة العناصر الى

(3242652) مليون دينار، وارتفع ميل دالة الاستهلاك الى (5.59) وهذا أيضا غير مطابق للنظرية الاقتصادية، بسبب اعتماد الفرد على المدخرات السنة السابقة في تحقيق الاستهلاك.

من ملاحظة اتجاه الميل الحدي للاستهلاك بوجود النفط وبعدم وجدود النفط نلاحظ بانه قد بلغ متوسط المدة للميل الحدي للاستهلاك (1.48) بوجود النفط الخام و(1.40) بدون النفط الخام، وهذا يشير بان الاقتصاد العراقي تأثر كثيرا بالإيرادات الريعية (إيرادات النفط) أذ ان بدون النفط الخام فالدخل يتوجه بنسبة (1.40) منه نحو الاستهلاك وذلك بسبب صغر مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، اما بوجود النفط الخام والذي تعتمد دخول الافراد فيه على إيرادات هذا القطاع والمتمثلة بتمويل الرواتب، الامر الذي أدى الى توجيه (1.48) من الدخول نحو الاستهلاك وادخار ما تبقى منها وتوجيهه نحو الاستثمار.
وسجلت فجوه العناصر متوسط مدة (7071130). وسجل الميل الحدي للاستهلاك متوسط مدة (1.40).

الفصل الثالث

قيـاس وتحليـل أثـر فجـوة العناصـر فـي دالــة الاسـتهلاك فـي الاقتصـاد العراقـي للمدة (2004-2022)

المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي والجانب النظري للمفاهيم القياسية

المبحث الثاني: قياس أثر فجوة العناصر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

تمهيد

يعد النموذج القياسي أحد النماذج المهمة لفهم كيفية تأثير المتغيرات في بعضها البعض، وقد تم في دراستنا استخدام البرنامج الإحصائي EViews12 وهو أحد البرامج الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين، يتضمن المبحث الأول الجانب النظري للنموذج القياسي (ARDL)، اما المبحث الثاني يتضمن تحليل نتائج النموذج القياسي، وبعد إجراء اختبارات الأستقرارية والتكامل المشترك تم عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها، ومن النماذج المناسبة للتحليل الإحصائي هو نموذج ARDL، والذي يتضمن مجموعة من الاختبارات مثل اختبار تقديرات النموذج للمتغيرات لتحديد أهمية النموذج المقدر وكذلك تحديد فترة الابطاء المثلى واختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة المدى، الاختبارات التشخيصية للمتغيرات، اختبارات التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي، اختبارات السكون للمتغيرات، وتقدير المعلمات قصيرة المدى، تصحيح الخطأ، والمعلمات طويلة المدى لتحديد تأثير المتغير المستقل (الفجوة) على المتغير التابع (دالة الاستهلاك).

المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي والجانب النظري للمفاهيم القياسية

المطلب الاول: - توصيف النموذج القياسي

في البداية لابد لنا من تحديد متغيرات البحث وفقا للآتي:

1-المتغير المستقل: والذي يتمثل بفجوة العناصر (الفرق بين عناصر الإضافة والتسرب) بدون القطاع النفطي وبوجود القطاع النفطي

2-المتغير التابع: ويتمثل بدالة الاستهلاك والتي يتم التعبير عنها بالميل الحدي للاستهلاك (MPC) بدون القطاع النفطي وبوجود القطاع النفطي

وعلية سنقوم بتقدير العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك وفجوة العناصر مرة بوجود النفط الخام ومرة بعدم وجود النفط الخام

أ-قياس أثر فجوة العناصر على داله الاستهلاك بدون القطاع النفطي

$$MPC=f(gap1) \ldots\ldots (1)$$

ب-قياس أثر فجوة العناصر على دالة الاستهلاك بوجود القطاع النفطي

$$MPC=f(gap2) \ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

gap= يمثل فجوة العناصر

MPC= يمثل الميل الحدي للاستهلاك

ومن ثم نحدد العلاقة من الناحية الاقتصادية بين المتغير المستقل (فجوة العناصر) والمتغير التابع دالة الاستهلاك (MPC)، حيث يرتبط الميل الحدي للاستهلاك MPC بعلاقة طردية مع الفجوة في حالة كونها موجبة، ويأتي ذلك من علاقته الموجبة مع عناصر الإضافة (الانفاق الحكومي، الاستثمار والصادرات) حيث بزيادة أي من هذه المكونات سوف يؤدي الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

وكذلك يرتبط الميل الحدي للاستهلاك (MPC) بعلاقة عكسية مع فجوة العناصر كونها سالبة، ويأتي ذلك من علاقته السالبة مع عناصر التسرب (الادخار، الضرائب والاستيرادات) حيث أن زيادة كل منها يعد تسرب من تيار الدخل وذلك يؤدي الى انخفاض الدخل القابل للتصرف ومن ثم الاستهلاك.

المطلب الثاني: مفهوم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اولاً: ـ المفاهيم القياسية ذات العلاقة بتقدير النموذج

نموذج ARDL هو نموذج ديناميكي يستخدم اختبار الحدود لتحقيق التكامل المشترك (مع المتغيرات المستقلة والتابعة)، ويعتبر نموذج ARDL حالة متقدمة مقارنة بالنماذج الأخرى (VAR,VECM) لأنه وجد ليحل مشكلة طالما واجهها الخبراء أثناء تقدير النموذج، وهي أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى والبعض الآخر يكون مستقر عن الفرق الأول [1].

كما ان ARDL يتم من خلاله شرح المتغير التابع والقيمة السابقة للمتغير المستقل من خلال قيمته السابقة والتي تسمى بطريقة اختبار الحدود للتكامل المشترك وهي إحدى طرق النموذج الديناميكي للتكامل المشترك والتي تم استخدامها على نطاق واسع في الآونة الأخيرة [2].

ومن مميزات هذا النموذج أنه لا يتطلب تكامل المتغيرات المضمنة بنفس الترتيب، لكن شرط ان تكون متكاملة من الرتب I(1) او I(1)وI(0) كما يقدم النموذج تحليل اقتصادي قصير وطويل الأجل، ويعتمد على نموذج تصحيح الأخطاء غير المقيد (UECM)[3].

وبالمقارنة مع النماذج الإحصائية الأخرى فإن هذا النموذج يتميز بملائمته لسلاسل زمنية طويلة نسبيا ومن ثم مخرجات هذا النموذج أكثر دقة وكفاءة، أذ جعله ذلك يكون أكثر اتساقا لتحديد العلاقات بين المتغيرات طويله الآجل وقصيره الآجل، [4].

1-علي عبد الزهرة حسين وعبد اللطيف حسن شومان، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013، ص 186.

2-Saed Khalil and Michel Dombrecht, The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011, p2.

3 - R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014, p 107.

4 -Narayan, s. Estimiteing Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework , Econmic research journal vol.22,2005,pp45

ثانيا: أهم مميزات انموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) هي: -

1- يتميز نموذج ARDL بأنه يعطي أفضل النتائج للمتغيرات طويلة المدى وأن اختباراته التشخيصية موثوقة للغاية [1].

2- في اختبار ARDL لا يشترط أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة عند نفس الرتبة I(1) و I(0)، لكن يشترط ان تكون مستقرة عند الفرق الثاني I(2).

3- وفقا لنموذج ARDL يتم تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل.

4- وفقاً لـ (ARDL)، بالإضافة إلى تقدير التكامل المشترك باستخدام المربعات الصغرى العادية، فإن النتائج دقيقة لسلاسل زمنية الطويلة نسبياً.

5- من خلال نموذج ARDL، بالإضافة إلى تأثير المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، يمكن أيضاً تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتكون المعلمات المقدرة طويلة وقصيرة المدى أكثر مماثلة للمعلمات المقدرة. اختبار التكامل المشترك مع النماذج الأخرى.

6- سهولة تمييز المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج وإتاحة اختبار العلاقات بين المتغيرات عند ذلك المستوى والاختلاف بغض النظر عما إذا كان المتغير عند مستوى (I0) أو (I1).

المطلب الثالث: - خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

اولاً: - اختبار جذر الوحدة

تعتبر المرحلة الأولى من التحليل الإحصائي يتم فيها اختبار السلاسل الزمنية لتحديد مدى سكون المتغيرات التي يتضمنها النموذج على المدى الطويل، أي من المعروف أن متغيرات السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوياتها أو عند الفرق الأول ، تعتبر شروط السكون حاسمة لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية عند حساب الفروق الأولى بينها، فإذا لم تتحقق لا يمكن الحصول على نتائج صحيحة، كما يمكن استخدام الامتدادات لدراسة السلاسل الزمنية، يتم استخدام اختبار DK-Fuller (ADF) عندما تكون السلسلة الزمنية تحتوي على مشاكل في الارتباط التلقائي بين قيم الخطأ، ويجب أن يكون أحد أهم الشروط هو إمكانية

1- رغد اسامة جار الله ومروان عبد الملك دنون، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLللفترة (1960-2010)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 35، ملحق العدد 114، ص39.

تطبيق نموذج ARDL لأختبار السكون السلاسل الزمنية، ويمكن أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى I(0) أو الفرق الأول I(1)، أو كلاهما [1].

ثانياً- تحديد فترات الابطاء المثلى

يتم تحديد فترات الابطاء المثلى للفرق الأول من خلال معيار AIC للمتغيرات من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ومن أهم المعايير التي تستخدم هي معيار (Akaike) اكاي والذي يستخدم في هذه البحث، فتشير فترات الابطاء المثلى الى أدنى قيمة للمعيار متحققة عند اجراء الاختبار [2].

ثالثاً: - اختبار الحدود

يستخدم هذا الاختبار لغرض توضيح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك استنادا الى قيمة (F) المحتسبة وعند مستويات معنوية 1% , 2.5%, 5%, 10%، استنادا لذلك اذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة Proop عند الحد الأعلى للمستويات المعنوية المحددة فان هذا يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات أي القبول بالفرض البديل ورفض فرضية العدم، اما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من الحد الأدنى واصغر من الحد الأعلى وضمن المستويات المعنوية المحددة فأن في هذه الحالة تكون في منطقة القرار الحاسم، اما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة أصغر من الحد الأدنى (ضمن مستويات معنوية محددة ومعينة) في هذه الحالة لا توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات [3].

رابعاً- الاختبارات التشخيصية

يتم إجراء الاختبار التشخيصي للتأكد من جودة النموذج المقدر قبل استخلاص النتائج. وينقسم الاختبار التشخيصي إلى اختبارات متعددة.

---

1 - Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04.

(2) حسين علي عثمان، سفيان ابو البشر ادم سعد، استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان – دراسة احصائية للمدة (1990-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية السعودية، المجلد6، العدد30 ،2022، ص42.

(3)طارق محمد شيخي، الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص276.

1-اخبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

وهو ما يعرف باختبار (لا نكرانج) للارتباط التسلسلي بين البواقي، فيختبر فرضية العدم (H_0) وذلك من خلال وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، أذ يعتمد على قيم (F-statistic) و-Chi (Square) غير معنوية الى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات وبالعكس اذا كانت معنوية عند 5%.

2-اختبار عدم ثبات التباين

يتم اجراء اختبار عدم ثبات التابين أو تجانس التباين للتأكد من ثبات الحد العشوائي، وللتأكد من النماذج الداخلة في الاختبار بأن لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين ، وأيضا أذا كان غير معنوي عند مستوى 5% يعني ذلك تقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة تجانس التباين وبالعكس [1].

خامساً: - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

يمكن من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية تحديد ما إذا كانت النماذج المستخدمة في البحث تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام القيم الاجمالية لاحصاءة (Sarqu-Bera) لتحديد شكل توزيع البيانات، إذا كانت غير معنوية عند مستوى 5% فهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية وأذ كانت معنوية عند مستوى 5% فيعني ذلك ان النموذج المقدر لا يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية[2].

سادساً: - اختبار الاستقراريه الهيكلية

يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى الاستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر ويتكون من اختبارين:

أ-اختبار معنوية المعالم المقدرة Cusum Test

ب-اختبار استقراريه المتغيرات الداخلة في النموذج Cusumo SquareTest

1- سعد عبد نجم العبدلي: قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للمدة (1980-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد7، 2014، ص256.

2- عثمان النقار، منذر العواد، استخدام نماذج (Var) في التنبؤ وراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج واجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد2، سوريا 2012، ص128.

سابعاً: - اختبار الأداء التنبؤي للنموذج

يعد من الاختبارات المهمة والتي تم تحديدها من خلال قاعدة (Theil inequality coefficient)، وتعد احصائيات Uالخاصة ب Theil معيارا لقياس قدرة النموذج على التنبؤ، والقيم التي تكون قريبة من الصفر تشير الى قدرة أفضل للتنبؤ، في حين اذا كانت صفر فتعد قدرة مثالية للتنبؤ، اما اذا كانت تساوي واحد صحيح فهذا يعني ان المتغير التابع يكون ثابت عبر الزمن، اما اذا كانت القيم اكبر من الواحد الصحيح هذا يدل على انخفاض القدرة على التنبؤ [1].

ثامناً-اختبار تقدير معالم الاجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

يعتبر المرحلة الاخيرة في تحليل اختبارات ARDL وتقدير معلمة تصحيح الخطأ Restricted ECM في الاجل القصير أو تذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، إذ إن هذا الاختبار يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل لمتغيرات الانموذج اثناء عملية التعديل للوصول الى التوازن طويل الأجل، ويتكون من اختبارين وهما [2] :

1- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

2- تقدير معالم الأجل الطويل.

1- رضا البدوي، العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020) باستخدام انموذج (ARDL)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد 25، العدد 1، 2023، ص 104.

2- جهرة شناقه، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للمملكة العربية السعودية باستخدام انموذج ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف، الجزائر، المجلد، العدد 1 ،2020، ص404

المبحث الثاني: قياس أثر فجوة العناصر على دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

المطلب الاول: قياس أثر فجوة العناصر على دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بوجود النفط الخام للمدة (2004-2022)

اولاً: - اختبار استقرارية المتغيرات (جذر الوحدة)

من خلال اختبار ديكي فولر الموسع تبين المتغيرات MPC1، MPC2 لم تستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام عدا المتغيرات GAP1،GAP2 استقرت في المستوى في حالة وجود قاطع او قاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه عام وكانت الاستقرارية عند معنوية (5٪) و(10٪) وكذلك تبين ان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام وكانت الاستقرارية عند معنوية (10%)، وبما ان المتغيرات استقرت عند الفرق الاول سوف يتم اعتماد نموذج ARDL للانحدار الذاتي ذي الأبطاءات الموزعة.

الجدول (12) اختبار كي فولر لجذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		MPC1	MPC2	GAP1	GAP2
With Constant	t-Statistic	-2.3916	-0.7963	-2.8035	-3.5313
	Prob.	***0.1479***	***0.8142***	***0.0626***	***0.0097***
		n0	n0	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6468	-1.5283	-3.1841	-3.4443
	Prob.	***0.2617***	***0.8111***	***0.0955***	***0.0533***
		n0	n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2684	0.1557	-1.6951	-2.6458
	Prob.	***0.1866***	***0.7284***	***0.0851***	***0.0087***
		n0	n0	*	***
	At First Difference				
		d(MPC1)	d(MPC2)	d(GAP1)	d(GAP2)
With Constant	t-Statistic	-6.8822	-8.5893	-8.4853	-6.5884

	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8647	-8.6606	-8.4293	-6.4471
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.9380	-8.5440	-8.5440	-6.6578
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ثانياً: - تقدير الدوال باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

1- نموذج دالة الاستهلاك

أ- تقدير نموذج ARDL لدالة الاستهلاك (MPC1)

نلاحظ من الجدول (13) ان قيمة (R-squared) (0.57) وهذا يعني ان المتغير المستقل يفسر ما نسبته (0.57) من التغير الحاصل في المتغير التابع (MPC1) والباقي لمتغيرات غير داخلة في النموذج، وان قيمة (R- squared) المصححة (0.56)، وان القيمة المحتسبةF (30.816)وهي معنوية عند 1%، أي ان النموذج معنوي.

الجدول (13) تقدير انموذج ARDL لدالة الاستهلاك (MPC1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MPC1(-1)	0.754772	0.081629	9.246347	0.0000
GAP1	-7.11E-09	5.00E-09	-1.422146	0.1596
GAP1(-1)	6.32E-09	4.49E-09	1.408123	0.1637
C	0.439909	0.238892	1.841455	0.0700
R-squared	0.579804	Mean dependent var		1.472552
Adjusted R-squared	0.560989	S.D. dependent var		1.336229
S.E. of regression	0.885357	Akaike info criterion		2.649038
Sum squared resid	52.51844	Schwarz criterion		2.776513
Log likelihood	-90.04084	Hannan-Quinn criter.		2.699730
F-statistic	30.81645	Durbin-Watson stat		1.785569
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ب-تحليل فترات الابطاء المثلى

يتضح من الشكل البياني ان فترة الابطاء المثلى لدالة الميل الحدي للاستهلاك هي (1,1) ويعني ذلك فتره ابطاء واحدة للمتغير المستقل وفترة ابطاء واحدة للتابع، بالاعتماد على معيار (Akaike) من خلال النتائج الموضحة بالشكل.

الشكل (9) فترات الابطاء المثلى

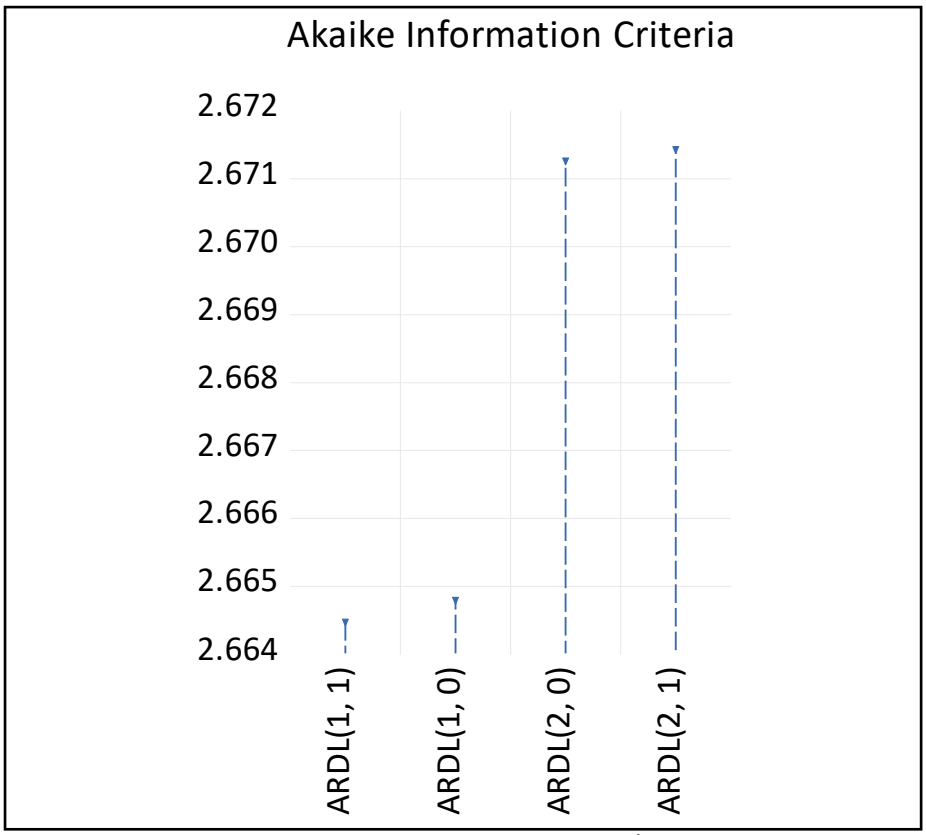

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ت- اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل لدالة الاستهلاك (MPC1)

من اجل معرفة احتمالية وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات اعتمدنا على اجراء اختبار الحدود، اذ يتضح من الجدول (14) إن قيمة F المحتسبة (3.06) هي أصغر من الحد الأعلى البالغ (4.16)، عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (14) اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.060563	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ج- الاختبارات التشخيصية

(1) - اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي لدالة الانفاق الاستهلاكي

يتضح من خلال الجدول (15) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.2494) و(0.2328) على التوالي، وهما أكبر من مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول (15) اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستهلاك

F-statistic	1.350428	Prob. F(1,66)	0.2494
Obs*R-squared	1.423604	Prob. Chi-Square(1)	0.2328

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

(2) - اختبار عدم ثبات التباين او تجانس التباين

يتضح من خلال الجدول (16) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.22)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.21)، وهما غير معنويتان عند مستوى

معنوية 5%، وهذا يعني ان الانموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين أو تجانس التباين.

الجدول (16) اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الاستهلاك

F-statistic	1.484282	Prob. F(3,67)	0.2267
Obs*R-squared	4.424625	Prob. Chi-Square(3)	0.2191
Scaled explained SS	5.203488	Prob. Chi-Square(3)	0.1575

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ح-اختبار الاستقرارية الهيكلية

-اختبار معنوية المعالم المقدرة

يتضح من الشكل (10) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدين القيم الحرجة، وهذا يعني إن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى 5%.

الشكل (10) اختبار معنوية المعالم المقدرة

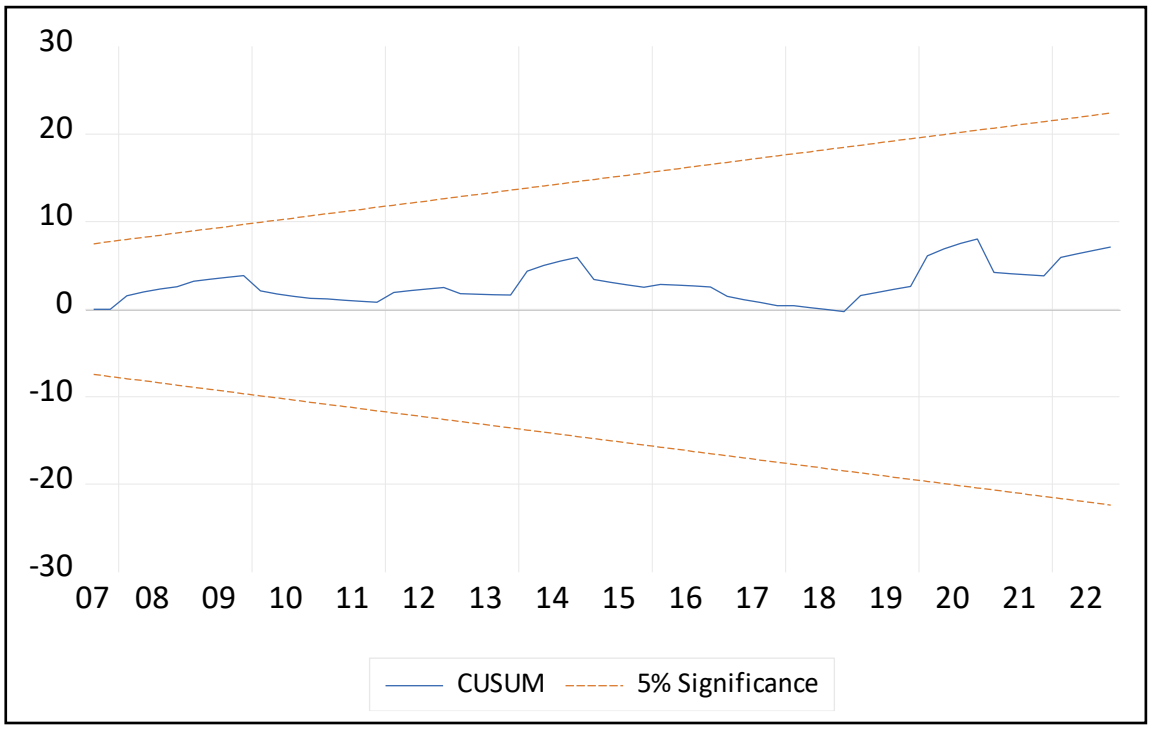

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

د-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والأجل الطويل

(1)- تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ الدالة الاستهلاك

يتضح من الجدول (17) ان قيمة معلمة فجوة العناصر في الأجل القصير كانت معنوية عند مستوى 10% وذات قيمة سالبة أي وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل القصير , ومن اسباب العلاقة العكسية غير المطابقة للنظرية الاقتصادية هو عدم الاستخدام الأمثل لعناصر الحقن في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع النفطي وتخلف الجهاز الإنتاجي وعدم امكانيته في سد الطلب المحلي وسيادة العادات الاستهلاكية الترفية والتبذيرية في المجتمع على حساب الادخار والاستثمار، وانعدام ثقافة ترشيد الاستهلاك، اجتمعت تلك الاسباب لتجعل من العلاقة بين فجوة العناصر والميل الحدي للاستهلاك سالبة .

ويتضح ان * (-1) Coined معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، أي ان نسبة 24% من الأخطاء تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل، وان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير ومن اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (17) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستهلاك

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GAP1)	-7.11E-09	4.37E-09	-1.624537	0.1090
CointEq(-1)*	-0.245228	0.079748	-3.075023	0.0030

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

(2) -تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الاستهلاك

من خلال الجدول (18) ان معلمة (GAP1) وهي غير معنوية عند 5% وسالبة أي ان زيادة GAP1 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع MPC1 بمقدار (-3.19E-09) وهذا غير مطابق للنظرية الاقتصادية. ااي ان الميل الحدي للاستهلاك لا يستجيب لتأثير الفجوة لأنه يعتمد على الدخل.

الجدول (18) تقدير معالم الأجل الطويل لدالة الاستهلاك

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP	-3.19E-09	8.42E-09	-0.379185	0.7057
C	1.793876	0.746816	2.42032	0.0191

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

المطلب الثاني: قياس أثر فجوة العناصر على دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بدون النفط الخام للمدة (2004-2022)

اولاً: ـ اختبار استقرارية المتغيرات (جذر الوحدة)

من خلال اختبار ديكي فولر الموسع تبين المتغيرات MPC1، MPC2 لم تستقر عند المستوى في حالة وجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام عدا المتغيرات GAP1،GAP2 استقرت في المستوى في حالة وجود قاطع او قاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه عام وكانت الاستقرارية عند معنوية (5٪) و(10٪) وكذلك تبين ان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام وكانت الاستقرارية عند معنوية (10%)، وبما ان المتغيرات استقرت عند الفرق الاول سوف يتم اعتماد نموذج ARDL للانحدار الذاتي ذي الأبطاءات الموزعة

الجدول (19) اختبار كي فولر لجذر الوحدة (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		MPC1	MPC2	GAP1	GAP2
With Constant	t-Statistic	-2.3916	-0.7963	-2.8035	-3.5313
	Prob.	***0.1479***	***0.8142***	***0.0626***	***0.0097***
		n0	n0	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6468	-1.5283	-3.1841	-3.4443

	Prob.	***0.2617***	***0.8111***	***0.0955***	***0.0533***
		n0	n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2684	0.1557	-1.6951	-2.6458
	Prob.	***0.1866***	***0.7284***	***0.0851***	***0.0087***
		n0	n0	*	***
	At First Difference				
		d(MPC1)	d(MPC2)	d(GAP1)	d(GAP2)
With Constant	t-Statistic	-6.8822	-8.5893	-8.4853	-6.5884
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8647	-8.6606	-8.4293	-6.4471
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.9380	-8.5440	-8.5440	-6.6578
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ثانياً: تقدير الدوال باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

1 -نموذج دالة الاستهلاك

أ- تقدير نموذج ARDL لدالة الاستهلاك (MPC2)

نلاحظ من الجدول (20) ان قيمة (R-squared) (0.83) وهذا يعني ان المتغير المستقل فجوة العناصر يفسر ما نسبته (0.83) من التغير الحاصل في المتغير التابع (MPC2) والباقي لمتغيرات غير داخلة في النموذج، وان قيمة (R- squared) المصححة (0.82)، وان القيمة المحتسبة F (121.10)وهي معنوية عند 1%، أي ان النموذج معنوي.

الجدول (20) تقدير انموذج ARDL لدالة الاستهلاك (MPC2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MPC2(-1)	0.960287	0.051212	18.75123	0.0000
GAP2	4.06E-08	2.35E-08	1.727368	0.0884

GAP2(-1)	-4.44E-08	2.23E-08	-1.991160	0.0503
C	0.170666	0.156919	1.087606	
R-squared	0.836528	Mean dependent var		1.661644
Adjusted R-squared	0.829621	S.D. dependent var		1.546679
S.E. of regression	0.638423	Akaike info criterion		1.992228
Sum squared resid	28.93848	Schwarz criterion		2.115827
Log likelihood	-70.70854	Hannan-Quinn criter.		2.041580
F-statistic	121.1083	Durbin-Watson stat		1.972417
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ب-تحليل فترات الابطاء المثلى

يتضح من الشكل البياني ان فترة الابطاء المثلى لدالة الميل الحدي للاستهلاك هي (1,1) ويعني ذلك فتره ابطاء واحدة للمتغير المستقل وفترة ابطاء واحدة للتابع، بالاعتماد على معيار (Akaike) من خلال النتائج الموضحة بالشكل:

الشكل (11) فترات الابطاء المثلى

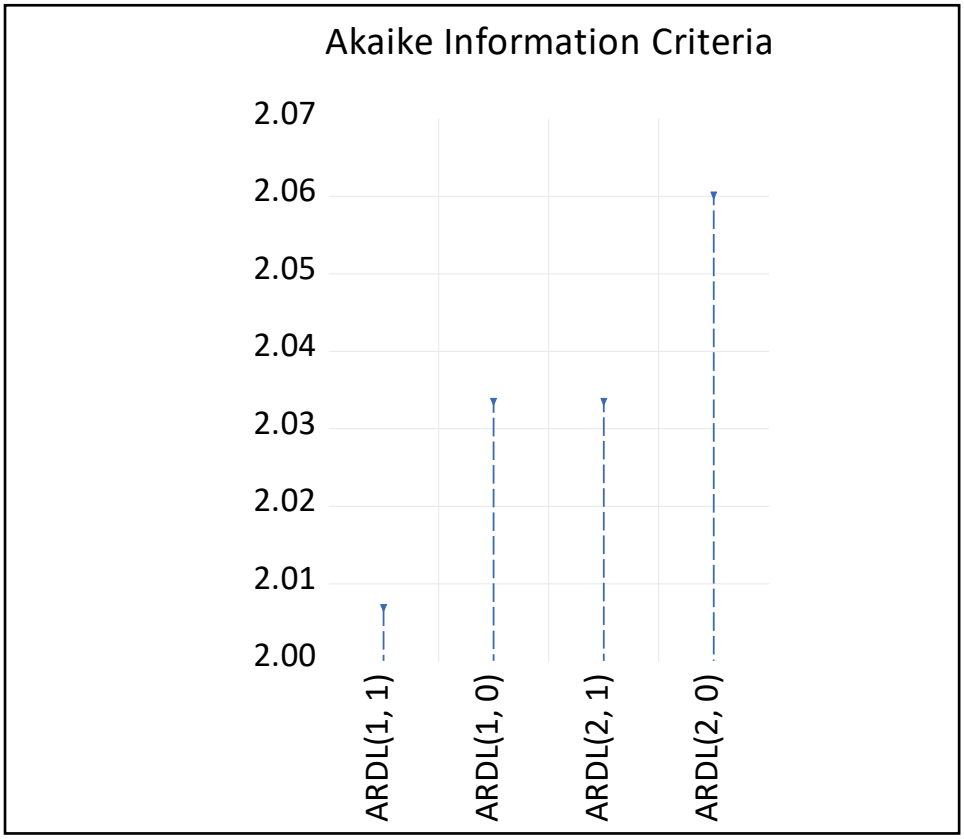

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ت- اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الاجل لدالة الاستهلاك (MPC)

من اجل معرفة وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات اعتمدنا على اجراء اختبار الحدود، اذ يتضح من الجدول (21) إن قيمة F المحتسبة (0.61) هي أصغر من الحد الأعلى البالغ (4.16)، عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات.

الجدول (21) اختبار الحدود للعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	0.611527	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ج- الاختبارات التشخيصية

(1) - اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

يتضح من خلال الجدول (22) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) و (Chi-Square)، (0.9828) و(0.9813) على التوالي، وهما أكبر من مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط ذاتي بين البواقي.

الجدول (22) اختبار التسلسلي بين البواقي لدالة الاستهلاك

F-statistic	0.017379	Prob. F(2,69)	0.9828
Obs*R-squared	0.037762	Prob. Chi-Square(2)	0.9813

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

(2) -اختبار عدم ثبات التباين او تجانس التباين

يتضح من خلال الجدول (23) ان القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) (0.87)، والقيمة الاحتمالية (Chi-Square) (0.86)، وهما غير معنويتان عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ان الانموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين او تجانس التباين.

الجدول (23) اختبار عدم ثبات تباين او تجانس التباين لدالة الاستهلاك

F-statistic	0.232419	Prob. F(3,71)	0.8735
Obs*R-squared	0.729376	Prob. Chi-Square(3)	0.8663
Scaled explained SS	13.89001	Prob. Chi-Square(3)	0.0031

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

ح-اختبار الاستقرارية الهيكلية

-اختبار معنوية المعالم المقدرة

يتضح من الشكل (12) إن مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أو حدي القيم الحرجة، وهذا يعني إن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى 5%.

الشكل (12) اختبار معنوية المعالم المقدرة

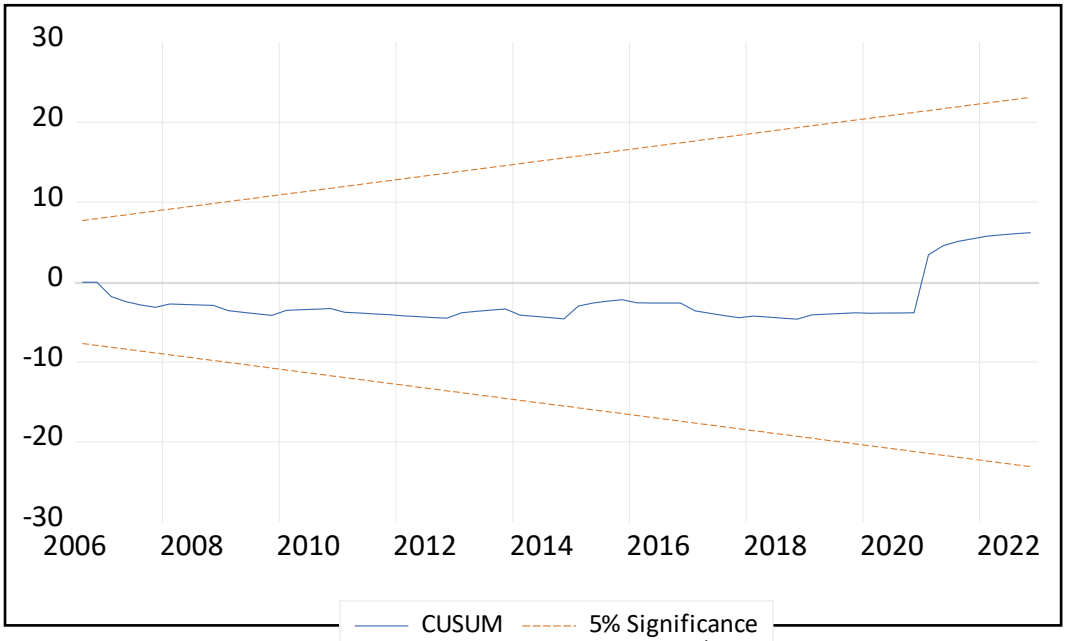

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

د-تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والاجل الطويل

(1) -تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ الدالة الاستهلاك

يتضح من الجدول (24) ان قيمة معلمة فجوة العناصر (GAP2) في الأجل القصير فلم تكن معنوية عند 10% أي عدم وجود أثرمعنوي بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل القصير، لعل من اسباب ذلك ان هذا النموذج لم يتضمن تأثير القطاع النفطي، اذ ان عناصر الاضافة والتسرب تعتمد

بالدرجة الاساس على ايرادات القطاع النفطي الذي ينعكس تأثيره على الدخل واستقرار الاقتصاد ككل، ومن ذلك سنلاحظ مدى هشاشة الاقتصاد العراقي الذي كان ومازال معرض لمخاطر التقلبات العالمية في اسعار النفط الخام والتي يرتبط بها مستقبل العراق.

ويتضح ان* (-1) Coined معلمة تصحيح الخطأ سالبة وغير معنوية عند مستوى 5%، أي ان نسبة 0.039% من الأخطاء لا تصحح من نفس المدة اتجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل، وان سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصول الى التوازن في الاجل الطويل.

الجدول (24) تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لدالة الاستهلاك

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GAP2)	4.06E-08	2.13E-08	1.906420	0.0606
CointEq(-1)*	-0.039713	0.028915	-1.373412	0.1739

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

(2) -تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الاستهلاك

من خلال الجدول (25) ان معلمة (GAP2) وهي غير معنوية عند مستوى 5% وهي سالبة أي ان زيادة GAP2 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تراجع MPC2 بمقدار (-9.48E-08) وهذا يعني ان الميل الحدي للاستهلاك لا يستجيب لتأثير الفجوة لان الميل الحدي للاستهلاك يعتمد على الدخل.

الجدول (25) تقدير معالم الاجل الطويل لدالة الاستهلاك

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GAP2	-9.48E-08	3.65E-07	-0.259635	0.7959
C	4.297524	4.404471	0.975719	0.3325

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

الملاحق

الملحق (1)

السنة	الانفاق الحكومي	الدخل المتاح	الانفاق الاستثماري الحكومي	الصادرات
2004	29102758	34535300	2857807	29956020
2005	21803157	50504646.8	10182362.2	39963945
2006	32778999	69630240.2	1691154.7	48780390.6
2007	31308188	82315239.3	7530404.4	51158039.1
2008	47522700	116940666.7	23240539.1	79028558.7
2009	42053620	98127610.8	13471242.2	51473565
2010	46456201	118453787.8	26252776.8	63880713
2011	60925666	161431488.4	37255269.4	96531318
2012	75788576	183849100.6	38139871	113151788.2
2013	97907556	205764261.6	55036676.2	108514489.6
2014	91006762	198891902.9	55837402.9	103714534
2015	65422753	163373616	50650572.7	67192475.7
2016	52983275	166822918.2	28703209.2	55352469
2017	59025600	184834833.6	32330275.7	75180282.6
2018	67052900	219017194.5	38107186.6	109726005.5
2019	87301000	224526497.5	54580010	105083227.8
2020	72873500	182029281	16754906.1	59846669.4
2021	89526686	239895569.3	30774846	113477725
2022	1049411	326,972,803.20	40364949.4	185,535,048.00

المصدر:- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، بغداد، العراق، نشرات لسنوات متفرقة.

-البنك المركزي العراقي، ، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، بغداد، العراق، نشرات لسنوات متفرقة.

الملحق (2)

السنة	الادخار	الانفاق الاستهلاكي	الضريبة على الدخل	الاستيرادات	صادرات بدون النفط الخام
2004	1387579.7	33147720.3	32,027	34050969	7067921.4
2005	8228016.8	42276630	108510	45145710	8056098.78
2006	19119446.4	50510793.8	188857	36914707.8	5884026.4
2007	18480742	63834497.3	248026	31422753	5198607.9
2008	41710145	75230521.7	219608	48249768.6	3755057.6
2009	2353657.9	95773952.9	150358	51326145	5201304.6
2010	15766720.1	102687067.7	150323	55232658	5884866
2011	42416293.4	119015195	245121	60316542	3680703
2012	40390900.8	143458199.8	369792	73980251.4	3624543
2013	52311773.5	153452488.1	425938	75910914.2	3806057.2
2014	38908708.4	159983194.5	506594	80008354.8	4332622.8
2015	18637749	144735867	643363	68289455.7	4553978.4
2016	18692103.9	148130814.3	818379	52145112	16081917.5
2017	34633301.2	150201532.4	839510	57333501	7164847
2018	59232141.3	159785053.2	875590	67227432	7195820.6
2019	52528157	171998340.5	892,818.00	85437915	8311942.1
2020	20706773.6	161322507.4	766,795.00	64681285.8	12456152.4
2021	63,360,099.60	176535469.7	1,017,504.00	73525005	2982540.6
2022	129,699,103.60	197,273,699.60	3252	100975790	7067921.4

المصدر:- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، بغداد، العراق، نشرات لسنوات متفرقة.

-البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق، نشرات لسنوات متفرقة.

-هيئة الضرائب العامة، بغداد، العراق، نشرات لسنوات متفرقة.

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

1-تبين انه أذ كانت التسربات أكبر من الإضافات، فإن الطلب الكلي يتراجع، مما يؤثر سلبًا على الاستهلاك. أما إذا كانت الإضافات أكبر، فستشهد دالة الاستهلاك ارتفاعًا.

2-تبين ان تأثير فجوة عناصر التسرب-الإضافة في دالة الاستهلاك يختلف عبر الزمن متأثراً بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والصحية التي يمر بها العراق.

3- اظهر البحث ان انخفاض الميل الحدي للاستهلاك يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، مما يزيد من الفقر والبطالة. أي انه عندما ينخفض الميل الحدي للاستهلاك فإن الأفراد يميلون إلى إنفاق جزء أقل من دخلهم على الاستهلاك، ويفضلون الادخار أو توجيه الدخل إلى أنشطة أخرى.

3- البحث يُظهر أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل والاستهلاك، مما يعني أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك .هذا التفسير يأتي من مفهوم المنحنى الاقتصادي التقليدي الذي يوضح العلاقة المباشرة بين دخل الأفراد ومستويات إنفاقهم.

4- امتداد تأثير انخفاض الميل الحدي للاستهلاك إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، مثل انخفاض العائدات الحكومية من الضرائب، وتراجع النمو في القطاعات المرتبطة بالاستهلاك مثل التجزئة والخدمات، مما يفاقم الوضع الاقتصادي.

5- أكد البحث أن الأفراد يزيدون استهلاكهم مع زيادة دخلهم، ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل. أي أن الجزء الأكبر من الدخل الإضافي يمكن أن يُدخر أو يُنفق على استثمارات أخرى، لكن نسبة كبيرة تُنفق على الاستهلاك.

6- أتضح عند ارتفاع أسعار النفط، يزداد الدخل من الصادرات، مما يؤدي إلى ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد المحلي، سواء من خلال الاستثمار في البنية التحتية أو دعم المشاريع الاقتصادية. أي انه عند ارتفاع الإيرادات الناتجة عن النفط، يرتفع الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي تزيد قدرتهم على الإنفاق هذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

7- عندما تنخفض أسعار النفط وتتباطأ الإيرادات، ينخفض الدخل المتاح للأفراد، مما يؤدي إلى تراجع في الاستهلاك الكلي. لان الأفراد قد يقللون من إنفاقهم على السلع غير الأساسية، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

8-أهم ما توصلت الية نتائج الاختبار القياسي:-

أ-أظهرت نتائج معالم الاجل القصير بأن زيادة فجوة العناصر تؤدي الى تراجع الميل الحدي للاستهلاك، ومن اسباب العلاقة العكسية غير المطابقة للنظرية الاقتصادية هو عدم الاستخدام الأمثل لعناصر الحقن في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع النفطي وتخلف الجهاز الإنتاجي وعدم امكانيته في سد الطلب المحلي وانعدام ثقافة ترشيد الاستهلاك، اجتمعت تلك الاسباب لتجعل من العلاقة بين فجوة العناصر والميل الحدي للاستهلاك سالبة.

ب-ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوي عند مستوى 1% الا انه يدل على أن سرعة التكيف بطيئة لتصحيح الاختلالات في الاجل القصير من اجل الوصل الى التوازن في الاجل الطويل وذلك في حالة وجود النفط الخام.

ج-وفقاً لمعالم الاجل الطويل، يتضح بأن فجوة العناصر ليس لها تأثير معنوي على الميل الحدي للاستهلاك، أي ان الميل الحدي للاستهلاك لا يستجيب لتأثير الفجوة لان الميل الحدي للاستهلاك يعتمد على الدخل.

التوصيات

1- تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل لضمان استقرار الاقتصاد.

2-يجب على الحكومة تنفيذ سياسات تحفيزية لزيادة الطلب الكلي، مثل خفض الضرائب على الأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض أو زيادة الدعم المالي، مما يعزز قدرتهم الشرائية ويرفع من الميل الحدي للاستهلاك.

3-يمكن للحكومة أيضًا أن تتبنى سياسات نقدية توسعية مثل خفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار، وبالتالي زيادة الاستهلاك والاستثمار.

4-تحتاج الحكومات إلى تعزيز برامج مكافحة الفقر مثل توفير شبكات أمان اجتماعي قوية لدعم الأسر الفقيرة وتوفير فرص العمل، مما يقلل من آثار البطالة والفقر الناتجة عن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك.

5- من الضروري أن تضع الدول المعتمدة على النفط خططًا لتنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط. يمكن أن يشمل ذلك الاستثمار في الصناعات التحويلية، الزراعة، والخدمات، مما يخلق مصادر إضافية للدخل القومي ويحمي الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط.

6- رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات التضخم سيساهمان في تحسين مستويات الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة في العراق. فيجب على الحكومة تبني سياسات اقتصادية تركز على تنويع الاقتصاد، ضبط التضخم، تعزيز البنية التحتية والتعليم، ودعم برامج الحماية الاجتماعية لضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد.

7- تعزيز القطاع الإنتاجي هو خطوة أساسية لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتحسين الاقتصاد المحلي من خلال الاستثمار في الصناعة والزراعة، وتحسين البنية التحتية، هذا سيسهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية وتوفير منتجات محلية عالية الجودة بأسعار معقولة.

المصادر

المصادر العربية

القرآن الكريم

اولاً: الكتب

1. ابدجمان، مايكل، ترجمة محمد أبراهيم منصور، **"الاقتصاد الكلي "**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
2. احمد، دريد محمد، **"الاستثمار قراءه في المفهوم والانماط والمحددات"**، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016.
3. الادريسي، عبد السلام ياسين، "الاقتصاد الكلي"، مطبعة جامعة البصرة، العراق، 1986.
4. الافندي، محمد احمد، **"النقود والبنوك والاقتصاد النقدي"**، الطبعة الرابعة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2014.
5. أل شبيب، دريد كامل، **"الاستثمار والتحليل الاستثماري"**، جامعة الزيتون الأردنية، دار النشر اليازوري، الأردن، عمان، 2012.
6. بخاري، عبلة عبد الحميد، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. بدران، احمد جابر، **"الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر"**،3 201-2014، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، مصر.
8. برنييه، سيمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **"أصول الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الأولى، الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 1989.
9. البكري، ثامر، **"التسوق (أسس ومفاهيم معاصرة)"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
10. البياتي، ستار جبار، حميد، زينب ماجد، **الاستثمار في رأس المال البشري الأسس النظرية وبعض التجاري العلمية**، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2022.
11. الجراح، محمد بن عبد الله، المحيميد، احمد بن عبد الكريم، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، الطبعة السادسة، دار جرير للنشر، السعودية، 2017.
12. الجنابي، طاهر، **"المالية العامة والتشريع المالي"**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1990.
13. جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، السعودية، 1988.
14. الحلفي، عبد الجبار، **"الاقتصاد العراقي (النفط – الاختلال الهيكلي- البطالة)**، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، 2008.
15. الخزعلي، جعفر طالب، **"تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقائق الزمنية)"**، الجزء الأول، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 2016.
16. الخصاونة، صالح، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، الطبعة الثانية، 2000.
17. الشمري، صلاح حسن، **"الاستراتيجية الامريكية حيال العراق (قراءة في ملامح التغير)"**، منشورات الضفاف، بيروت، 2014.
18. الصوص، نداء محمد، **"الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007.
19. الطاهر، عبد الله الشيخ محمود، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الملك سعود، السعودية، 1988، اعيد الطبع 1992.
20. العامري، سعود جايد، الحلو، عقيل حميد جابر، **"مدخل معاصر في علم المالية العامة"**، الطبعة الثانية، دار المناهج، الاردن، 2020.

21.القيسي، أعاد حمود، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، الطبعة التاسعة، دار الثقافة، الأردن، 2015.
22.المصري، إبراهيم، **"النظريات الاقتصادية (كلي)"**، الطبعة الثانية، دار الحكمة للطباعة والنشر، مصر،2017.
23.الموسوي، ضياء مجيد، **"النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)"**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
24.النجار، عبد الهادي علي، **"اقتصاديات النشاط الحكومي"**، الطبعة الثالثة، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، مصر، 2001-2002.
25.النجار، فريد،**" تسويق الصادرات العالمية (اليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)"**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
26.النور، اياد عبد الفتاح، **"اساسيات الاقتصاد الكلي"**، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2013.
27.الوادي، محمود حسين، عساف، احمد عارف، **"الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
28.حشيش، عادل احمد، واخرون، **"الاقتصاد الكلي"**، كلية الحقوق الجامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
29.خليل، سامي، **"نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة"**، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام كورنيش النيل للتوزيع، مصر،1994.
30.داود، حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
31.ديوليو، يوجين، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1974.
32.زكي، رمزي، **"مشكلة الادخار مع دراسة خاصة للبادان النامية"**، دار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1966.
33.شيخي، طارق محمد، الاقتصاد القياسي، **محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.
34.صخري، عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
35.صقر، صقر احمد، **"النظرية الاقتصادية الكلية"**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1997.
36.طاقة، محمد، العزاوي، هدى، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
37.بن عبد الجراح، محمد، احمد بن عبد الكريم المحيميد، **" مبادئ الاقتصاد الكلي (مفاهيم واساسيات)**، الطبعة السادسة، دار جرير للنشر، السعودية، 2017.
38.عبد الحميد، عبد المطلب، **"اقتصاديات المالية العامة"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2005.
39.عبد القادر، بن شني،**" تيسير عمليات التجارة الدولية"**، تخصص تجارة دولية، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف، الجزائر،2021-2022.
40.عبدالقادر، عبدالقادرمحمد ، مقلد، رمضان محمد احمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص (279).
41.عبد المحسن، توفيق محمد، **"التسوق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير"**، دار النهضة العربية، مصر،1997.

42.عبد الواحد، عطية، **"التحليل الاقتصاد الكلي"**، دار النهضة العربية للنشر، 2002.
43.عبود، سالم محمد، سعيد، احمد محمد فهمي، **الاستثمارات وادواتها في الأسواق المالية**، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، 2014.
44.عطية، محمود رياض، **"موجز في المالية العامة "**، دار المعارف، مصر، 1969.
45.عفيفي، صديقي محمد، "التسويق الدولي"، **نظم الاستيراد والتصدير**، وكالة المطبوعات، الكويت ،1973.
46.فرحان، غول، **"التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)"**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
47.قدو، بديع جميل، **"التسويق الدولي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
48.قناوي، عزت،" **اساسيات في المالية العامة** "، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
49.مروان، محمد، محمد ظافر، احمد زهير شامية، **"مبادئ التحليل الاقتصادي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
50.مشكور، سعود جايد، الحلو، عقيل حميد جابر، **مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق**، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، العراق، 2016.
51.معروف، موشيار، **"تحليل الاقتصاد الكلي"**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2005
52.منصور، هاني حامد، **"التسوق الدولي"**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن، 2004.
53.هادي، سليمان عمر محمد، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"**، الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان- الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009.
54.يونس، محمود، **"مقدمة في نظرية التجارة الخارجية"**، دار الجامعة، الجزائر،1999.
55.يونس، محمود، واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مطبعة سامي، الاسكندرية.

ثانياً- الرسائل والاطاريح

1. دحو، سليمان، **التسوق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر،2015-2016.
2. سلمان، عمران، **"دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر،2015 -2016.
3. عباس، ايمان كاظم عباس، **"أنماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وتحليل دوال الاستهلاك باستخدام منهجية التكامل المشترك**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2013.بوتياح، وليد **"دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005"**، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006 -2007.
4. متولي، منال محمد، **"المدخرات في الاقتصاد المصري"**، أطروحة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1995.
5. المسافرين، اسراء فالح فاضل، **استخدام المتغيرات الموزعة زمنيا في تحليل الانفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (1995-2014)**، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017.

ثالثاً- البحوث والمجلات

1. احمد، محسن إبراهيم، **"تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)"**، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، العدد (2)، المجلد (3)، 2019.
2. البدوي، رضا، **العلاقة التبادلية بين الميزان التجاري المصري وسعر الصرف خلال الفترة (1971-2020) باستخدام انموذج(ARDL)** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية –المعهد العربي للتخطيط - مصر، مجلد 25، العدد 1، 2023.
3. جار الله، رغد اسامة، دنون، مروان عبد الملك، **قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1060-2010)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد ،35 ملحق العدد ،114.
4. حداد، حامد عبيد، **"التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي"**، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ال عدد52، 2012.
5. حسن، سليمان سعيد، طلب، محمد عبد العظيم، **"محددات دالة الادخار الكلي بالتطبيق على حالة مصر خلال الفترة (1991-1019)"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، العدد الثاني، المجلد الثالث، الجزء الرابع،2022.
6. حسين، علي عبد الزهرة، شومان، عبد اللطيف حسن، **"تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 34، 2013.
7. الرملي، عبد الله محمد رشيد، **"قياس وتحليل دالة الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد (16)، العدد (52)، 2020.
8. شناقه، جهرة، **أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام انموذج ARDL للفترة (1990-2020)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف، الجزائر، المجلد، العدد 1 ،2020.
9. صغير، عقيل كريم، رشيد، حسن حنتوش، **الاستثمار الأجنبي بين القانون والاقتصاد، مجلة رسالة الحقوق**، جامعة كربلاء، كلية القانون، العراق، السنة الخامسة، العدد الثالث، 2013.
10. عبد الحميد، قدي، سعيد، وصاف، **"اليات ضمن الائتمان وتنمية الصادرات "**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، 2002.
11. عبد الله، جمال حسين علي، **"الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي واثرة في النمو الاقتصادي في العرق للمدة (2000-2015)"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 43، المجل د3، 2018.
12. العبدلي، سعد عبد نجم، **قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للمدة (1980-2010)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، ال عدد7، 2014 ARDL..
13. عثمان، حسين علي، سعد، سفيان ابو البشر ادم، **استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان – دراسة احصائية للمدة (1990-2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية السعودية، المجل د6، ال عدد30 ،2022.
14. عقراوي، زكي متي، محمد، ريبر فتاح، **"أثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع الإشارة الى إقليم كردستان العراق)**، مجلة جامعة زاخو، ال عدد1، المجلد 3، 2015.

15. كاظم، إبراهيم جواد، يوسف، هيثم يعقوب، هشام فرعون عبد اللطيف، **"تقدير دالة الاستهلاك في العراق باستخدام التكامل المشترك"**، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، العراق، المجلد **(2)**، **العدد (1)**، **2018**.

16. الكل يدار، قصي قاسم واخرون، **"تطور التجارة الخارجية في العراق دراسة تحليلية للمدة (1950-2002)"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ال عدد51، 2017.

17. المتيم، محمود احمد، المخزنجي، اماني صلاح محمود،**" إثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (التطبيق على مصر)"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الأول، العدد الأول، مصر، 2020.

18. محمد، رشيد عبد الله، واخرون، **" قياس وتحليل الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (52)، المجلد (16)، 2020.

19. محمد، سيف عبد الجبار، مصطفى محمد رياض، **الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

20. ناشور، هيام خزعل، **"واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016) وافاقها المستقبلة"**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصاد الخليجي، ال عدد43، 2020.

21. النقار، عثمان، العواد، منذر، **استخدام نماذج (Var) في التنبؤ وراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج واجمالي تكوين الرأس المالي في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، ال عدد2، سوريا 2012.

22. الوزني، عادل عيسى، **"تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق "**(دراسة تحليله)، مجلة الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد 8، العدد 32، 2019.

رابعاً- التقارير

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي الاقتصادي 2020.
2. البنك المركزي العراقي، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، بناء نموذج قياسي لتحليل المؤشرات الاقتصادي الكلي في العراق.

خامساً- المواقع الالكترونية

https://www.un.org/Depts/oip/background/

المصادر الأجنبية

1. Isaac Bonuedi, "**ESTIMATING THE CONSUMPTION FUNCTION UNDER THE PERMANENT INCOME HYPOTHESIS**: EVIDEN FROM GHANA", Kwame NHrumah University of Science and Technoloy, GHANA, 2012.

2. Mathilde Susan Marchand, **NORWEGIAN CONSUMPTION FUNCTION**, BI Norwegian Business School, Norway, 2023
3. Narayan, s. **Estimiteing Income and Price Elasticities of imports for Fiji in Aco integration Framework**, Econmic research journal vol.22,2005.
4. Paresh Kumar Narayan, **Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration**: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429, No. 02/04.
5. R. Santos Alimi, **ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy**, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014.
6. Saeed Khalil and Michel Dombrecht, **The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing**: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011.

Abstract

The research aims to analyze the impact of leakage and addition elements gap on the evolution of the consumption function in the Iraqi economy for the period (2004-2022).By understanding how to transmit a gap effect of leakages-addition elements in the evolution of the consumption function in the Iraqi economy, and there is agreement among researchers on the importance of the gap representing the difference between leakages and addition elements significantly in the development of the consumption function, which is considered the ultimate goal of economic activity. All activities aim to satisfy the needs of society, and leakages and addition elements include these activities that stimulate economic activity. The problem of the research is characterized by several questions, including the nature of the gap in the elements ,whether it affects the consumption function and whether the consumption function responds to this effect. The hypothesis of the research is that the gap in the leak-addition elements has an impact on the consumption function in the Iraqi economy, and this impact varies in the presence of oil revenues and in the absence of it. The researcher relied on using the inductive methods by surveying and analyzing the data of the Iraqi economy, as well as using statistical analysis to clarify this through the ARDL model to show the extent of the impact of the gap on the consumption function. The research has reached several conclusions, the most important of which is that the impact of leakages and addition on the evolution of the consumption function varies over time, influenced by economic changes. The research also indicates a positive relationship between income and consumption, meaning that an increase in income leads to an increase in consumption. The researcher recommends the necessity of determining the percentage of consumption expenditure from income towards investment instead of consumption, and taking the necessary measures to encourage investment for the development of all economic

sectors. It is also important to promote the productive sector and reduce dependence on imports as this improves the local economy and reduces the gap.

Keywords: leakages, addition , consumption function.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College of Management and Economics
Graduate Studies
Department of Economics

Analysis of the impact of leakage and addition elements in the evolution of the consumption function in the Iraqi economy for the period (2004-2022)

A thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Submitted by the student
Marwa Saad Jabr
Supervised by
Prof. Dr
Muhammad Hussein Kadhim Al-Jubouri

1446H 2024 A